

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تداعيات مذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية على التنافس الإقليمي في شرق المتوسط منذ 2019

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات الدولية

إشراف الأستاذة:

- د. حلوي خيرة

إعداد الطالبة:

- بن باهي ملوكة

أعضاء لجنة المناقشة

د. صهران فاطيمة	أستاذ محاضر ب	جامعة سعيدة	رئيساً
د. حلوي خيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
د. خاطر خيرة	أستاذ محاضر ب	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2025/2024

جامعة سعيدة، الدكتور مولاي الطاهر



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تداعيات مذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية على التنافس الإقليمي في شرق المتوسط منذ 2019

مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: العلاقات الدولية

إشراف الأستاذة:

- د. حلوي خيرة

إعداد الطالبة:

- بن باهي ملوكة

أعضاء لجنة المناقشة

د. صهران فاطيمة	أستاذ محاضر ب	جامعة سعيدة	رئيساً
د. حلوي خيرة	أستاذ محاضر أ	جامعة سعيدة	مشرفاً ومقرراً
د. خاطر خيرة	أستاذ محاضر ب	جامعة سعيدة	عضواً

السنة الجامعية: 2025/2024

إهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، ما كنت لأفعل هذا لولا فضل الله فالحمد لله على البدء وعلى الختام...

أهدي ثمرة جهدي وهذا النجاح إلى نبراس أيامي ونور طريقي، إلى التي ظلت دعواتها تضم اسمي دائما
إلى من أفنت عمرها في سبيل أن أحقق طموحي وأصل إلى أعلى المراتب
أمي الغالية حفظها الله.

أهدي ثواب هذا العمل إلى من تربيته على يده وعلمي القيم والمبادئ إلى مصدر قوتي أبي الغالي حفظه
الله.

إلى زوجي الغالي حفظه الله وأطال في عمره

وإلى صناع قوتي وملهمي نجاحي، إلى الشموع التي تنير لي طريقي أبنائي حفظهم الله
أميرة -- ريان

ملوكة

شكر وتقدير

نشكر الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على نبينا وحبیبنا

محمد صلی الله علیه وسلم.

نتقدم بجزیل الشکر والثناء للأستاذة المشرفة "حلوي خيرة" على قبولها

الإشراف على هذه المذكرة وشرف التأطیر ومتابعتها لبحثنا منذ أن كان فكرة إلى

أن اكتمل مشواره فجزاها الله عنا كل الجزاء

كما لا يفوتنا أن نتوجه بالتحية إلى جميع الأساتذة في شعبة العلوم السياسية

وإلى أعضاء لجنة المناقشة وإلى كل الأیادي التي قدمت لنا علما نافعا طول مشوارنا الدراسي

فجزاهم الله عنا خير الجزاء وبارك الله في عملهم

قائمة المختصرات

EEZ : المنطقة الاقتصادية الخالصة

TIKA : وكالة التعاون والتنسيق التركية

UNCLOS : اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار

EASTMED : مشروع خط أنابيب غاز شراكة اليونان، قبرص، فل

Milgem : مشروع تطوير القوات البحرية التركية

Mavi vatam : عقيدة الوطن الأزرق

KTOE : وحدة قياس للطاقة تعادل ألف طن

TIKA : وكالة التعاون والتنسيق التركية

مقدمة

بعد الاكتشافات الجديدة لاحتياطي الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط والتي قدرت حسب هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2010 بما يقارب 122 تريليون متر مكعب، أصبحت منطقة شرق البحر المتوسط بؤرة اهتمام ومنطقة تنافس وصراع بين مجموعة من القوى الإقليمية والدولية مثل تركيا، اليونان، قبرص، مصر والكيان الصهيوني، بالإضافة إلى الأهمية الجيوستراتيجية لموقع حوض شرق المتوسط وجغرافيته المعقدة، مما ساهم في تصاعد الخلافات والنزاعات في المنطقة حول كيفية استغلال هاته الثروات، وهو ما دفع بتركيا إلى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني في ليبيا في نوفمبر 2019 لتغيير الوضع لصالحها.

وتعود العلاقات التركية الليبية إلى قرون مضت، حيث كانت ليبيا جزءاً من الدولة العثمانية حتى عام 1911، ومع اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، أصبحت المنطقة محط أنظار الدول المجاورة، مما أدى إلى زيادة التوترات بين تركيا وبقية القوى الإقليمية حول ترسيم الحدود البحرية وحقوق استغلال الموارد الطبيعية. ومن الواضح جلياً أن الحديث عن الحدود البحرية بين تركيا وليبيا يتجاوز العلاقات الثنائية ليؤثر على التوازنات الإقليمية والدولية في منطقة شرق المتوسط، التي تشهد في السنوات الأخيرة تصاعداً مضطرباً في التنافس الإقليمي المدفوع بسباق السيطرة على مصادر الطاقة.

كانت تركيا تواجه تحديات كبيرة في شرق المتوسط بسبب الخلافات مع اليونان وقبرص حول ترسيم الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الغاز الطبيعي مما أدى إلى التوصل إلى مذكرة تفاهم مبرمة بينها وبين ليبيا (حكومة الوفاق الوطني) والتي جاءت كرد فعل على هذه التحديات، حيث سعت تركيا إلى تعزيز موقفها في المنطقة من خلال تأكيد حقوقها البحرية وفقاً للقانون الدولي. هذه المذكرة التي تهدف إلى تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين تركيا وليبيا، مع إجراءات لتسجيل هذه الحدود لدى الأمم المتحدة، كما تشمل بنوداً حول التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، مما يعزز قدرات حكومة الوفاق في مواجهة قوات الخليفة "حفتر".

وقد أثار توقيع هذه المذكرة ردود فعل واسعة من طرف دول المنطقة والقوى الدولية، مما فتح المجال أمام مرحلة جديدة من التنافس الإقليمي في شرق المتوسط وتصعيد التوترات مع اليونان، قبرص، مصر وإسرائيل، خاصة وأن تركيا كانت تسعى من خلالها إلى تحقيق العديد من الأهداف لإثبات دورها في المنطقة في وجه محاولات عزلها الإقليمي، ويبقى مستقبل المنطقة يعتمد على قدرة الأطراف المعنية على إيجاد حلول دبلوماسية للنزاعات القائمة.

1- أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- **الأهمية النظرية:** تتمثل في بحث المرتكزات النظرية التي يمكن الاستناد إليها في موضوع اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين الدول وأثرها في العلاقات الإقليمية والدولية من الجانبين السياسي والقانوني، خاصة وأن الدراسة جديدة تختص بتحليل مذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية لم تتجاوز 6 سنوات منذ توقيعها وهذا ما يجعلها من أهم الدراسات التي سيتم اللجوء إليها في تناول الموضوع لاحقاً.

- **الأهمية العملية:** تهتم هذه الدراسة من الناحية العملية على نحو رئيسي بتحليل اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في شرق المتوسط وذلك من أجل بيان أهميتها ودوافعها والمكاسب المتوقعة منها لكلا الطرفين، عرض السياق العام لتوقيعها، استعراض مواقف الدول الإقليمية والدولية من هذه الاتفاقية تجاه أطراف النزاع واستعراض السيناريوهات المستقبلية والتداعيات المترتبة عليها.

2- أسباب اختيار الموضوع:

إن الدافع من وراء معالجة هذا الموضوع كان لأسباب موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي وأخرى ذاتية تتعلق بميول الدارس في حد ذاته.

❖ الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في دراسة موضوع حيوي يصب في إطار التخصص ، يعالج الدور الإقليمي التركي في مذكرة ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية.
- اعتبار هذا الموضوع مهم للبحث لذا تمت دراسته والبحث فيه.
- إثراء المكتبة الجامعية بموضوع يسلط الضوء على تداعيات مذكرة ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية من جهة والبحث في الدور التركي البحري والإقليمي من جهة أخرى.
- تزويد الباحث بمعلومات تساعد على فهم مثل هذا النوع من المواضيع.

❖ الأسباب الذاتية:

- الرغبة في الاطلاع والاهتمام بالقضايا الدولية.
- الرغبة في البحث في مجال أوسع الذي من خلاله يتم معرفة مثل هذا النوع من المواضيع الجديدة.

3- إشكالية الدراسة:

تسعى تركيا إلى تعديل الأوضاع التي فرضت عليها بعد الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة "لوزان" عام 1923 التي انتزعت منها مناطق وجزر كانت تحت سيادتها في بحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط وضممتها لليونان، حيث أصبحت غير قادرة على استكشاف واستغلال جرفها القاري في بحر إيجه وقاع البحر الأبيض المتوسط، بسبب جدار من الجزر اليونانية يحيط بسواحلها جرف قاري ومنطقة اقتصادية تعادل أضعاف مساحة تلك الجزر، وهو ما دفع تركيا إلى السعي لإقامة ترتيب جديد يتم بموجبه تقاسم الموارد في البحر المتوسط على نحو عادل، مستندة في ذلك على مواد القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد المناطق الاقتصادية بناءً على المسافة من البر لا من الجزر، لاسيما بعد الاكتشافات المتتالية لمخزونات الغاز.

تسعى هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: كيف ستعزز مذكرة ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية من مكانة ودور تركيا في مواجهة بقية القوى الإقليمية المنافسة لها في شرق المتوسط؟ وهل استطاعت هذه الخطوة أن تغيّر معادلة التوازنات الجيواستراتيجية منذ 2019؟ ويتفرع عن هذا الإشكال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة وأبعاد وخلفيات توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في الشرق المتوسط؟
- ما هي أهمية منطقة شرق المتوسط في السياسة الخارجية التركية؟
- ما هو السياق العام لتوقيع اتفاقية الحدود البحرية بين تركيا وليبيا؟
- ما هي تداعيات اتفاقية ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية على موقع تركيا في منطقة شرق المتوسط في مواجهة بقية القوى الإقليمية والدولية؟

4- فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية :

- يعتبر المحدد الطاقوي والاقتصادي المتعلق باكتشاف الغاز في المنطقة من أهم عوامل التنافس التركي - الإقليمي في شرق المتوسط.
- هناك مقارنة سياسية قانونية لمذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية.

• توجد علاقة ارتباطية لمذكرة ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا والتنافس الإقليمي في شرق المتوسط ، كلما زاد تدخل القوى الدولية الخارجية، كلما تعمق مستوى التنافس الإقليمي البحري في شرق المتوسط .

5- مجال الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** تم تحديد الدراسة في الفترة الزمنية (2019-2025) أي منذ التوقيع الرسمي لمذكرة التفاهم التركية الليبية حول ترسيم الحدود البحرية، ومع ذلك عادت إلى حيث بدأت المفاوضات الاستكشافية للمرة الأولى بين تركيا واليونان عام 2002 ، من أجل إرساء عملية الحوار التي بدأتها النخب السياسية، من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية، واستمرت اجتماعاتها حتى عام 2016 ، ثم استؤنفت عام 2017 وفشلت المفاوضات في الوصول إلى حلول للمشاكل بين الطرفين، إلى أن تم توقيعها عام 2019.

• **الحدود المكانية:** حددت الدراسة الحدود المكانية المتمثلة في دولتي تركيا وليبيا ودراسة العلاقات التاريخية بين البلدين، كما تركز بشكل أكبر على التفاعلات بين مجموعة من الدول الإقليمية التي تقع في منطقة شرق المتوسط - كما ستحددها الدراسة في الفصل الأول - وتشمل: الدول الواقعة شرق خط الطول 20 درجة ويشمل تركيا، مصر، اليونان، شمال شرق ليبيا، سوريا، لبنان، فلسطين المحتلة ، فلسطين وقبرص، وأهم ما يميزه من تفاعلات هي تلك المتعلقة بالطاقة وخاصة اكتشافات الغاز الحديثة نسبيا ، والتي جعلت المنطقة ينظر إليها وتتم دراستها كنسق إقليمي فرعي متميز.

6- مناهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج والاقترابات التالية في تحقيق أهدافها:

- المنهج التاريخي:

إن الظاهرة المدروسة تتطلب الرجوع للماضي لفهمها وتحليلها، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن دراسة الدور الإقليمي لتركيا في شرق المتوسط تتطلب منا استخدام المنهج التاريخي، فقد ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري للعلاقات التركية بالجوار الإقليمي، والمراحل التاريخية التي مر بها، فالمنهج التاريخي لا يكفي بسرد الوقائع فقط بل يقوم بتحليلها وتفسيرها.

- المنهج الوصفي التحليلي:

تبدو الحاجة إليه باعتباره طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم، وهذا من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية أو مشكلة معينة، فقد ساعدنا هذا المنهج في الوصف الموضوعي لأبعاد الدور الإقليمي التركي في إدارة الصراعات الإقليمية والدولية.

و قد جرى استخدام هذا المنهج في الدراسة لتوضيح الخيارات التي تتخذها كل من تركيا و اليونان في عملية صنع القرار السياسي في السياسة الخارجية وحسب رؤية كل طرف و بدائله المتاحة تجاه الطرف الآخر، في ضوء الاتفاقية الموقعة بين تركيا و ليبيا.

أما عن أهم الاقتربات فقد استعملنا:

- اقتراب صنع القرار:

يركز هذا الاقترب على آلية اتخاذ قرار محدد من بين عدة قرارات وبدائل مطروحة أمام صانع القرار السياسي، بحيث يحقق المصالح الحيوية الوطنية للدولة، حيث يتوجب على صانع القرار السياسي أن يحدد المشكلة ثم جمع المعلومات عنها ووضع أفكار وتصورات حولها وما ينبغي عليه أن يفعل لمواجهةها بعد تقييم كافة الخيارات والبدائل المطروحة والآثار التي يمكن أن تترتب عليها، تمهيداً للوصول إلى مرحلة التنفيذ، التي تتم من خلال المفاوضات، التنافس، الصراع و المواجهة أو التعاون. وقد جرى استخدام هذا الاقترب في الدراسة لتوضيح الخيارات التي تتخذها كل من تركيا و الأطراف الأخرى في عملية صنع القرار السياسي في السياسة الخارجية وحسب رؤية كل طرف وبدائله المتاحة تجاه الطرف الآخر، في ضوء المذكرة الموقعة بين تركيا وليبيا.

- اقتراب الدور في السياسة الخارجية:

هو أحد المفاهيم النظرية المهمة في تحليل سلوك الدول في الساحة الدولية، ويرتبط هذا الاقترب بفهم الكيفية التي تُحدد بها الدولة موقعها ووظيفتها في النظام الدولي، بناءً على تصورات النخب السياسية وواقعها الجيوسياسي والثقافي والاقتصادي. يعد اقتراب الدور من المناهج السلوكية التي ظهرت في العلاقات الدولية في الستينيات، ويقوم على فكرة أن سلوك الدول في السياسة الخارجية يتأثر بالدور الذي تتصوره لنفسها والدور الذي تتوقعه الدول الأخرى منها، فالدور هو "مجموعة من المعايير والتوقعات التي تُحدد التصرفات المناسبة للدولة في موقع معين من النظام الدولي"، حيث تعكس مذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية منذ 2019 تحولاً في السياسة الخارجية التركية نحو تعزيز النفوذ الاستراتيجي في البحر المتوسط عبر تحالفات إقليمية ودبلوماسية نشطة.

- الاقتراب القانوني:

يعد الاقتراب القانوني أحد الاتجاهات التقليدية في تحليل السياسات الخارجية للدول، حيث يركز على القواعد القانونية التي تنظم العلاقات الدولية، وعلى مدى التزام الدول بهذه القواعد أثناء ممارستها لسلوكها الخارجي، ويقوم هذا التصور على فرضية أن الدولة، بصفتها فاعلاً قانونياً في النظام الدولي، مطالبة بالتصرف وفقاً لمجموعة من الالتزامات القانونية التي يحددها القانون الدولي العام، كالمعاهدات، حيث أن مذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية تقوم على أساس مبدأ الإنصاف وتقاسم المناطق البحرية بين البلدين وفق القانون الدولي، مع إقرار تركيا والجانب الليبي الرسمي بها، لكنها تواجه إعتراضات دولية من دول مجاورة تعتبرها غير قانونية من وجهة نظرها.

7- صعوبات البحث:

واجه إعداد هذا البحث مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- ضيق الوقت.
- صعوبة الحصول على معلومات دقيقة وحديثة وموثوقة حول الاتفاقية وتدابيرها.
- تداخل الأبعاد القانونية والسياسية والاقتصادية في الموضوع الواحد.
- تسارع وتيرة الأحداث وتغير مواقف الدول خلال الفترة الممتدة بين 2019 و2025.

8- تقسيم الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على ثلاثة فصول، نسلط الضوء في الفصل الأول على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط بالنسبة لتركيا، من خلال الوقوف على المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية التي تجعل منها محوراً للتنافس الإقليمي. كما نعرض على الإطار النظري الذي يساعد على فهم تحولات السياسة التركية في المنطقة، لاسيما عبر مدخل "عقيدة الوطن الأزرق" والنظريات التي تفسر سلوك الدولة الساعية للهيمنة الإقليمية منذ سنة 2011.

أما الفصل الثاني، فيتناول من منظور سياسي وقانوني اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، من خلال تحليل سياقها التاريخي، ودوافع تركيا لتوقيعها، إضافة إلى قراءة قانونية لمضمونها، ومدى توافقها مع القانون الدولي للبحار، وانعكاساتها على السيادة البحرية للدول المجاورة.

وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية التي أفرزتها الاتفاقية، من خلال تتبع إعادة تشكيل التحالفات في المنطقة، واحتدام التنافس حول ثروات الغاز، وتصاعد النزاعات الحدودية، فضلاً عن تبيان أدوار الفاعلين الدوليين كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، في

تغذية أو احتواء هذا التنافس، ينتهي البحث بخاتمة تستعرض أبرز النتائج وتفتح آفاقاً للتفكير في مستقبل التوازنات في شرق المتوسط.

الفصل الأول

أهمية منطقة شرق المتوسط في السياسة الخارجية التركية

تعتبر منطقة شرق المتوسط من أهم المناطق الجغرافية والسياسية في العالم، لما تتمتع به من موقع إستراتيجي فريد يربط بين ثلاث قارات آسيا، أفريقيا وأوروبا. هذه المنطقة الغنية بالتاريخ والحضارات القديمة تشكل اليوم محورا حيويا للصراعات والتعاون في مجال الطاقة، الأمن والسياسة، وتتميز بوجود احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط مما جعلها ساحة تنافس دولي وإقليمي بين القوى المختلفة التي تسعى للسيطرة على مواردها البحرية والاقتصادية، ومن هنا تبرز أهمية فهم الأبعاد الجغرافية والسياسية لهذه المنطقة وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي والدولي.

وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي يستعرض في المبحث الأول التعريف بمنطقة شرق المتوسط ومحددات التنافس الإقليمي بها، وفي المبحث الثاني المداخل النظرية لتفسير تحولات الدور الإقليمي التركي في منطقة شرق المتوسط.

المبحث الأول: التعريف بمنطقة شرق المتوسط ومحددات التنافس الإقليمي بها

تعد منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط واحدة من أكثر المناطق الجيوسياسية التي تشكل مصدر تهديد لمستقبل السلم والأمن الدوليين، وقد أصبحت ساحة منافسة جيوسياسية مفتوحة بشكل علني ذلك أن اكتشاف موارد قاع البحر تؤدي إلى تفاقم الصراعات القائمة، وخلق مناطق جديدة للتوتر والتنافس بين دوله.

المطلب الأول: المحددات الجيواستراتيجية

1. تحديد المفهوم الجغرافي لشرق المتوسط

يعتبر البحر المتوسط من أهم البحار القارية، حيث يطوقه اليابس من جميع الجهات ولا يسمح له بالاتصال بالبحار المفتوحة سوى عن طريق ممر ضيق هو مضيق جبل طارق ويقع البحر المتوسط في موقع يتوسط ثلاث وحدات إقليمية برية هي قارتي أوروبا وإفريقيا وإقليم جنوب غرب آسيا، ومن ثم هو نقطة الالتقاء الحضاري بين هذه القارات الثلاث. ينقسم البحر المتوسط سواء من الناحية الجغرافية أو السياسية أو الاستراتيجية إلى حوضين رئيسيين أحدهما غربي والآخر شرقي ويفصل بينهما منطقة اختناق هي بمثابة خاصرة البحر المتوسط، تمتد بين كالا بريا (جنوب غرب إيطاليا) وجزيرة صقلية وساحل تونس.¹

يضم الحوض الشرقي للمتوسط الدول المطلة على البحر المتوسط الواقعة شرق خط الطول 20 درجة ويشمل تركيا، مصر، اليونان، شمال شرق ليبيا، سوريا، لبنان، فلسطين المحتلة، فلسطين وقبرص، وأهم ما يميزه من تفاعلات هي تلك المتعلقة بالطاقة وخاصة اكتشافات الغاز الحديثة نسبيا، والتي جعلت المنطقة ينظر إليها وتتم دراستها كنسق إقليمي فرعي متميز.² وتلك المنطقة لها نقطتان خانقتان هما مضيق البوسفور يحد من النفوذ الروسي، وقناة السويس التي تتحكم في طريق التجارة الأوروبية الى الخليج وجنوب وشرق آسيا. وهناك معياران يتم الاعتماد عليهما لتحديد الدول التي يضمها حوض شرق المتوسط أو ترتبط به وهما :

أ- المعيار الجغرافي: وهو المعني بتحديد الدول التي يضمها الحوض على أساس موقعها الجغرافي، كدول لها سواحل تطل مباشرة على الحوض.

¹ زينب عبد العال، الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط، مجلة كلية الآداب، عدد خاص، أكتوبر 2021، ص 417 - ص 420.

² زينم علي جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (2009-2019)، المجلد 7، العدد 14، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، مصر، 2022، ص 571.

ب- المعيار الاستراتيجي: وهو المعني بتحديد مجموعة من الدول التي ترتبط بالمنطقة بحكم مصالحها وأهدافها الجيوبوليتيكية، وتأثيرها وتأثيرها في تفاعلاتها بحكم المصالح المتداخلة مع دول الحوض، ومن هذه الدول: الأردن والسعودية، دول الخليج وإيران والعراق، وقد يكون الارتباط بحوض شرق المتوسط لدول بعيدة عنه جغرافيا ولكنه ناتج عما تمثله المنطقة من أهمية استراتيجية واقتصادية لهذه الدول ومنها الولايات المتحدة وروسيا ودول الاتحاد الأوروبي والصين.

وبهذا فإن منطقة شرق المتوسط تتكون شمالا كل من تركيا واليونان، وجنوبا كل من مصر وشمال شرق ليبيا وشرقا كل من سوريا ولبنان فلسطين المحتلة وفلسطين (قطاع غزة)، وغربا المسطح المائي بين كل من اليونان شمالا وشمال شرق ليبيا جنوبا مروراً بجزيرة كريت اليونانية، بالإضافة إلى جزيرة قبرص ومن هنا يمكن تعريف منطقة شرق المتوسط بأنها تتكون من 9 دول هي: مصر ليبيا، تركيا، اليونان، لبنان، سوريا، قبرص، الكيان الصهيوني وفلسطين.¹

وبحسب منظمة الهيدروغرافيا الدولية فإن الحدود الشمالية لمنطقة شرق المتوسط تتمثل بهضبة الأناضول (تركيا)، أما الجنوبية فتتمثل بسواحل مصر والحدود الشرقية تتمثل في سواحل كل من سورية، فلسطين ولبنان، أما الحدود الغربية فإنها تتمثل بالحدود الشمالية الشرقية والشرقية للحوض الغربي التي تبدأ من المدخل الغربي لمضيق الدردنيل وتنتهي عند السواحل الغربية لمصر.

إذن، تعد منطقة شرق المتوسط واحدة من المناطق الدولية ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية وذلك لما تحتويه من ثروات باطنية أثارت فتيل الحروب والصراعات حول تقاسم هذه الثروات، وهذا ما زاد من أهمية المنطقة التي تقع في شرق المتوسط الذي يضم حوالي 47 % من احتياطي النفط و41 % من احتياطي الغاز في العالم ضف إلى ذلك انفتاح البحر المتوسط على تقاطع آسيا و أوروبا و إفريقيا و اتصاله بطرق التجارة الدولية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق، وبالتالي فالمنطقة غنية بالموارد ومكان مهم للتجارة الدولية ومركز تلاق للمصالح القوى الإقليمية والدولية.²

¹ زينب عبد العال، المرجع السابق، ص 422.

² أحمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي: خريطة الصراع بشرق المتوسط، د ن، مركز الفكر الاستراتيجي، ص 9.

2. الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط

زادت الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط مع الاكتشافات الهائلة للثروات الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي على سواحل الدول الشرقية المطلة على البحر المتوسط مما أدى إلى حدوث توترات عكست تضارب مصالح القوى المحلية، الإقليمية والدولية.¹ إن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط تكمن في موقعها الجغرافي ومواردها وثرواتها الطبيعية، كما تمثل هذه المنطقة أبرز نقاط عبور البترول والغاز من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، وإضافة إلى ذلك هي جزء من منطقة الشرق الأوسط التي تضم حوالي 47% من احتياطي النفط و41% من احتياطي الغاز في العالم. فأهمية هذه المنطقة ازدادت بشكل كبير بعد نشر هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية دراسة في عام 2010م حول ما يحتويه حوض شرق البحر المتوسط من ثروات طبيعية، وخرجت بنتيجة مفادها أن الساحل الشرقي الذي يشكل القسم الأكبر من حوض شرق البحر المتوسط، يحتوي على كميات هائلة من احتياطي النفط والغاز غير المكتشفة، تقدر بقرابة 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و 1.7 مليار برميل احتياطي من النفط.² كما أن انفتاح شرق البحر المتوسط على تقاطع آسيا وأوروبا وأفريقيا، واتصاله بطرق التجارة العالمية عبر مضائق السويس والبوسفور وجبل طارق، حيث أن قناة السويس هي ممر مائي ضمن الأراضي المصرية الذي يربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر ويعد أطول وأهم طريق ملاحى في العالم، يخترق المحيطات الهادي، الهندي والأطلسي ويختصر الطريق بين جنوب شرق آسيا والسواحل الأوروبية بنحو 60% وتنقل القناة 14% من تجارة العالم البحرية .

أما مضيق البوسفور فيقع ضمن حدود المياه الإقليمية التركية ويعتبر مصدر اقتصادي مهم لتركيا حيث تستفيد من الرسوم والخدمات التي تجنيها من عملية عبور السفن، حيث تمر تجارة دول البحر الأسود بما فيها روسيا عبر المضيق، كما يعتبر مضيق جبل طارق ممر بحري حيوي يفصل بين شبه الجزيرة الايبيرية وشمال إفريقيا، يسيطر على حركة الملاحة بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي وله تأثير كبير على الاقتصاد والسياسة ، تمكنت بريطانيا من احتلاله منذ القرن 18 وقد استمرت سيطرتها عليه نظرا لأهميته الاستراتيجية في الملاحة والتجارة³ ، وهذا زاد من أهميته في الجيوبوليتيك الدولي، خاصة بعد ارتفاع

¹ أحمد جاسم إبراهيم حميد "القضية القبرصية والصراع التركي - اليوناني في ظل الموقف الدولي 1960-1994 (دراسة تاريخية)" ، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضارية و التاريخية ، المجلد 6، العدد 1، 1994، ص 82-85 .

² علي حسين باكير، اللعبة الكبرى: جيوبوليتيك التنافس على الغاز شرق المتوسط، مجلة منتدى السياسات العربية، العدد ، ص 02.

³ نعيمة خضير، الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط، مجلة مدارات سياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، عدد ديسمبر 2017، ص 136-142.

الآمال الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية التي يحملها الغاز في تلك المنطقة بالنسبة إلى دول الجوار، والتي راهن البعض على أنها ستغيّر المعطيات السياسية والاقتصادية لدول المنطقة.¹

تحتل منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بأبعاد جيوسياسية هامة نتيجة موقعها الإستراتيجي الهام في خارطة العالم واحتوائها على ثروات طاقوية تضعها في بؤرة نزاع بين القوى الكبرى، حيث تتمتع بأهمية جيوسياسية واقتصادية وأمنية كبيرة لدى دول تلك المنطقة ولدى أطراف أخرى مثل: روسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، حيث تعد مركزاً للنقل التجاري، وتؤمن الوصول إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس، كما تعد مجالاً للتجارة البحرية بنسبة 30%، ومن أبرز نقاط عبور النفط والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، وتمثل المنطقة أيضاً مركزاً للدعم الأمني، حيث تقف "جدار صد" ضد التهديدات الإرهابية العابرة في اتجاه الدول الأوروبية.²

يمكن القول أن شرق البحر الأبيض المتوسط هو قلب الشرق الأوسط لأنه يحقق ترابط الطرق التجارية المهمة في المنطقة، ومن ثم فإن السيطرة على شرق البحر الأبيض المتوسط بالنسبة للقوى العالمية تؤمن الاستحواذ على بلدان الشرق الأوسط والاستفادة من مواردها الاقتصادية، لهذا السبب تسعى القوى العالمية لتحقيق هدف أساسي يتمثل في السيطرة على هذا الحوض، وهذا الذي جعله يبقى مسرحاً لصراعات لا تنتهي من أجل الحكم.³

ووفق هذه التقديرات التي نشرتها هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية، وتقديرات شركات التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط فإن حوض شرق المتوسط يعد من أهم أحواض الغاز في العالم، إذ أن المنطقة تعوم فوق بحيرة من الغاز تكفي لتلبية حاجة سوق أوروبا لمدة 30 عاماً، والعالم لمدة واحد على الأقل، وهو ما يجعل لتلك المنطقة أهمية كبيرة في سياسات الدول الكبرى التي سارعت إلى وضع إستراتيجيات تهدف للسيطرة على المناطق الطاقوية الغنية بغية بسط نفوذها وخوفاً من انكشافها على الدول الأخرى.⁴

¹ نفي بكر "الاستراتيجيات الموجودة في الشرق المتوسط"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 2013، يوليو، 25، 2018.

² فوزية أكرم حمزة أبو علان، الصراع على الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول، 2014، ص 227.

³ جاغتاى أوزدمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، رؤية تركية، المجلد 02، العدد 07، ربيع 2018، ص 29-30.

⁴ على حسين باكير، "النزاع على الغاز في شرق البحر المتوسط ومخاطر اشتعاله"، مركز الجزيرة للدراسات، العدد 2، 19 أبريل 2018، ص 2.

وتظهر أهمية الموقع لشرق البحر الأبيض المتوسط من الناحية الاستراتيجية إذا ما نظرنا إلى التفاعلات والصراعات بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، التي أدت إلى بروز تحولات للهيمنة على ما تعانيه من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بها كمنطقة جيواستراتيجية تتمركز فيها كثير من المصالح والاستراتيجيات؛ فاكشاف الغاز أثار آمالا برفاه عظيم من شأنه أن يحسن الوضع الاقتصادي لدول المنطقة، وإن التعاون بين حكومات دول المنطقة كفيل بأن يسمح لها بزيادة الأرباح من الحقول.¹ وهذا ما توضحه الخريطة التالية :

خريطة رقم (01): الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط وموقعه



المصدر: رنيم على جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية و الإقليمية على الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022، ص572.

المطلب الثاني: المحددات التاريخية والحضارية

لقد كانت الإمبراطورية العثمانية في مقدمة الدول التي سعت للسيطرة على حوض البحر المتوسط ونجحت بالفعل في فرض سيطرتها الكاملة على المنطقة على مدار ثلاث قرون، من الربع الأول من القرن 16 وحتى بداية القرن 19، وبالتالي كان شرق المتوسط في حالة من الاندماج السياسي والاقتصادي لمدة طويلة من الزمن، وبتراجع الإمبراطورية العثمانية ثم زوالها كأحد تبعات الحرب العالمية الأولى، دخل شرق المتوسط في دائرة النفوذ الاستعماري للدول الأوروبية وانقسمت المنطقة الى دول قومية مختلفة، فقد كانت الحرب العالمية الأولى في الجانب الأكبر منها صراعا بين بريطانيا العظمى وألمانيا للسيطرة على شرق المتوسط واقتسام الممتلكات، ظلت دول المنطقة مصدر تجاذب للدول الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الثانية وفي فترة الحرب الباردة، حلت الولايات المتحدة محل بريطانيا كقطب غربي رئيسي هناك في حين

¹ زهراء عباس هادي، الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2021، ص46.

انصب الاهتمام والنفوذ السوفييتي بشكل أساسي على منطقة البلقان ووسط أوروبا.¹ وقد كانت منطقة شرق المتوسط أيضا محل اهتمام واستقطاب من قبل القطبين العالميين أثناء الحرب الباردة ومن أبرز المتغيرات التي استجذت على منطقة شرق المتوسط خلال هذه الفترة هي قيام الكيان الصهيوني المعترف به دوليا باسم "دولة إسرائيل" عام 1948، مما كان له أثر بالغ في تصاعد التسليح بالمنطقة وتنامي عدم الاستقرار.²

تتسم منطقة شرق المتوسط بتعدد وتنوع عرقي وديني ولغوي وثقافي، من الناحية العرقية تنتمي أغلب شعوب المنطقة الى السلالات الفرعية كالساميون، الأتراك، الهنود، الآريون، بالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من المجموعات العرقية مثل الأكراد، كما تعتبر إحدى أكثر المناطق أهمية في العالم لكونه موطن ميلاد الديانات الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية، ويتضح مدى تأثير الطبيعة الدينية على البيئة المحيطة في ثقافة شعوب الشرق الأوسط وهو من أهم المقومات المؤثرة على السياسة بالمنطقة، ومن الناحية اللغوية تسود اللغات العربية والفارسية والتركية بالإضافة الى اللغة العبرية والآرامية والسريانية، فتاريخ منطقة الشرق الأوسط يعد الأطول في العالم.³

المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية والطاقوية

تستمد منطقة شرق المتوسط أهميتها الاقتصادية والطاقوية من :

1- اكتشافات حقول الغاز والنفط الجديدة

يقصد بحقول الغاز الطبيعي تلك التي تقع ضمن الحيز الجغرافي لمنطقة حوض شرق المتوسط قبالة سواحل قبرص واليونان وإسرائيل ولبنان وغزة، ومصر وابتداء من عام 2009، كانت هناك سلسلة من اكتشافات الغاز الطبيعي الرئيسية في منطقة شرق المتوسط كانت أهم هذه الاكتشافات في مصر وفلسطين المحتلة، وقبرص التي لديها أيضا اكتشافات غاز متواضعة، ويستمر الاستكشاف في منطقة شرق المتوسط ومن المتوقع أن تكون هناك اكتشافات إضافية في المنطقة، ربما في سوريا ولبنان وقطاع غزة.

¹ رنيم على جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022، ص 573.

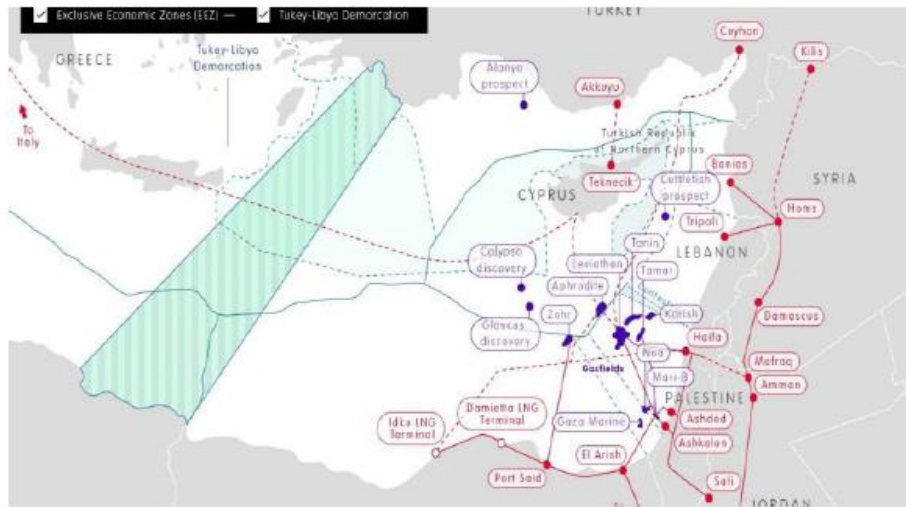
² المرجع نفسه، ص 574.

³ شطاب غانية، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة باتنة 1، العدد 08، 2016، ص 303.

وقد قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في عام 2010 احتمال وجود ما يقرب من 122 تريليون قدم مكعب من مصادر الغاز غير المكتشفة في حوض شرق المتوسط قبالة سواحل سوريا ولبنان والكيان الصهيوني وغزة وقبرص، بالإضافة إلى ما يقارب 107 مليارات برميل من النفط، وقد أدت هذه الاكتشافات الضخمة في المنطقة إلى صراعات ونزاعات إقليمية واجتذاب القوى الدولية للتوازنات بين وكلاء الطاقة الإقليميين.¹

وبدأ التوتر يتصاعد بين الدول المطلة على حوض شرق المتوسط، وهي من الجنوب ليبيا ومصر وغزة، ومن الشرق فلسطين المحتلة، لبنان وسوريا، وفي الشمال تركيا واليونان، وفي المنتصف قبرص، المقسمة إلى قبرص التركية في الشمال والمعترف بها من قبل تركيا فقط، وقبرص اليونانية في الجنوب والتي يسيطر عليها القبارصة اليونان، وبعد العمليات التي قادتها شركات البحث والتنقيب عن الغاز التي تقودها (شركة تويل انرجي الأمريكية) في اكتشاف حقل تمار عام 2009، قبالة السواحل التي يسيطر عليها فلسطين المحتلة.²

خريطة رقم (02): حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط



Source: John Bowlus, Eastern Mediterranean gas: testing the field, 27.05.2020 ; <https://www.energy-reporters.com/policy/eastern-mediterranean-gas-testing-the-field/>

¹ محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد مخفضات الصراع شرق المتوسط، الرياض، مركز البيان للبحوث والدراسات، القاهرة، ص 79.

² أحمد الصباغ، المرجع سبق ذكره، ص 11.

ومع صعود الدولة التركية واقتصادها وقدرتها على التصنيع ونموها كدولة تهدف إلى أن تكون دولة مركز في الإقليم، يزداد معه الطلب التركي على الطاقة، ومزيد من الاحتياجات لتلبية طموحاتها الاقتصادية والصناعية والاستراتيجية في مختلف المجالات، فتظهر الإحصاءات نمو مطردا في استهلاك الطاقة التركي في مختلف القطاعات سواء الصناعية أو السكنية أو في مجالات النقل والمواصلات والزراعة من 50 ألف كيلو طن معادل نفطي KTOE عام 2000 إلى 120 ألف في عام 2012، ويتوقع أن يصل إلى 280 ألف في عام 2025 معظمها في مجال التصنيع، كما من المتوقع أن يزيد الاستهلاك التركي للغاز الطبيعي بمعدل متسارع لاسيما في محال توليد الكهرباء، بالإضافة إلى الاستهلاك المنزلي والصناعي والتخصيل والنقل والمواصلات انطلاقا من 10 مليار متر مكعب في عام 2000 إلى 170 مليار متر مكعب عام 2025.¹

وقد بدأت أولى وأهم الاكتشافات في منطقة حوض شرق البحر المتوسط بداية الألفية، حين اكتشفت شركة بريتيش بتروليوم البريطانية حقل (غزة مارين) على مسافة 35 كم تقريبا من قطاع غزة ويقدر مخزونه بقرابة تريليون م³ من الغاز، وعلى الرغم من أن الفلسطينيين كانوا أول من اكتشفت مواردهم من الغاز في المنطقة، وذلك في بداية القرن الحالي، فإن الكيان حال بينهم وبين استثمار هذه الموارد لأسباب لها علاقة بالتسوية السياسية، ولإخضاعهم اقتصاديا وأمنيا وهو ما رجح الخلل في موازين القوى لصالحه، علاوة على التفكك الداخلي الفلسطيني، دون الدفاع عن حق الفلسطينيين أو استثماره بالشكل المطلوب.

بدأت عمليات الاستكشاف في الازدياد بعد نجاح التجمع (الكونسورتيوم) الذي تقوده شركة (نوبل إنرجي) الأمريكية في اكتشاف حقل تمار عام 2009 قبالة السواحل الإسرائيلية ومع توالي الاكتشافات أصبحت دول المنطقة أكثر اهتماما بتكليف الشركات الأجنبية بأعمال الاستكشاف، وقد دفعت التقديرات المتعلقة بحجم الثروات التي يكتنزها حوض شرق المتوسط الشركات الكبرى إلى التنافس أيضا فيما بينها لحجز حصة لها وهو الأمر الذي استتبع تدخلا أجنيا أكبر في المنطقة.

وأدى اكتشاف الغاز قبالة سواحل قبرص وفلسطين المحتلة ومصر إلى تحفيز باقي الدول على تسريع عمليات الاستكشاف، فدخلت جميع دول المنطقة في سباق محموم، نظرا إلى ما يمكن أن يشكله الغاز المكتشف من نقطة تحول في المعطيات الاقتصادية والطاقوية لهذه البلدان، فدولة مثل تركيا — على

¹ محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد مخفزات الصراع شرق المتوسط، مركز البين للبحوث و الدراسات، القاهرة، 2015، ص76-78.

سبيل المثال – تدفع قرابة 40 مليار دولار سنوياً فاتورة لاستيراد مصادر الطاقة ولا شك في أن اكتشاف كميات ضخمة من الغاز من شأنها أن تحرر هذه الكمية الهائلة من الأموال للاستخدام في مجالات أخرى، الشيء نفسه ينطبق كذلك على بقية الدول المذكورة، سواء فيما يتعلق بقبرص ولبنان وسوريا.¹

الجدول رقم (01): أبرز الاكتشافات المتعلقة بحقول الغاز في شرق المتوسط

اسم الحقل	سنة الاكتشاف	المكان	تقدير الكميات الممكن استخراجها (مليار متر ³)
غزة مرين	2000	أراضي السلطة الفلسطينية	30
تمار	2009	فلسطين المحتلة	280
لفيathan	2010	فلسطين المحتلة	620
تاتين	2012	فلسطين المحتلة	34
كاريشا	2013	فلسطين المحتلة	51
روني	2014	فلسطين المحتلة	90
أفروديت	2011	قبرص	140
ظهر	2015	مصر	850

المصدر: علي حسن باكير، اللعبة الكبرى، المرجع السابق، ص 03.

2- سلاسل الإمداد والتوريد

على هذا النحو، تذهب "فيلبي سانشير تابيا" "Sánchez Tapia" إلى القول: (بأنه عندما يجري الحديث عن شرق المتوسط، فإنه يشير إلى جزء من هذا البحر الواقع إلى الشرق من الخط المتخيل الذي من شأنه أن يربط تقريباً أقصى نقطة في جنوب اليونان) رأس ماتابان (Cape Matapan) مع الحدود الحالية بين ليبيا ومصر، التي تشمل بحر إيجة، وهو طريق للوصول إلى المضائق التركية والتي تؤدي إلى البحر الأسود وبوسبورس Bosphorus والدردانيل Dardanelles، وجزر كريت وقبرص وقناة السويس²، ومن جهتها تشير "نائل شام" Nael Sham إلى أنه يمكن مقارنة ثروات شرق المتوسط الهائلة من المواد الهيدروكربونية الجوفية بموارد الطاقة في بحر الشمال، والتي يمكن أن

¹ علي حسين باكير، اللعبة الكبرى، مرجع سبق ذكره، ص 2 – 3.

² Felipe Sánchez Tapia, "Geopolitics of gas and militarization in the Eastern Mediterranean", iee.es, Documento de Análisis, (05/ 2019), p 2

تحول المنطقة إلى "أحد أهم مصادر الغاز الطبيعي في العالم على مدى نصف القرن المقبل"، وبحسبها فإن هذه الرواسب الضخمة من الغاز الطبيعي، التي قدرتها هيئة المسح الجيولوجية في الولايات المتحدة في مكان ما بين 122 تريليون قدم مكعب و 227 تريليون قدم مكعب فضلا عن 1.7 مليار برميل من النفط و المكتشفة في حقول أفروديت Aphrodite و كاليسو Calypso و غلاوكوس Glaucus في قبرص و تمار Tamar و ليفاثان Leviathan في إسرائيل وحقل زهر Zohr العملاق في مصر.¹

تبعاً لذلك يذهب "زينوناس تزيير" Zenonas Tziarras إلى القول أن هذه الاكتشافات تمثل أحد الدوافع الرئيسية للديناميكيات الجيوسياسية والأمنية المتغيرة في المنطقة، مما شجع دول شرق المتوسط وما وراءه على إعادة تشكيل حساباتها الاستراتيجية وتوقعاتها الدولية، من جانبه يرى "أندرياس غولدثاو Andreas C. Goldthau" وآخرون، بأن شرق البحر المتوسط يشكل محورا بالغ الأهمية للاقتصاد العالمي حيث يتم نقل كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط عبر قناة السويس أو الأنابيب إما إلى أوروبا أو إلى أمريكا، بحيث يتم نقل 20% من إجمالي نقل النفط و 30% من التجارة العالمية للسلع عن طريق هذا الممر المائي¹³، وبحسبه فقد نوقشت مسألة شرق المتوسط من حيث الأمن كمسألة تتعلق بالجيوبوليتيك والتنافس بين الدول على الموارد².

3- أهم الطرق التجارية وخطوط نقل الطاقة

بذلك، أضحى شرق المتوسط بمثابة مفترق طرق بين القارات الثلاثة: آسيا، وأفريقيا وأوروبا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق، فهو البوابة الرئيسية بين الشرق والغرب، وعليه من يسيطر على البحر المتوسط يتمكن من الوصول لموارد النفط في الخليج العربي، ويتمكن من التبادل التجاري مع الاقتصاديات الكبرى في أفريقيا، كما يمكنه محاطة القوة العسكرية لحلف شمال الأطلسي، فضلا عن تحكمه في المحرك الاقتصادي للاتحاد الأوروبي.³

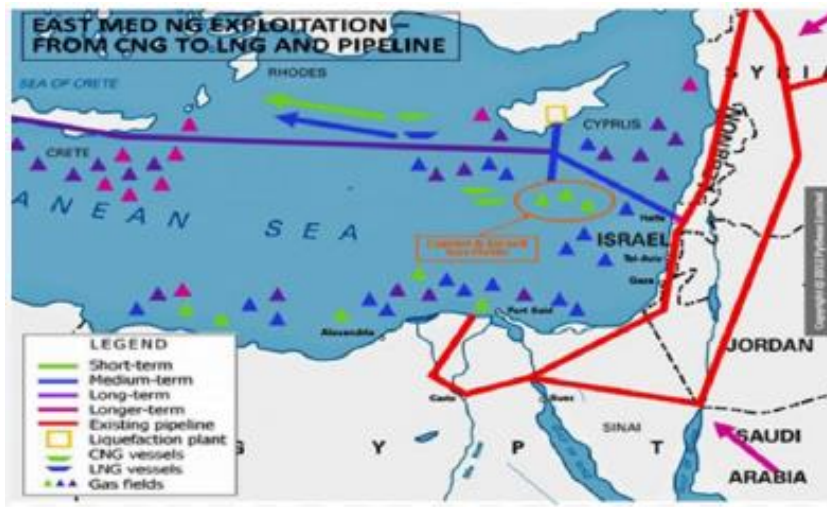
¹ محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997، ص18.

² محمد دحام كردي، "مستقبل الرؤية التركية لأمن الطاقة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص474.

³ أحمد عبد الرحمن خليفة، العلاقات التركية الأمريكية في سياقات شرق المتوسط: دراسة في القضايا و الأدوار، مجلة أركان للدراسات و الأبحاث و النشر، مصر، 2021، ص 04.

ويتبوأ شرق المتوسط موقعا مهما بالنسبة للتجارة الدولية، فيشمل 30 % من إجمالي التجارة البحرية في العالم، كما تؤمن هذه المنطقة 25 % تقريبا من تجارة البترول عبر البحر، ومن هنا تشكل منطقة شرق المتوسط حقلا مهما للنقل التجاري، ويؤمن التنقل إلى المحيط الهندي عبر قناة السويس موفرا الوقت والطاقة، فهو الذي يوفر التنقل من المحيط الهندي عبر قناة السويس ويربط الهند والصين وكوريا الجنوبية ببقية دول الشرق الأقصى وبالأسواق الأوروبية والمحيط الأطلسي، فمنطقة شرق المتوسط أصبحت اليوم تتبوأ موقعا مهما في نقل البترول والغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.¹

خريطة رقم (03): طرق نقل الطاقة عبر شرق المتوسط



المصدر: <https://gfocusmagazine.com>

المطلب الرابع: المحددات السياسية والأمنية

تُعدّ منطقة شرق المتوسط من أكثر المناطق حساسية من الناحية السياسية والأمنية، نظراً لتعدد الفاعلين الإقليميين والدوليين وتداخل مصالحهم الاستراتيجية، وتُشكل الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي أحد أبرز المحددات السياسية التي أسهمت في تصاعد التوترات بين دول المنطقة، خصوصاً بين تركيا واليونان وقبرص، إلى جانب فلسطين المحتلة ومصر، كما تمثل النزاعات الحدودية البحرية، وتداخل المناطق الاقتصادية الخالصة، عنصراً مهماً في صياغة السياسات الإقليمية، أما من الناحية الأمنية، فتعد

¹ محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد مخفزمات الصراع شرق المتوسط، مركز البيان للبحوث والدراسات، الرياض، ص 8.

المنطقة مسرحاً لتواجد عسكري مكثف، سواء من خلال القواعد العسكرية أو الدوريات البحرية، ما يعكس طابعها الاستراتيجي في أمن الطاقة وخطوط الملاحة الدولية.¹

إن المحرك الحقيقي للصراع الذي يحدث في منطقة شرق المتوسط بسبب استغلال وتطوير الحقول والأحواض البحرية المكتشفة هو مسألة ترسيم الحدود البحرية بين الدول وعلى الرغم من وجود القانون الدولي للبحار إلا أن هذا القانون وضع القواعد الأساسية وترك عملية الترسيم لاتفاق الأطراف المعنية، وقد أنشأت خمس دول من شرق المتوسط مناطق اقتصادية خالصة وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي مصر (1983) وسوريا (2003) وقبرص (2004) وأخيراً لبنان فلسطين المحتلة (2011).

وفتحت اكتشافات حقول الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط الباب أمام سلسلة من الصراعات والنزاعات بين دوله، منها الصراع العربي الصهيوني والنزاعات الاثنية والطائفية، مما جعل تلك الاكتشافات مصدراً جديداً للتنافس والصراع، ولعل تلك الاكتشافات قد أثارت جدلاً واسعاً بين دول المنطقة حول أحقيتها في استغلال تلك الحقوق لصالحها هو ما دفع تلك الدول للسعي نحو ترسيم حدودها البحرية وفقاً لقواعد اتفاقية 1985 لقانون البحار ذلك فضلاً عن عقد اتفاقيات ترسيم ثنائية بين بعض تلك الدول، كاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين قبرص ومصر عام 2003، واتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين فلسطين المحتلة وقبرص عام 2004 إلا أن تلك الاتفاقيات لم تحل دون اندلاع خلافات حول استكشاف واستغلال حقول الغاز الواقعة في المنطقة.²

المبحث الثاني: المداخل النظرية لتفسير تحولات الدور الإقليمي التركي في منطقة شرق المتوسط

يعتمد تصور تركيا على منطقة شرق المتوسط كمنطلق لإستراتيجية نشطة وفاعلة في المنطقة، تحاول من خلاله أن تقلل من اعتمادها على الغرب، فهي تسعى لأن تفرض نفسها كمهيمن إقليمي على منطقة شرق المتوسط يملك أدوات التأثير في أهم الأزمات والمواقف الإقليمية وينفذ من خلالها أجندته العالمية. فتركيا تسعى الى الحفاظ على تواجدتها في الشمال السوري لإبعاد التهديد الكردي عن أراضيها والحيلولة دون إقامة دولة كردية على حدودها والسيطرة على أمنها القومي، كما تود أن تخفف من ضغط المهاجرين السوريين عنها عن طريق بناء مناطق آمنة في المناطق التي تسيطر عليها، كما تريد أن تترك

¹ مي سامي المرشد، مرجع سابق، ص 9.

² زينب عبد العال السيد، مرجع سبق ذكره، ص 435 ص 438.

لديها ورقة لمفاوضة الغرب باستخدام المهاجرين كورقة ضغط في مقابل أي تقلبات في السياسات الأوروبية تجاه أنقرة، وضمان أكبر نصيب من استكشافات غاز شرق المتوسط، من خلال الاستفادة من عمليات الحفر قبالة سواحلها وقبالة سواحل قبرص التركية، كما يرتبط تصورهما باعتمادها كموزع إقليمي للغاز ومحور لعبور الأنابيب الغازية القادمة من دول شرق المتوسط.¹

المطلب الأول: المدخل الجيوبوليتيكي "إستراتيجية الوطن الأزرق"

نحاول في هذا المطلب الخوض في استراتيجية تحقيق ما يعرف بعقيدة "الوطن الأزرق" على أرض الواقع، خاصة بعد الإنجازات التي حققتها تركيا في المجالات الاقتصادية والسياسية وفق منظور العمق الاستراتيجي لحكومة تركيا، مما جعل الأكاديميين في جميع أنحاء العالم يعترفون للنظام السياسي التركي في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، بالاهتمام بالأدعة والفكر الاستراتيجي الخادم لمصالح تركيا والنابع من مفكرين أتراك.²

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي لعقيدة الوطن الأزرق

تعتبر عقيدة "الوطن الأزرق" مفهوما جيوبوليتيكيًا يطمح إلى السيطرة على مجال بحري واسع النطاق، ومن خلاله تتوضح رغبة تركيا في السيطرة على البحار الثلاثة المحيطة بها شرق المتوسط، بحر إيجه والبحر الأسود، ويولي لها ضباط الجيش التركي خاصة منهم ضباط القوات البحرية أهمية كبرى، ويدعون الحكومة التركية إلى الانخراط وتبني هذه العقيدة من أجل بسط السيادة على الأقاليم البحرية المجاورة، أو "المنطقة الاقتصادية الخالصة" كما يحلو لهم تسميتها³

في إطار هذا الاهتمام جاء تركيز السياسة الدفاعية على عقيدة "الوطن الأزرق" التي أسس لها رئيس أركان البحرية التركية "جهاد يايجي" Cihat Yaycı، وطورها في عام 2006 الأدميرال "جيم غوردنيز" GEM GURDENİZ، والتي تطالب بمنطقة واسعة النطاق في البحر المتوسط بين ليبيا

¹ أحمد عبد الرحمن خليفة، العلاقات التركية الأمريكية في سياقات شرق المتوسط، دراسة في القضايا والأدوار، أركان الدراسات والأبحاث و النشر، 2021، ص 09.

² إيال بينكو، ترجمة: د أحمد يوسف كيطان، الطموحات الاستراتيجية البحرية لتركيا، عقيدة الوطن الأزرق، المعهد الدولي لأبحاث الهجرة و الأمن، تاريخ النشر: 2020، <http://elnahrain.iq>

³ سلوى بن جديد، استراتيجية تحقيق مشروع عقيدة الوطن الأزرق دراسة في المضمون و الأهداف و الوسائل، مجلة الفكر القانوني و السياسي، المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة باجي مختار عنابة، 2023، ص 923.

واليونان، والتي من شأنها أن تغير في الاستراتيجيات التي تبنتها تركيا خلال الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية، من التفسير للمشكلات وحسن الجوار إلى عداء وتصادم مع الدول المجاورة.¹

خريطة رقم (04): خريطة الوطن الأزرق



المصدر: <https://www.marefa.org>

MAVI VATAN مفهوم عقيدة الوطن الأزرق

الوطن الأزرق هو المبدأ الذي أعلنته الجمهورية التركية والذي يغطي مناطق الولاية البحرية (المياه الإقليمية والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة) في البحر الأسود والبحر المتوسط وبحر إيجه، المبدأ بدأ كمصطلح أطلقه الأميرال التركي "جيم كوردنيز" عام 2006 بهدف الإشارة إلى مناطق السيادة البحرية التركية المعلنة وغير المعلنة، لكنه ارتبط مع الوقت بمساعي تركيا لتأمين مصادر الطاقة والغاز في البحار المحيطة بها.²

الوطن الأزرق هو مصطلح شائع في الحياة السياسية التركية، يعبر عن مطالب أنقرة البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط وفي الجرف القاري، ومن أهم المطالب التي تتضمنها وتسعى إليها عقيدة "الوطن الأزرق" هي السيطرة على الكميات الهائلة من الغاز الطبيعي الموجودة شرق سواحل جزيرة قبرص، التي تراها تركيا بأنها منطقتها الاقتصادية الخالصة.³

¹ المرجع نفسه، ص 925.

² مقالة ب د م، الرابط: <http://www.marefa.org>

³ سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، استراتيجية تحقيق مشروع عقيدة الوطن الأزرق، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 925

الفرع الثاني: مصادر "عقيدة الوطن الأزرق"

ترتبط عقيدة الوطن الأزرق بتاريخ تركيا وتقاليدها الجيوبوليتيكية، فقد كان لتركيا تاريخ لا يستهان بها في مجال القوة البحرية خاصة في عهد الإمبراطورية العثمانية، مما حرك لدى المسؤولين والأكاديميين الأتراك الرغبة لاستعادة أمجاد الماضي من خلال الترويج لعقيدة الوطن الأزرق ويمكن تحديد جذور ومصادر العقيدة فيما يلي:

أ- إرث الإمبراطورية العثمانية: عرف تاريخ البحرية في زمن الإمبراطورية العثمانية العديد من الانتصارات والبطولات، فأحكمت قبضتها على مياه المتوسط وبحار أوروبا وبعض الممرات المائية في إفريقيا وآسيا وكانت القوة البحرية تعرف باسم الأسطول العثماني، كانت طموحات الدولة العثمانية في أن تتوسع وتسيطر على المواقع الاستراتيجية لتعزيز نفوذها، فساعد هذا الإرث الجيوبوليتيكي الأتراك حاليا على تبني استراتيجيات توسعية بالاعتماد على القوة البحرية فتبلورت مؤخرا في هذا الإطار عقيدة الوطن الأزرق.¹

ب- قيادة القوات البحرية للجيش التركي: تكمن المهام الرئيسية للقوات البحرية التركية في حماية المياه الإقليمية التركية، مثل الموانئ والمنصات البحرية وإجراء المراقبة البحرية وجمع المعلومات الاستخبارية، وإبراز القوة التركية في مناطق شرق المتوسط والبحر الأسود وبحر إيجه.

ج- تداعيات خطة الأمم المتحدة لإعادة توحيد قبرص: كانت لخطة الأمم المتحدة لإعادة توحيد قبرص، التي تم تقديمها رسميا من قبل الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي عنان عام 2002 آثار كبيرة على الجزيرة والمنطقة الأوسع حيث هدفت الى إعادة توحيد جزيرة قبرص المقسمة منذ عام 1974، الى اتحاد كونفدرالي يتكون من منطقتين وطائفتين، الأمر الذي أعاد تركيا للتفكير بجد في تعزيز قوتها العسكرية من أجل الاعتماد عليها كأحد الحلول مادامت الجهود الدبلوماسية لم تأت بثمارها.²

الفرع الثالث : أهداف تركيا من استراتيجية "عقيدة الوطن الأزرق":

تهدف عقيدة الوطن الأزرق التي أعلنها الأدميرال "جوردنيز" -برعاية الحكومة- إلى تحقيق سيطرة تركيا في البحار الثلاث المحيطة بها، وترسيخ نفوذها الإقليمي والدولي، والسماح بالوصول الى مصادر الطاقة، مما سيساعد في دعم نموها الاقتصادي والديموغرافي دون الاعتماد على دول أخرى.

¹ سلوى بن جديد، مرجع سابق، ص 925.

² المرجع نفسه، ص 927.

تدرك تركيا أن تضاريسها الأرضية المغطاة بالجبال، توفر لها ميزةً دفاعيةً وأمناً ضد الهجمات البرية أما إلى جانب الأهداف المعلنة لعقيدة الوطن الأزرق، يكمن الهدف الرئيسي لتركيا، وهو إلغاء آثار معاهدة لوزان التي فرضت عليها في العام (1923)، هذه المعاهدة التي أجبرت تركيا -بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية- على تقييد حركتها، ووضعها تحت رعاية القوى الغربية لما يقرب من (100) عام مرت على توقيعها، وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين كانت تركيا تتمتع في المقام الأول برعاية غربية وأمريكية، أتاحت لها التمتع بالسيادة والأمن من خطر التهديد الشيوعي، لكن مع سقوط الكتلة الشيوعية وإضعاف روسيا، وبالتزامن كذلك مع النمو الاقتصادي والديموغرافي لتركيا (81 مليون نسمة حالياً مع توقعات نمو تصل إلى 90 مليون نسمة في عام 2030)، ارتفعت احتياجات تركيا من الطاقة، باعتبارها محرك نمو الاقتصاد التركي.

شرع "أردوغان" بعد وقت قصير من صعوده إلى الحكم في برنامج لبناء وتمكين القوات البحرية التركية أطلق عليه تسمية (Milgem)، ويستند على أن القوة التركية وتأسيسها كقوة إقليمية ودولية، يكمن في اعتماد تركيا على نفسها وتطوير تكنولوجيتها وصناعاتها المحلية. تركز صناعة الدفاع التركية على إنتاج وتطوير السفن والطائرات وأنظمة الأسلحة المتقدمة للجيش بشكل عام والبحرية بشكل خاص، ليس هذا فحسب، بل أن الطموح التركي يذهب إلى جعل تركيا إحدى المصدرين الرئيسيين للأسلحة على مستوى العالم، وهو ما سيمنحها القدرة على التأثير في الدول والسياسات، كما هو الحال بالنسبة للتجارب الأمريكية والصينية والروسية.

تمكنت تركيا من خلال مشروع (Milgem) من تطوير وبناء (4) طرادات حربية مضادة للغواصات، وطراد واحد لجمع المعلومات الاستخبارية، و(4) فرقاطات حربية سطحية، و(4) فرقاطات حربية مضادة للطائرات، كما تم بناء (4) طرادات حديثة للبحرية الباكستانية خلال السنوات الماضية، وكذلك بناء (33) طائرة إنزال للبحرية التركية مصممة لإنزال قوات المشاة والمدركات على شواطئ العدو.

إن أهم ما يميز عملية تعزيز القوات البحرية التركية هو بناء حاملة طائرات، والتي من المتوقع أن يتم تشغيل طائرات (F-35) فيها، وحاملة الطائرات التي ستطور قدرة عملياتية كبيرة لتركيا في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر¹.

¹ إيال بينكو، ترجمة أحمد يوسف كيطان، الطموحات الاستراتيجية البحرية لتركيا، عقيدة الوطن الأزرق، قسم الدراسات السياسية،

الرابط: <http://alnahrain.iq>

الفرع الرابع: تحديات تنفيذ استراتيجية "عقيدة الوطن الأزرق"

تواجه استراتيجية عقيدة "الوطن الأزرق"، العديد من التحديات والرهانات في تطبيقها، ومن أبرزها:

- التطبيق الناجح لإستراتيجية "الوطن الأزرق" يتطلب موازنة دقيقة للمصالح التركية، التي تواجهها العديد من التحديات والرهانات التي تلزم الدولة التركية على العمل على كسب المزيد من القوة بكل متغيراتها، وتكثيف الجهود الدبلوماسية وإتباع النهج السلمي والتعاوني لحل النزاعات، وتعزيز الاستقرار الإقليمي وكسب الشرعية الدولية لهذه العقيدة والتخفيف من حدة المعضلة الأمنية التي يمكن أن تنجر عنها في منطقة شرق المتوسط.

- عقيدة "الوطن الأزرق" تلزم على تركيا الإصرار المتزايد في منطقة شرق المتوسط، ورغبتها في تأمين وتدعيم مصالحها وقدراتها البحرية، وتعزيز مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية.

- عقيدة "الوطن الأزرق" من الناحية الأيديولوجية الغربية، تعتبر عقيدة عدائية، ترسم لتركيا صورة الدولة المعادية للغرب وغير ديمقراطية، دولة ذات قومية متطرفة، خاصة عندما تحاول تركيا تحويل هذه العقيدة إلى استراتيجية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع بمحاولة توظيف القوة العسكرية ضد الجيران.¹

المطلب الثاني: المدخل الواقعي - التحول من الدبلوماسية الناعمة إلى استراتيجية التدخل العسكري

الفرع الأول: التحول من الدبلوماسية الناعمة إلى استراتيجية التدخل العسكري

اعتمدت تركيا في مرحلة ما بعد 2011، وخاصة في سياستها تجاه ليبيا، على الدبلوماسية الناعمة كمدخل رئيسي لتعزيز حضورها الإقليمي، وذلك من خلال التركيز على الروابط الثقافية والتاريخية والدينية، إلى جانب الاستثمارات الاقتصادية والمساعدات الإنسانية، وقد سعت أنقرة إلى تقديم نفسها كقوة ناعمة بديلة عن النماذج الغربية التقليدية، مستفيدة من تاريخها العثماني المشترك مع عدد من الدول العربية، ومن بينها ليبيا، كما وظّفت تركيا مؤسسات مثل وكالة التعاون والتنسيق التركية (TIKA) والهلل الأحمر التركي، لتكريس نفوذها الشعبي والمؤسسي في الساحة الليبية، ويؤكد مصطفى جابر فياض

¹ سلوى بن جديد، مرجع سبق ذكره، ص 946.

أن هذه الاستراتيجية مثلت في البداية خياراً أقل تكلفة وأكثر قبولاً، خاصة في ظل التوازنات الداخلية المعقدة في ليبيا، إلا أن محدودية نتائجها دفعت تركيا لاحقاً إلى تبني أدوات أكثر صلابة.¹

الفرع الثاني: استراتيجية التدخل العسكري التركي:

إن إقدام الجانب التركي باتخاذ قرار التدخل العسكري المباشر في ليبيا يمكن اعتباره عملاً عسكرياً استباقياً وقائياً للحفاظ على المصالح التركية في ليبيا وفي المتوسط، بعد تحرك قوات الجيش الليبي "حفتر" لشن عمليات عسكرية على طرابلس حيث توجد حكومة الوفاق الشرعية والمُعترف بها من قبل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والخليف الرئيسي لتركيا في ليبيا، إذ يعد إسقاط حكومة الوفاق وتشكيل حكومة جديدة من قبل "الخليفة حفتر" والدول الداعمة له بمثابة حصار سياسي على تركيا في المتوسط وبالأخص بعد أن يتم انضمام ليبيا بشكل رسمي، إلى جانب الدول الأخرى التي تعمل على إخراج تركيا، من جميع الاتفاقيات الخاصة والاستثمار والتنقيب في منطقة شرق المتوسط، الأمر الذي يعني من الناحية الاستراتيجية تطويق تركيا من ناحية المتوسط وإخضاعها.²

إن هجوم الجيش الليبي بقيادة "حفتر" وبلوغه أطراف طرابلس، ودخوله بعض أحيائها إشارة بتمهيد السبيل أمام "القوى الخارجية" للتدخل "بالشأن الليبي" بصورة غير مباشرة، ومنها عزم تركيا بالتدخل المباشر فيها، ويأتي التدخل التركي إنعكاساً لرغبة حكومة الوفاق التي استشعرت خطر تقدم "حفتر"، فحصلت على دعم تركي يدين بقاءها سواء بالطائرات المسيرة والدعم اللوجستي المتصل بتشغيلها أو بعدد من المسلحين السوريين مدعومين تركياً.³

تمثل التدخل العسكري التركي في:

أ- عملية درع الفرات:

مجموعة من العمليات العسكرية منظمة للإطاحة بالدولة الإسلامية (داعش) وهي هجمات تهدف لوضع حد للهجمات المتكررة على المناطق الحدودية مع سوريا، وتشمل الدور التركي في هذه الهجمات باستخدام غطاء جوي وقصف بالمدافع وقوات خاصة، وانتهت هذه العملية باسترجاع مدينة جرابلس وريفها من تنظيم داعش والأكراد، وتأمين الحدود السورية التركية والسيطرة على مدينة الباب وسيطرتها

¹ مصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا بعد 2011، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 59، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021، ص 21.

² مصطفى جابر فياض، مرجع سابق، ص 664.

³ المرجع نفسه، ص 673.

على مدينة دابق وغيرها من المناطق، وتكمن خلفيات هذه العملية إلى أن سيطرت قوات سوريا الديمقراطية والتي تعد وحدات حماية الشعب الكردي على مدينة منبج غرب الفرات أحد أسباب هذه العملية باعتبار أن تركيا أعلنت مسبقاً أن تقدم جماعة الأكراد غرب الفرات خط أحمر، وإلى توسعاتهم على مناطق إستراتيجية دفعت تركيا إلى أن تضع لهم حد من خلال التدخل العسكري المباشر.

ب- عملية غصن الزيتون:

أدلى رئيس الوزراء التركي "بن علي يلدرم" أن المقاتلات التركية عبرت الحدود السورية وشنّت غارات جوية على منطقة عفرين وقد تم تبني هذه العملية من أجل إرساء الأمن والاستقرار على حدودها ومن أجل القضاء على المنظمات الإرهابية المتمثلة في: حزب العمال الكردستاني التركي (pkk)، حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري (oyd) و وحدات حماية الشعب الكردي السوري (و هو مدعوم من طرف الو.م.أ) (ypg) ، وقد تم شن هذه الهجمات رغم مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم تنفيذها إلا أن تركيا لم تخضع لها و هذا راجع لمساهمة أمريكا في مساندة هذه الأطراف الليبية التي تسعى لإنشاء قوات إرهابية و يتم تدريبهم على حدود تركيا و بلغ عددهم 30 ألف مقاتل وأغلبهم أكراد¹.

في 2017 أبرزت تركيا مكانتها باعتبارها دولة نافذة، وذلك في خضم الأزمة الدبلوماسية مع قطر، بعدما حاولت السعودية والإمارات التعدي على قطر، فأرسلت قواتها إلى الخليج. اشترك الأتراك مع السلطات العراقية وسلطة إقليم كردستان في جهود تدريب الجنود على محاربة المتمردين. امتد نفوذ تركيا حتى الصومال، فدربت أكاديمية "تركسوم" العسكرية التركية أكثر من 4000 فرد أمني وعسكري حتى يومنا هذا، وعزز هذا الجهد من قدرات الصومال على محاربة القوات الصومالية. وهي تسعى إلى تعزيز موقفها في البحر الأحمر عن طريق تأسيس قاعدة في جزيرة سواكن التي كانت تابعة للعثمانيين، وقد حصلت أنقرة مؤخراً على حق انتفاع بالجزيرة لمدة 99 عاماً، وتخطط لجعلها ميناء².

تسعى تركيا إلى توسيع نفوذها الإقليمي من خلال احتلالها لمناطق واسعة في شمال العراق) حيث أنشأت 14 قاعدة عسكرية، منها معسكر بعشيقة، مع طموحات معلنة بالعودة إلى حدود الدولة العثمانية بعد انتهاء معاهدة لوزان في عام 2023، بما في ذلك ولاية الموصل، كما تواصل تركيا فرض

¹ احداث دنيا، حسابلاوي كاتية، الدور الإقليمي لتركيا في العلاقات الدولية 2002 – 2023، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018-2019، ص 94-95.

² عائشة قادة بن عبد الله، التوجهات التركية الجديدة في شرق المتوسط بين الطموحات الداخلية والتوازنات الإقليمية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، المجلد 3، العدد 1، كلية الدفاع الوطني، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2024، ص. 154.

سيطرتها على مناطق في شمال وشرق سوريا، منتقلة من الاحتلال إلى "التريك"، وتخطط لتطبيق "النموذج القبرصي" بتحويل تلك المناطق إلى مناطق خاضعة لها بالكامل. إلى جانب ذلك، حققت تركيا مكاسب في ليبيا وقطر والصومال دون أن تتحمل تكاليف سياسية أو عسكرية كبيرة، مستغلة تراجع الدور الأميركي في الشرق الأوسط، والذي أشارت إليه هيلاري كلينتون منذ 2010 بسياسة "الاستدارة شرقاً نحو آسيا".

كما تستفيد تركيا من الخلافات داخل حلف الناتو، خصوصاً حول الإنفاق العسكري، ومن وصف الرئيس الفرنسي ماكرون للحلف بأنه "ميت إكلينيكيًا"، لتدفع بمصالحها على حساب قبرص واليونان، وتراهن أنقرة على غياب رد فعل قوي من الحلف بسبب مكانتها كثاني أكبر قوة فيه، واستخدامها لورقة دعم دول البلطيق. وأخيراً، ترى تركيا أن ضعف موقف الاتحاد الأوروبي، خصوصاً بعد خروج بريطانيا، وتشتت المواقف بين فرنسا وألمانيا، يتيح لها التحرك بحرية دون أن تواجه مقاومة حقيقية من الأوروبيين في دعمهم لقبرص واليونان¹.

3. الاتفاقية الأمنية التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الوطني (حكومة السراج):

شكّلت الاتفاقية الأمنية والعسكرية التي وقعتها تركيا مع حكومة الوفاق الوطني الليبية، برئاسة فايز السراج، في أواخر نوفمبر 2019، محطة محورية في تعزيز الحضور التركي في المشهد الليبي، وقد نصّت الاتفاقية على تقديم دعم عسكري وتقني، يشمل التدريب، وتبادل المعلومات، والتعاون في مجالات الدفاع، ما مكّن تركيا لاحقاً من إرسال مستشارين عسكريين وأسلحة وطائرات مسيّرة إلى طرابلس. وقد برّرت أنقرة هذه الخطوة بكونها تأتي في إطار دعم الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، في مقابل التدخلات الإقليمية الداعمة لقوات خليفة حفتر، ويُعدّ هذا الاتفاق امتداداً لتحول في العقيدة الاستراتيجية التركية، إذ تجاوزت أدوات الدبلوماسية الناعمة إلى توظيف القوة الصلبة لحماية المصالح الجيوسياسية التركية في ليبيا وشرق المتوسط².

نشرت المواقع التركية بنوداً لاتفاق تضمن نقلاً للخبرات و الدعم و المعدات من تركيا لليبيا، المشاركة في المناورات العسكرية، تقديم الخدمات العسكرية، تبادل الذخائر و أنظمة الأسلحة و الآليات العسكرية، إضافة إلى تبادل الخبراء والتعاون الاستخباراتي، والمساهمة في إنشاء قوات التدخل السريع و العمل العسكري المشترك داخل حدود الطرف و تدوم المذكرة الأمنية مدة ثلاثة أعوام من تاريخ دخولها

¹ عائشة قادة بن عبد الله، مرجع سابق، ص 77.

² مصطفى جابر فياض، المرجع السابق، ص 22.

حيز التنفيذ، على أن تمتد تلقائياً مدة سنة ما لم يقوم أحد الطرفين بالتعبير عن رغبته في إنهاؤها و شملت إمكانية إنشاء مكتب مشترك للتعاون الأمني و الدفاعي.¹

بتأسيسها هذه القواعد الأمامية أمنت تركيا جبهتها الجنوبية، واكتسبت أفضلية على خصومها الجيوسياسيين. كما أنشأت القواعد التركية مناطق آمنة للمدنيين السوريين، ومنعت تدفق المزيد من اللاجئين إلى البلاد التي تستضيف بالفعل أكبر عدد من اللاجئين في العالم، آخر عنصر في استراتيجية القوة الصارمة لديها، هو تعزيز قوتها البحرية في البحر الأسود وبحر إيجه وشرق المتوسط، وهذا المبدأ المسمى “الوطن الأزرق” يقوم على استعمال أدوات قانونية عسكرية لحماية المصالح البحرية لتركيا، إذ أن 87% من حركة التجارة التركية تتم بحراً.²

المطلب الثاني: نظرية الدور: تركيا بين طموحات الهيمنة الإقليمية والتوازن المفقود منذ 2011

استطاعت تركيا أن تقدم نموذجاً لقوة إقليمية ناهضة تسعى لتعظيم مكانتها الدولية وإيجاد موضع قدم لها في السياسة الدولية، وظلت تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق أهدافها إلى أن عصفت بالمنطقة ثورات الربيع العربي التي قلبت موازين القوة فيها وأنتجت سلسلة من التحديات والعوائق أبطأت المشروع التركي بل وأجبرته في كثير من الأحيان على أن يغير مساره ويعيد ترتيب أولوياته ويكتسب مزيداً من المرونة لتعظيم المكاسب والحد من الخسائر، وقد مرت منظومة النهوض والعودة التركية بأربعة مراحل عكست قدراً من التحولات التكتيكية داخلها تتمثل في:

الفرع الأول : مراحل التحول في السياسة الخارجية التركية:

1- مرحلة الانطلاق الممنهج والتغلغل التدريجي (2002-2010):

حاولت فيها تركيا خلق بيئة آمنة في الجوار الإقليمي من خلال سياسة تصفير المشكلات وسعت نحو استعادة الدور الإقليمي لها بشكل تدريجي، وانكفأت بشكل كبير على الإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على استخدام أدوات القوة الناعمة للانفتاح على القارة الإفريقية والشرق الأوسط وعلى المستوى

¹ صبرينة كیحال، حكيم غريب، التدخل التركي في ليبيا، كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 03، 2021، ص 344.

² شطاب غانية، مرجع سبق ذكره، ص 354-373.

² نفس المرجع، ص 374.

الداخلي، بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية خلال هذه المرحلة في إعادة هندسة الوضع الاجتماعي الداخلي وإحكام سيطرتها على النظام السياسي التركي².

2- مرحلة الانخراط الحذر والتوازن المفقود (2010-2015) :

بدأت هذه المرحلة مع اندلاع الثورات العربية بما شهدته من تحبط تركي في التعامل مع أطرافها وشهدت حالة من الاستقرار النسبي في علاقاتها مع دول الثورات ماعدا مصر التي دخلت في صدام مفتوح معها مع سقوط نظام الرئيس الأسبق "محمد مرسي"، وقد مثلت هذه الثورات تحديا كبيرا لتركيا وفرصة في الوقت ذاته، إذ برز أمامها تحديان : الأول يكمن في كيفية التوفيق بين مصالحها الاقتصادية وعلاقتها السياسية الجيدة مع أنظمة الحكم في المنطقة وبين واجب دعم هذه الثورات، أما التحدي الثاني فيتعلق بموازين القوى الإقليمية حيث ظهرت المخاوف جلية من تداعيات هذه الثورات وما يمكن أن تفرزه من قوى إقليمية جديدة منافسة لها، وهذا ما جعل تركيا تلجأ لانتهاج سياسة الانخراط الحذر القائم على مراقبة الأوضاع أولا ثم التحرك بناء عليها ثانية ، وتضطر للتروي في تنفيذ مشروعها سعيا نحو استعادة التوازن المفقود.¹

3- مرحلة التصعيد العسكري والانخراط الهجومي (2016-2020) :

حيث تغيرت سياسة أنقرة نحو مزيد من التدخل والانخراط في الأزمات الإقليمية وبدأت في تبني نمط هجومي في علاقاتها مع الأطراف الفاعلة على المستوى الدولي، وبشكل خاص روسيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ونمط صدامي في ما يتعلق بدورها في مواضع الأمن الإقليمي الخاصة بها، وركزت أنقرة في هذه المرحلة على استخدام الأدوات العسكرية، ليس من أجل ضمان مصالحها السياسية في النطاق الإقليمي فحسب، بل لتحصيل مكاسب اقتصادية أيضا وخاصة بعد أن بدا الاقتصاد التركي يتدهور بشكل ملحوظ ويلقي بظلاله على الداخل التركي مما دفع البعض لتفسير السلوك التركي العدائي والمنخرط في الصراعات من منظور الوضع الداخلي المتأزم ووصفوه بأمننة الداخل في مقابل عسكرة الخارج.

و قد شهدت هذه المرحلة بدء العمليات العسكرية الخارجية للجيش التركي والتي شملت دولا مثل العراق وسوريا وليبيا، الى جانب التمرکز العسكري الدائم في عدد من الدول فيما بات يعرف بعسكرة السياسة الإقليمية كما اتبعت سياسة فرض الأمر الواقع في منطقة شرق المتوسط بعد أن استمرت في

¹ داليا رشدي عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية و النهوض الدولي، رؤيا تحليلية تقييمية، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022، ص 317-318.

إرسال سفن للاستكشاف والبحث وهددت بالرد في حالة تعرض أي من سفنها لأدنى مضايقة وأشارت إلى الوطن الأزرق كإطار حاكم لسياسة تركيا البحرية.

4- مرحلة التهدة النسبية والتراجع التكتيكي (2020-2025):

حيث بدأت أنقرة إتباع سياسة التهدة بدلا من التصعيد الذي انتهجته في المرحلة السابقة وخاصة بعد أن استشعرت خسائر حقيقية على المستويين الإقليمي والدولي ومع تعرضها لازمة اقتصادية شديدة ترافقت مع شبه عزلة دولية رأت أن تهدئ التوترات المحيطة بها ، خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبي ودول شرق المتوسط والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الفاعلة في المنطقة كمصر التي غيرت لهجتها في التعامل معها نحو مزيد من التعاون، كما سعت أيضا لإجراء مباحثات حول شرق المتوسط مع اليونان ، وأبدت استعدادها لتحسين العلاقات مع الخليج العربي وإسرائيل والاتحاد الأوروبي إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن أنقرة في طريقها للتنازل عن نفوذها أو مكتسباتها أو عقيدتها الاستراتيجية ، وإنما يعني أنها أعادت ترتيب أوراقها بشكل مؤقت حتى تستطيع أن تعيد صياغة أدواتها في المرحلة القادمة.¹

الفرع الثاني :السياسة العثمانية الجديدة:

1- التصور الشمولي الناهض للدور التركي: تركيا كنموذج للقوى الناهضة المتوسطة

في عام 2001 صاغ "جيم أونيل" الخبير الاقتصادي مفهوم البلدان الناهضة، حيث رأى أن هناك مجموعة من البلدان متوسطة القوى يتوقع لها أن تحتل مكانة كبرى في الاقتصاد العالمي خلال سنوات قليلة، ووصفها البعض بأنها دول تطمح لأن تكون قوى عظمى، فإن القوى المتوسطة الناهضة هي نتاج التحولات التي صاحبت نهاية الحرب الباردة وانحيار نظام الثنائية القطبية بعكس الدول الصاعدة التي تبحث لها عن مكانة في النظام الدولي. ومن خلاله، يمكن تفسير السلوك التركي حيث وضعت تركيا هدفا رئيسيا نصب أعينها وهو التحول من قوة متوسطة إقليمية إلى قوة متوسطة عبر إقليمية ناهضة، وبدأت بالفعل اتخاذ إجراءات تحقق لها ما أرادت فعلى المستوى الاقتصادي استطاعت أن تحتل المرتبة 17 في ترتيب الاقتصاديات العالمية ، وعلى المستوى الجيوسياسي راحت تركيا تثبت نفسها أكثر فأكثر كقوة ناهضة تتحدى الوضع القائم في النظام الدولي وتطمح إن تقود دبلوماسية استباقية نشطة وقد مرت عملية النهوض التركي بثلاث مراحل:

¹ داليا رشدي عرفات، المرجع السابق، ص 319.

الأولى: بدأت في ثمانينات القرن الماضي واتخذت منحى اقتصاديا بالأساس حيث تم الإعلان عن اتخاذ تدابير لتحرير الاقتصاد وإطلاق استراتيجية تصنيع من خلال تعزيز التصدير مما أتاح الفرصة للبلاد بدء التحول الى قوة اقتصادية.

الثانية: فبدأت مع نهاية الحرب الباردة وركزت على الصعيد السياسي حيث استفادت من انهيار القطبية الثنائية التي كانت تحد من حرية الدول الصغرى والمتوسطة، مما أتاح لها فرصة تطوير سياسة خارجية أكثر استقلالية ونشاطا لتصبح أكثر انخراطا في أوروبا والشرق الأوسط واسيا.

الثالثة: والأخيرة فبدأت مع بداية القرن الحالي والذي شهد تغير القيادة السياسية التي صاغت استراتيجية شاملة للقوة جمعت فيها بين كافة الأساليب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية التي تمكنها من لعب دور إقليمي وعالمي.¹

2- التوجه شرقا "إعادة البوصلة نحو الشرق": تركيا كنموذج للقوى العائدة:

تطلق عبارة "القوة العائدة" عادة على الدول التي كانت تمثل سابقا قوى كبرى أو رئيسية في النظام الدولي أي اختبرت تجربة الصعود حتى وصلت الى قمته ثم بدأت في اتجاه الهبوط نتيجة تغير في موازين القوة الداخلية أو الخارجية لتفقد مكانتها ونفوذها العالمي، لتبدأ رحلة العودة لاستعادة هذه المكانة مرة أخرى، وينطبق هذا النموذج بشكل نسبي على تركيا التي اعتبرت نفسها خليفة للإمبراطورية العثمانية التي تمتعت بالقوة والنفوذ لعقود طويلة لكنها سرعان ما انهارت مخلفة عدد غير قليل من الدول يأتي في مقدمتها تركيا التي تطرح نفسها كقوى وريثة لها، وإذا كانت تركيا تسعى لتصدير صورة الدولة الصاعدة لدى الغرب كونها تمتلك مؤشرات التحول من دولة متوسطة تقليدية الى أخرى ناهضة، فإنها تعتبر نفسها ليس فقط دولة عائدة لمكانتها السابقة وإنما عائدة أيضا لمحيطها الإقليمي والمتمثل في الشرق، وقد حاول الكثير وتفسير التوجه التركي وتوصلوا الى أربعة أسباب رئيسية :

أ- الشرق هو ميدان تنفيذ المشروع الإسلامي العالمي:

إن انخراط تركيا في المنطقة هو انعكاس لسياسة ترمي لتنفيذ مشروع إسلامي كلي، فحزب العدالة والتنمية ينبثق من التيار الإسلامي وينمي شعورا دينيا أميا على فكرة الجماعة الإسلامية المتضامنة، وقد يكون للتركيز على الدين في الخطاب السياسي التركي وظيفة أداتية بحيث يساعد في شرعنة عودة تركيا الى

¹ المرجع نفسه، ص 291 - 292.

المنطقة بعد عقود من القطيعة، والدليل على ذلك أن الدبلوماسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية لا تتحرك في المناطق الإسلامية فحسب ، وإنما في جميع الاتجاهات حيث يظل المشروع الإسلامي العالمي هو أحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى لتركيا.¹

الشرق هو المجال الحيوي لاختبار العثمانية الجديدة:

أن انخراط تركيا في المنطقة هو انعكاس لرغبة دفينية في إعادة إحياء الإمبراطورية العثمانية على المستوى الرمزي، فتحليل السلوك التركي يظهر نزعة إمبراطورية تعكس صعوبة الخروج من الذهنية المرتبطة بها، فتركيا لا تزال تنظر للعالم الإسلامي كمنطقة كانت في عهدها وانتزعت منها بالقوة، وهي اليوم تتمتع بحق الرعاية عليها، ويطلق البعض على هذا الطموح الإمبراطوري "العثمانية الجديدة"، وقد ثار جدلاً كبيراً حول هذا المفهوم إذ يذهب البعض للتأكيد على نزعة التوسع المادي في أراضي دول الجوار كأحد العناصر الأساسية لتعريف العثمانية الجديدة، بينما تربطها تحليلات أخرى بالإسلام السياسي والهوية الإسلامية في حين يشير آخرون إليها باعتبارها نظرة إيجابية تجاه الماضي العثماني وخبراته تهدف إلى تعزيز العلاقات مع أقاليم الإمبراطورية العثمانية السابقة دون تطلعات إقليمية إلا أن فكرة تأثير هذا المفهوم بات أمراً واقعاً في السياسة التركية، بحيث امتلأت تصريحات القادة في تركيا بمصطلحات تشير للحنين إلى الماضي وتأثيرها على السياسة التركية الآنية .

ج - الشرق هو الطريق الممهد نحو الغرب:

الشرق في الرؤية التركية هو وسيلة للوصول إلى عالم أكثر رحابة مجسداً في الغرب، فكلما زادت قوة تركيا على المستوى الإقليمي كلما نجحت في امتلاك نقاط قوة تساعد على التوجه غرباً، وربما طمحت تركيا إلى تحويل التوجه شرقاً إلى ورقة ضغط وجذب في ذات الوقت لدول الاتحاد الأوروبي التي تسعى جاهدة للانضمام إليه رغم الصعوبات التي تواجهها .

د- الشرق هو بوابة التحول للقوة الناهضة المنشودة:

يرى البعض أن انخراط تركيا في الشرق الأوسط لا يرتبط فقط بفكرة العثمانية الجديدة أو بالتوجه الإسلامي وإنما بمتغير جديد ارتسم في العقد الأول من القرن الحالي وهو النهوض التركي وهنا تظهر الاستراتيجية التركية جلية وهي بناء منطقة نفوذ إقليمية لاستخدامها كنقطة انطلاق نحو الوصول لمرتبة الدولة المركزية العالمية، وإذا كانت الفضاءات المحيطة بتركيا ذات أهمية كبرى فإن الشرق الأوسط يتمتع

¹ المرجع نفسه، ص 294..

بأهمية أكبر حيث يعتبره "داوود أوغلو" (رئيس وزراء تركيا السابق) العمود الفقري الذي يجب أن تستند إليه النهوض التركي، وهو مفتاح التوازنات الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، ومن هنا ترسم نظرة أداتية ونفعية للشرق الأوسط ونقطة انطلاق ضرورية لبلوغ وضعية القوة الإقليمية ومن ثم القوة العالمية.¹

الفرع الثالث : الأدوات والسياسات الاستراتيجية والتكتيكية التركية:

يشمل الأدوات والسياسات التي اتبعتها تركيا لوضع التصورات والرؤى الفكرية موضع التطبيق ويأتي في مقدمتها:

1- الأدوات الاستراتيجية:

- تفعيل العمل بنظرية العمق الإستراتيجي التي تحدث عنها "أوغلو" حينما دعا إلى إعادة هندسة السياسة الخارجية التركية، بهدف تحويلها الى دولة مركزية وقوة عالمية وقد اعتمدت النخبة الحاكمة هذا التوجه في الوثيقة التي حملت عنوان الهدف 2023 ونشرت رسميا على موقع حزب العدالة والتنمية
- خلق بيئة إقليمية آمنة: من خلال حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها، أو ما يسمى "تفسير المشكلات"، وتهدف هذه السياسة الى تحقيق ثلاث غايات كبرى: الأولى أنها تسمح لتركيا بتحقيق الاستقرار في البيئة الإقليمية أما الثانية فهي تقديم نفسها كمركز جذب إقليمي سعيا للتحويل الى نموذج الدولة المركزية، أما الهدف الثالث فهو تكوين كتلة دبلوماسية تتكون من بلدان الثالث تحت إشرافها ليزيد من وزنها من حيث التمثيل ويعطيها مميزات لا تتمتع بها قوى الشمال.
- توسيع المجال الحيوي التركي "التوسع الوظيفي": أدركت تركيا هذا التحول باكرا وتأكدت أن دخول دائرة الكبار لم يعد ممكنا عن طريق التوسع الجغرافي التقليدي بل أصبح يتم عن طريق التوسع الوظيفي ومن هنا فان قدرتها على الصعود ونجاحها في ذلك يتحدد بقدر ما تتمتع به من طاقات وظيفية وسياسات مرنة تمكنها من تجميع مختلف أشكال القوة.

¹ المرجع نفسه، ص 296..

2- الأدوات الدبلوماسية والناعمة: توسيع مساحة التواجد التركي وتفعيل الدبلوماسية

الذكية:

تستخدم تركيا كقوى متوسطة ناهضة دبلوماسية جديدة تتميز بحركة إقليمية ناشطة، وتتمتع بقدرة كبيرة على التوسط بحكم تموضعها بين الشمال والجنوب، وقد اتبعت تركيا نوعاً من الدبلوماسية هادئة، هدفت من خلالها لتوسيع مساحة التواجد التركي كما وكيفاً، يمكن أن نطلق عليها الدبلوماسية الذكية وتتمثل في:

- الدبلوماسية العامة والإنسانية: حيث برزت تركيا كدولة مانحة ومساهمة في المساعدات الإنمائية الرسمية في الآونة الأخيرة مثل مشروعات البنية التحتية وغيرها وهذه المساعدات تأثير كبير على الدول والشعوب المستقبلية لها.

- دبلوماسية الإغراء والتغلغل الناعم: الجاذبية السياسية وتصدير صورة تركيا "النموذج" وضعت تركيا جملة من الأدوات لتنفيذها مثل: الأدوات الثقافية والجذب السمعي والبصري حيث عمدت إلى تصدير المسلسلات التركية للمنطقة المحيطة وتحديدًا إلى العالم العربي الذي تلقى هذه المواد التلفزيونية بترحيب كبير ولم تخرج هذه المسلسلات عن ثلاث مضامين السياسة، التاريخ والرومانسية والأدوات الإعلامية والجذب الإعلامي والمعلوماتي من خلال إطلاق قنوات تلفزيونية ناطقة بالعربية وهي بمثابة جسر تواصل جديد بين الأتراك والعرب، والأدوات التعليمية وإعداد نخبة عربية موالية لتركيا.

- الدبلوماسية السلمية التعددية: التوسط المرن والتفاعل مع الخصوم المتعارضة ارتأت تركيا ضرورة إتباع دبلوماسية سلمية توسيطية، تهدف من خلالها للتوسط بين أطراف المتعارضة من أجل إيجاد موضع قدم لها في السياسة الدولية، وتطبيقاً لهذا المبدأ سعت تركيا للانضمام للكثير من الهيئات الدولية.

• الدبلوماسية الاقتصادية البوابة الخلفية للانخراط الإقليمي:

يقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية لهذه الدول حيث انتهجت تركيا فقامت بتكثيف العلاقات الاقتصادية بالشرق الأوسط واعتماد إجراءات جديدة تعزز التكامل بين الاقتصاديات والترابط الحقيقي التركي العربي، حيث قامت بالتصدير المكثف للمنتجات السمعية والبصرية التركية إلى العالم العربي

،فضلا عن تنشيط السياحة مدفوعة بطبقة برجوازية جديدة نمور الأناضول ، فالدافع الرئيسي لتركيا من هذه المنطقة هو الحصول على الطاقة وتنويع مصادرها.¹

3- الأدوات العسكرية: التواجد العسكري بغطاء قانوني والتدخل العسكري

غير المشروع:

يعد الوجود العسكري التركي في الوقت الحالي هو أكبر منذ انهيار الإمبراطورية العثمانية وهو الأمر الذي يؤكد أن الأداة العسكرية باتت في مقدمة الأدوات التركية لمستخدمتها لتعظيم نفوذها في المنطقة ولا تزال مساعيها لزيادة القواعد العسكرية تتزايد وإرسالها قوات لأكثر من منطقة في وقت واحد يتكرر.²

4- الأدوات التكتيكية: التوسيع المروغ لحدود الهوية والتأرجح الممنهج بين الشرق والغرب

"استراتيجية تعدد البدائل" :

تتبع تركيا أحيانا خطابا مروغا قائما على الإيحاء المزيف بالاستبدال الغربي والإحلال العربي ،وهو أمر بجانبه الصواب لان الغرب في الفكر التركي هو الهدف الاستراتيجي الدائم أما الشرق فهو الهدف التكتيكي المحلي ، وقد عبر عن ذلك الرئيس "أردوغان" قائلا "تمثل عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي أولوية قصوى وهدفا استراتيجيا بالنسبة الى تركيا ... وليس هناك بالنسبة إلينا بديل من عضوية الاتحاد الأوروبي" ولذلك نجدها توسع حدود هويتها لترتكز إلى بعددين هوية إسلامية شرق أوسطية وهوية غربية، وتصدر خطابين مختلفين للشق والغرب .

5- الأدوات الحضارية: إعادة أحياء الإمبراطورية الرمزية والتوظيف السياسي للهوية

والتاريخ:

لا شك أن تركيا تعتبر نفسها وريثة الإمبراطورية العثمانية منذ بعيد، إلا أن هذه الصورة التاريخية عن الذات تبلورت بوضوح في شكل سياسات في الآونة الأخيرة وهو ما يعني أن استحضار العظمة الحضارية قد انتقل من المستوى الفكري الى المستوى السياسي، فنجدها تحاول جاهدة استعادة الإرث العثماني وإعادة الاعتبار الى الإمبراطورية من خلال بناء المتاحف التي تذكر بالعصر العثماني الذهبي بالإضافة الى

¹ المرجع نفسه، ص 299-302.

² المرجع نفسه، ص 307.

اعتماد تركيا على الحضارة الإسلامية باعتبارها دولة تنتمي إليها والقائمة على المساواة بين الناس والإعلاء من قيم التسامح والتعايش.¹

¹ شطاب غانية، مرجع سبق ذكره، ص 307.

خلاصة الفصل:

باختصار، تُعد منطقة شرق المتوسط محورًا رئيسيًا في السياسة الخارجية التركية بسبب أهميتها الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية، تسعى تركيا من خلال سياستها الفاعلة في المنطقة إلى تعزيز نفوذها الإقليمي، وحماية مصالحها القومية، والاستفادة من الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة. ومع ذلك، فإن التحديات التي تواجهها تركيا، سواء من جانب الدول المجاورة أو القوى الدولية، تجعل من سياساتها في شرق المتوسط موضوعًا ديناميكيًا ومعقدًا يتطلب توازنًا دقيقًا بين المصالح الوطنية والتحالفات الإقليمية. تعتبر تركيا أن أمنها القومي مرتبط بشكل وثيق بمنطقة شرق المتوسط، خاصة في ظل النزاعات الإقليمية مع دول مثل اليونان وقبرص حول ترسيم الحدود البحرية وحقوق التنقيب عن الطاقة. كما أن التواجد العسكري التركي في المنطقة، سواء في قبرص الشمالية أو من خلال عملياتها البحرية، يعكس سعي أنقرة لحماية مصالحها وحقوقها. بحيث تتنافس تركيا مع دول أخرى في المنطقة، مثل مصر والكيان الصهيوني واليونان، على النفوذ في شرق المتوسط كما أن التواجد الدولي خاصة من جانب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يضيف طبقة إضافية من التعقيد على السياسة الخارجية التركية، فتركيا تسعى إلى تحقيق توازن بين تعزيز تحالفاتها الإقليمية (مثل علاقاتها مع ليبيا) والحفاظ على مصالحها في مواجهة الضغوط الدولية.

وفي الأخير ترى تركيا أن لها حقوقًا تاريخية وثقافية في منطقة شرق المتوسط، خاصة في ظل الإرث العثماني الذي يشكل جزءًا من هويتها الوطنية، هذا البعد الثقافي يلعب دورًا في تعزيز المطالبات التركية في المنطقة، سواء فيما يتعلق بالحدود البحرية أو بالعلاقات مع الجاليات التركية في دول الجوار .

الفصل الثاني

مذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية

– مقارنة سياسية قانونية –

في ظل المنافسة المتصاعدة على الموارد الطبيعية في شرق المتوسط، برزت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا كواحدة من أهم الاتفاقيات التي أثارت جدلا واسعا، وقعت هذه الاتفاقية بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبية وكان هدفها الأساسي تحديد المناطق البحرية الخاضعة لسيادة كل من الطرفين في المنطقة الاقتصادية الخالصة، بما يضمن لهما حقوقهما المشروعة في التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي. وتأتي أهمية هذه الاتفاقية من كونها تمس مصالح عدة دول في المنطقة خاصة اليونان وقبرص ومصر إذ أثارت اعتراضات على شرعيتها ومدى توافقها مع قواعد القانون الدولي للبحار من جهة أخرى، ومثلت خطوة استراتيجية لتركيا لتعزيز حضورها ونفوذها في المنطقة، كما عززت من موقع ليبيا كشريك استراتيجي في ظل أزماتها السياسية الداخلية.

بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، تضمنت الاتفاقية بنودا حول التعاون الأمني والعسكري مما يؤكد على عمق العلاقات بين البلدين، وبينما تتباين الآراء حول هذه الاتفاقية تبقى وثيقة أساسية في رسم خريطة القوى الجيوسياسية في شرق البحر المتوسط وتؤثر بشكل مباشر على مستقبل التعاون والتنافس في المنطقة. وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي يستعرض في:

المبحث الأول: السياق العام لتوقيع اتفاقية الحدود البحرية بين تركيا وليبيا

والمبحث الثاني: تحليل قانوني لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية

المبحث الأول: السياق العام لتوقيع مذكرة ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا

إن مذكرة ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية هي اتفاقية ثنائية تم التوقيع عليها في 27 نوفمبر 2019 بين حكومة الوفاق الوطني الليبية بقيادة "فايز السراج"، المعترف بها دوليًا آنذاك، وجمهورية تركيا، تهدف هذه الاتفاقية إلى ترسيم الحدود البحرية بين البلدين في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث توجد موارد طبيعية مهمة، خاصة الغاز الطبيعي. فمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط غنية باحتياطيات الغاز الطبيعي، مما أدى إلى تنافس دولي وإقليمي حول حقوق الاستكشاف والاستغلال هذه الدول مثل قبرص واليونان ومصر وإسرائيل كانت قد بدأت في استكشاف واستغلال هذه الموارد، مما أثار اهتمام تركيا التي تسعى لتأمين حصتها¹. وهذا ما يدفع إلى تتبع السياق التاريخي للعلاقات الليبية التركية لمعرفة أسباب وتداعيات هذه الاتفاقية بين الطرفين.

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الليبية قبل الثورة

1/- مرحلة بداية العلاقات التركية الليبية:

تمتلك العلاقات الليبية التركية تاريخاً عمره 500 سنة، وهي من أندر العلاقات الثنائية التي استمرت طوال هذه الفترة التاريخية الممتدة، وقد أدى امتداد العلاقات الثنائية بين البلدين منذ القرن السادس عشر إلى إضفاء شعور عميق بالمسؤولية في سياسة تركيا تجاه ليبيا. إذ أرادت تركيا أن تكون من الجهات الفاعلة البناءة في السياسة الليبية، واختارت أن تؤدي دوراً رائداً في إنهاء الصراع والأزمات، وقد أعطت الأولوية للتفاوض السياسي بدلاً من استخدام الوسائل العسكرية.²

بدأت العلاقة بين الدولة العثمانية وليبيا في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، واستمرت عبر مراحل مختلفة حتى اليوم، بحيث في عام 1551م، طلب أهل طرابلس المساعدة من الدولة العثمانية لمواجهة هجمات قراصنة القديس "يوحنا" ضد طرابلس تحت قيادة "ليون ستروزي" بناء على ذلك، كلفت الدولة العثمانية مراد أغا للقضاء على قراصنة القديس "يوحنا"، وهكذا بدأت العلاقات التركية الليبية.³

¹ أيمن هياجنة، خميس المسلماني، أثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا وتركيا عام 2019 في العلاقات التركية -اليونانية 2017 - 2021، مجلة الدراسات: الإنسان وعلم الاجتماع، المجلد 51، العدد 3، 2024، ص 404.

² أمر الله إيشلر، العلاقات التركية الليبية: منظور تاريخي وتحليل حديث، رؤية تركية، مجلة الأبحاث و الدراسات، 2020، ص 10 - 11.

³ نجح الدين أفندي، حسن صافي، "تاريخ ابن جالبون وطرابلس الغرب"، أحمد قواس، إسطنبول، 2013، ص 17

2/- مرحلة حكم القرمانيين:

وبعبارة أوضح، جذب ظهور الجيوش العثمانية بوصفها قوة صاعدة انتباه الليبيين المسلمين الذين كانوا بحاجة إلى الحماية ضد الغرب، وطلب الليبيون الحماية من الدولة العثمانية. ولا يزال المسجد الذي بناه القائد العثماني "مراد أغا"، موجودا في منطقة تاجوراء في طرابلس، وقد رُمِّمته مؤخراً الوكالة الحكومية التركية.

عندما بدأ الفاعلون المحليون في اكتساب السلطة في المسار المعتاد للتاريخ العثماني اكتسب الممثلون المحليون السلطة في طرابلس ابتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر، ومنذ بداية القرن الثامن عشر أصبح القرمانيون - وهم سلالة محلية من دولة طرابلس - الحكام الحقيقيين وبقيت علاقة إسطنبول مع طرابلس على الورق فقط.¹

3/- مرحلة الإصلاحات في طرابلس:

وفي إطار إصلاحات التنظيمات، وضعت الإدارة العثمانية، التي أعادت هيكلة منظماتها المركزية والإقليمية، وزادت سيطرتها على المحافظات - دولة طرابلس تحت سيطرة الحكومة المركزية مرة أخرى، و ذلك بإنهاء إدارة حكم القرمانيين في طرابلس² و توصف هذه الإصلاحات في طرابلس، وهي امتداد طبيعي لعملية إعادة هيكلة الدولة العثمانية، بأنها "احتلال عثماني" في التاريخ المدون أثناء حكم "القذافي" في ليبيا، بل وصفت بأنها "امبريالية دموية"³، و بعبارة أخرى، ينقسم وجود الدولة العثمانية في ليبيا إلى جزأين في كتابة التاريخ المحلي و كتابة التاريخ الدولي في ليبيا والفترة التي تلي وصف التنظيمات بأنها احتلال.

4/- مرحلة الغزو الإيطالي في ليبيا:

على الرغم من المقاومة أعيد بناء ليبيا تحت الحكم الإيطالي حتى عام 1951، في حين أعيد بناء طرابلس وفقا للعمارة الإيطالية، كما أعيد توطين العديد من المواطنين الإيطاليين في ليبيا، وطرد الليبيون إلى حد كبير من الحياة الاجتماعية والسياسية والاجتماعية والتجارية ولكن الموقف المقاوم منع

¹ ايتوري روسي، المرجع السابق، ص 322.

² محمد نوري - محمود ناجي، طرابلس: تاريخ البلد على الهدف، أحمد قواس، اسطنبول، 2012، ORDAF، ص 151.

³ علي عبد اللطيف حميدة، ليبيا التي لا نعرفها، دراسات منهجية في التاريخ و الثقافة و المجتمع الأهلي، دار الفرجاني، المجلد 01 الطبعة 02، ليبيا، 2015، ص 129، ص 130.

تشكيل نخبة متكاملة مع إيطاليا، تعمل مع الإيطاليين حيث اختفى التأثير الكامل للاحتلال الإيطالي في فترة ما بعد الاستعمار.¹

على الرغم من وصول العلاقات بين تركيا وليبيا تقريبا إلى حد الإنهاك خلال الغزو الإيطالي فإن النخبة العثمانية في ليبيا استمرت في حمل صورة إيجابية عن تركيا، وفترة ما بعد الاستقلال، ويمكن أن نفهم ذلك عندما نعرف أن أول رئيس للأركان للجيش الليبي الذي تشكل في برقة، هو عمران يشيلتاش، وأول رئيس للوزراء هو سعد الله كولوا أوغلو و أول وزير للخارجية هو عبد السالم البوصيري، وكلهم قد انتقلوا من تركيا.²

ويمكننا القول أيضا أن تركيا عبرت عن دعمها لاستقلال ليبيا في الساحة الدولية، إذ زادت تركيا من دعواتها لأجل استقلال ليبيا، في عام 1949، دافع الممثل الدائم لتركيا في الأمم المتحدة عدنان كورال، ضد الرأي السليبي لبريطانيا بخصوص استقلال ليبيا، ودعم استقلال ليبيا.

5/- مرحلة ما بعد استقلال ليبيا:

استقلت ليبيا رسميا 24 ديسمبر 1951 حيث بين عامي 1948 و 1952، شكلت ليبيا أحد أهم موضوعات المناقشة، ودافع الجمهور التركي بحماس عن استقلال ليبيا.³ وبين السنوات 1951-1969، أبقت إدارة الملك "محمد إدريس بن محمد المهدي السنوسي" (أول ملك لليبيا بعد استقلالها من الاحتلال الإيطالي حكم من 1951 إلى 1969) تعاون العلاقات مع تركيا في المستوى المعتاد، ولم يلاحظ تعاون غير عادي أو معارضة. وبسبب العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي ظهرت خلال فترة الملك إدريس، ازدادت الانتقادات للملك ودخلت العلاقات التركية الليبية مرحلة مختلفة عندما قامت مجموعة من تشكيلات الضباط داخل الجيش بالإدارة العسكرية في مصر بالتمرد عام 1969.⁴

قاد "معمر القذافي" إنقلابا عسكريا ناجحا من بنغازي أطاح بالملك "إدريس" و أسس الجمهورية العربية الليبية و أصبح رئيس مجلس قيادة الثورة والحاكم الفعلي لليبيا ، وانتقلت العلاقات التركية الليبية مع هذا التغيير من مكان إلى آخر. إذ وقف نظام القذافي عام 1974 في مواجهة الحصار الاقتصادي

¹ Dirk Wandawalle, A History of Modern Libya, Cambridge University Yayınları, 2012, pp 40/42.

² لقاء خاص منقول من موقع الانترنت مع يوسف المنقوش، رئيس الأركان السابق لليبيا اسطنبول، 2016.

³ Orhan kologlu, 500 years in Turkish lybia Relations, Ankara, SAM: 2007; p255.

⁴ محمد المقرئ، صراع 1969 و القذافي من منظور مختلف، بنغازي، 2013، ص 146.

المفروض على تركيا بعد التدخل التركي في قبرص، وقدم القذافي دعماً لوجستياً لتركيا، واستمر هذا الجو الإيجابي بين السنوات 1977-1982 حيث تضاعفت الأنشطة التجارية بين تركيا وليبيا أربع مرات، وزادت أنشطة شركات المقاولات التركية في ليبيا بشكل كبير وقد سجل وجود 120 ألف عامل تركي في ليبيا عام 1984.¹

كما شهدت العلاقات التجارية بين تركيا وليبيا حركة كبيرة في أواخر التسعينيات، وبداية الألفية الثالثة، وفي تلك السنوات أدى المقاولون الأتراك دوراً مهماً في صناعة البناء والتشييد في ليبيا ومن ثم وصلت التجارة بين تركيا وليبيا إلى أرقام مهمة جداً، وبحلول عام 2010 وقعت حوالي 200 شركة تركية عاملة في تركيا اتفاقيات لأكثر من 300 مشروع بقيمة إجمالية تبلغ 20 مليار دولار وفي عام 2010 وصلت أرقام الصادرات بين تركيا وليبيا إلى 1.935 مليار دولار.²

المطلب الثاني: مراحل تطور الدور التركي في ليبيا 2011 - 2025

تركزت اهتمامات تركيا في ليبيا، قبيل اندلاع حركات التغيير فبراير 2011، على تعزيز مصالحها الاقتصادية؛ إذ فازت تركيا بنصيب كبير من عقود البناء عام 2010، وقام المستثمرون الأتراك بضخ مليارات الدولارات في قطاع البناء، وشاركت شركات الأعمال التركية في نحو 304 عقود تجارية في البلاد. ونظرًا إلى مصالحها الاقتصادية الكبيرة في ليبيا، عارضت تركيا أول الأمر التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي "الناتو" ضدّ نظام العقيد معمر القذافي، لكنها ما لبثت أن غيرت موقفها وساندت الثورة الليبية، ثم مرّت سياستها بعد ذلك بعدة مراحل، وهي:³

✓ المرحلة الأولى 2011 - 2014:

حاولت خلالها تركيا استعادة علاقتها الاقتصادية مع ليبيا من بوابة دعم الاستقرار، وإنشاء حكومة مركزية تُنهي الفوضى، فقد أدّت الفوضى التي أعقبت سقوط نظام القذافي، وانزلاق البلاد نحو حرب أهلية، إلى إلحاق ضرر بالغ بالمصالح التركية؛ فلتركيا ما يقرب من 15 مليار دولار من الالتزامات التعاقدية غير المدفوعة في ليبيا.

¹ Orhan kologlu, 500 years in Turkish lybia Relations, Ankara, p 255 – 269.

² ورقة معلومات حول العلاقات التجارية و الاقتصادية بين تركيا و ليبيا، موقع انترنت: [http : trablus, be, mfa, gov....](http://trablus.be.mfa.gov)

³ Ferhat Polat, "The Trajectory of Turkey-Libya Relations," *TRT world*, 30/8/2019, accessed on 30/8/2019, at: <https://bit.ly/2Q5tA8q>.

لكنّ انهيار عقد الدولة، وتفاقم ظاهرة الميليشيات والفصائل، وتنامي التدخلات الخارجية في ليبيا، خصوصاً بعد نجاح الانقلاب العسكري في مصر في عام 2013، وتحول ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي، تجلّت بإطلاق اللواء المتقاعد "خليفة حفتر" عملية عسكرية، انطلاقاً من شرق ليبيا، للسيطرة على البلاد، مطلع عام 2014، كل ذلك دفع تركيا إلى دعم الفصائل العسكرية المعارضة له. واستضافت تركيا على أراضيها عدداً من المؤسسات الإعلامية والشخصيات السياسية المعارضة لمشروع "حفتر".¹

✓ المرحلة الثانية 2015 - 2019:

دعمت تركيا الاتفاق السياسي الليبي الذي وُقّع في "الصخيرات"، برعاية أممية، في ديسمبر 2015، وجاء بحكومة الوفاق الوطني. ولكنّ الدول الحليفة "لحفتر" (فرنسا، روسيا، الإمارات) كثّفت دعمها له ضدّ حكومة الوفاق، إلى مستوى إعلان الحرب لاحتلال طرابلس. ومن ناحية أخرى، لم تتمكن حكومة الوفاق من إنهاء الظاهرة الفصائلية، ما دفع دول غربية إضافية للرهان على حفتر، لتحقيق بناء جيش ودولة في ليبيا.² فتنامى الدور العسكري التركي الداعم لهذه الحكومة، باعتبارها الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، خصوصاً بعد الهجوم الذي شنّه حفتر على العاصمة في أبريل 2019، وأبلغ الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" رئيس حكومة الوفاق، فايز السراج، باستعداد أنقرة لتقديم جميع أنواع المساعدة له، لإحباط ما سمّاه "المؤامرة على الشعب الليبي".³

بناءً عليه، بدأ الدعم العسكري التركي يأخذ طابعاً علنياً، بعد أن كان محدوداً في بداية المعارك، حيث أرسلت عربات عسكرية إلى حكومة الوفاق الوطني، وفي 19 جوان الماضي، أعلن "أردوغان" بأنّ بلاده توفّر أسلحة لحكومة الوفاق بموجب "اتفاق تعاون عسكري"، ولم يحدّد آنذاك طبيعة هذا الاتفاق والتعاون. وأضاف أنّ دعم أنقرة العسكري سمح لطرابلس بـ "استعادة التوازن" في ليبيا، في مواجهة قوات حفتر المدعومة من الإمارات ومصر.⁴

¹ "تركيا وقطر تنددان بالهجوم على طرابلس، وأردوغان سيتحرك لمنع 'المؤامرة'"، الجزيرة نت، 29/4/2019، شوهد في 18/02/2025، في: <https://bit.ly/2EYUsRp>.

² ديارى صالح مجيد، هادي زهراء عباس، موارد الطاقة و أثرها في الصراع الإقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط، جامعة الكوفة كلية التربية للبناء جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية: قسم الجغرافيا، 2018، ص 54.

³ "تركيا وقطر تنددان بالهجوم على طرابلس، وأردوغان سيتحرك لمنع 'المؤامرة'"، الجزيرة نت، 29/4/2019، شوهد في 18/02/2025، في: <https://bit.ly/2EYUsRp>.

⁴ "الإفراج عن ستة أتراك اعتقلتهم قوات حفتر في ليبيا (مصدر في الخارجية التركية)"، قناة فرانس 24، 1/7/2019، شوهد في 18/02/2025، في: <https://bit.ly/2F1qD2H>.

وقد نقل هذا الأمر تركيا إلى مرحلة المواجهة المباشرة مع حفتر وحلفائه في المنطقة، حيث وصف الناطق باسم قوات حفتر، اللواء أحمد المسماري، الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق بـ "الغزو التركي". وشدد على ضرورة التصدي لتركيا، من خلال استهداف القوارب والسفن التركية داخل المياه الإقليمية وكذلك التصدي للقوات البرية¹، في المقابل، هدّد وزير الدفاع التركي "خلوصي أكار"، قوات حفتر في حال قيامها بأي عمل عدائي أو هجوم على المصالح التركية².

✓ المرحلة الثالثة ما بعد 2019:

وقّعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني، في 27 نوفمبر 2019، مذكرة تفاهم بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث تشهد منطقة شرق المتوسط خلافات بين دولها حول ترسيم الحدود البحرية، بعد أن أثبتت المسوحات الجيولوجية وجود مخزون هائل من النفط والغاز القابل للاستخراج فنيًا³، ما بيّن أنّ هدف تركيا من المذكرة يتجاوز الأوضاع في ليبيا إلى مسألة التواجد في شرق المتوسط.

كما قامت تركيا وليبيا بتوقيع مذكرة للتعاون الأمني، شملت التدريب العسكري، ومكافحة الإرهاب، والهجرة غير النظامية، واللوجستيات، والخرائط، والتخطيط العسكري، ونقل الخبرات⁴، وما أن تقدّمت حكومة الوفاق بطلب رسمي للحصول على دعم عسكري تركي جوي وبحري وبري، جاء الرد التركي سريعًا عندما أكّد الرئيس "أردوغان" بأنّ بلاده سترسل قوات إلى ليبيا، بناءً على طلب منها، بعد موافقة البرلمان التركي.

¹ "حفتر يأمر قواته بضرب 'كافة الأهداف الاستراتيجية' التركية في ليبيا"، فرانس 24، 29/6/2019، شوهد في 18/02/2025، في: <https://bit.ly/2MEaOD9> :

² "وزير الدفاع التركي يهدد حفتر بـ 'ردّ قاسٍ جدًّا' إذا تعرّضت المصالح التركية في ليبيا لأي اعتداء من قوات حفتر"، وكالة أنباء تركيا، 30/6/2019، شوهد في 15/02/2025، في: <https://bit.ly/37F1jvp> :

³ يُنظر: "مذكرة التفاهم الليبية - التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقدير موقف**، 17/12/2019، شوهد في 2025/02/10، في: <http://bit.ly/2sWwsM6> :

⁴ "بعد الاتفاق البحري.. تركيا تعلن عن خطوة جديدة في التعاون العسكري مع ليبيا"، الجزيرة نت، 2019/12/15، شوهد في 20/02/2025، في: <https://bit.ly/39GTUO4> :

المطلب الثالث: أهداف تركيا من توقيع مذكرة ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية وانعكاساتها على الوضع الداخلي الليبي

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا تعكس استراتيجية تركية لتعزيز نفوذها في شرق المتوسط وحماية مصالحها الاقتصادية. وبناء على ذلك، فإن هذه الاتفاقية كان لها تأثيرات كبيرة على الوضع الداخلي الليبي، حيث زادت من حدة الصراع والانقسامات، كما فتحت الباب أمام مزيد من التدخلات الخارجية، مستقبل ليبيا يظل مرهوناً بتحقيق الاستقرار السياسي وإنهاء الصراع، وهو ما يتطلب جهوداً دولية وإقليمية لتعزيز الحوار والمصالحة¹.

1/- أهداف تركيا من توقيع هذه الاتفاقية:

- ✓ إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، الذي استبعدت تركيا منه على الرغم من أنها جزء مهم من إقليم شرق المتوسط.
- ✓ يعد الاتفاق مع ليبيا اتفاقاً تاريخياً، لأنه يمثل أول صفقة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا مع دولة ساحلية باستثناء جمهورية قبرص التركية، مما سيزيد الجرف القاري لتركيا في المنطقة المذكورة بحوالي 30%.
- ✓ توفير أساس سياسي وقانوني لمحاولات تركيا التوسعية في شرق المتوسط، وبعطيها الحق في حماية حقوقها البحرية وخاصة نشاطات سفنها التي تقوم بالحفر والتنقيب.
- ✓ منع اليونان من ترسيم الحدود البحرية مع مصر وقبرص اليونانية عبر جزر (كريت وميس)، وكانت اليونان قد نشرت خرائط تقتصر المنطقة التركية على خليج أنطاليا فقط الذي يغطي مساحة (41) ألف كم².
- ✓ إحباط خطط عزل تركيا وجمهورية قبرص التركية وزيادة تأثير تركيا على الجغرافيا السياسية لشرق المتوسط.

¹ إسلام منير محمد المصلحي، عبد الرحمن محمد عبد السميع، التعريف بالصراع الدولي مراحله و أساليب إدارته، المركز الديمقراطي العربي، نقلا عن أحمد زكرياء الباسوسي، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي، دراسة حالة منطقة شرق البحر المتوسط، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2018، ص 144.

✓ تعد الاتفاقية قوة لتركيا في أي حوار قادم يتعلق بحقوقها وبمستقبل ليبيا، بما يسهم في إعادة تذكير الدول المكتشفة الموارد الطاقة والدول المستقبلية بأن المرور عبر تركيا هو الخيار الأكثر منطقية اقتصاديا وأمنيا.¹

✓ تعزيز النفوذ الجيوسياسي: حيث تسعى تركيا من خلال هذه الاتفاقية إلى توسيع نفوذها في شرق البحر المتوسط، الذي يعد منطقة غنية بالموارد الطبيعية مثل الغاز والنفط كما تهدف إلى تعزيز وجودها الاستراتيجي في المنطقة، خاصة في مواجهة الدول الأخرى مثل اليونان وقبرص ومصر وإسرائيل، التي لديها مصالح متنافسة في المنطقة.²

✓ حماية المصالح الاقتصادية: تهدف تركيا إلى تأمين حقوقها في استغلال الموارد الطبيعية في شرق المتوسط، خاصة بعد اكتشافات الغاز الكبيرة في المنطقة كما أن هذه الاتفاقية تمنح تركيا حقوقاً في مناطق كانت محل نزاع مع دول أخرى، مما يعزز موقعها التفاوضي في أي مفاوضات مستقبلية.³

✓ دعم الحكومة الليبية المعترف بها دولياً: كانت تركيا تدعم حكومة الوفاق الوطني الليبية برئاسة فايز السراج، والتي كانت تواجه تحديات من قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر كما أن الاتفاقية عززت العلاقات بين أنقرة وحكومة الوفاق، مما منح تركيا نفوذاً أكبر في ليبيا.⁴

✓ مواجهة التحالفات الإقليمية المعادية: تسعى تركيا إلى مواجهة التحالفات الإقليمية التي تقودها دول مثل مصر والإمارات واليونان، والتي تدعم خصوم حكومة الوفاق الليبية وتعتبر الاتفاقية جزءاً من استراتيجية تركيا لتعزيز تحالفاتها في المنطقة.⁵

2/- انعكاسات مذكرة التفاهم على الوضع الداخلي الليبي:

مذكرة ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية كانت حدثاً محورياً في الصراع الليبي، حيث أثرت بشكل كبير على الوضع الداخلي من خلال تعزيز الانقسامات السياسية والجغرافية، وتدويل الصراع، وإثارة

¹ أيمن هياجنة، المرجع السابق، ص 411.

² فراج سلوى السعيد، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة الكلية السياسية و الاقتصاد، العدد 12، 2021، ص 175.

³ دياب أحمد، المرجع سبق ذكره، ص 216.

⁴ مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، دورية علمية دولية محكمة متخصصة في الأبحاث و الدراسات القانونية في مجال القانون الدولي، المركز الديمقراطي العربي، العدد الخامس، 2020، ص 136.

⁵ خالد المحمودي، المدخل إلى القانون البحري، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/27.

نقاشات حول السيادة والموارد الاقتصادية، وعلى الرغم من أنها قدمت دعمًا لحكومة الوفاق الوطني، إلا أنها زادت من تعقيد المشهد السياسي الليبي وأثارت تحديات جديدة على طريق تحقيق الاستقرار¹. ولقد أثارت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا جدلاً واسعاً على المستويين الإقليمي والدولي، وكان لها انعكاسات مهمة على الوضع الداخلي الليبي. فيما يلي أبرز هذه الانعكاسات:

◀ تعزيز شرعية حكومة الوفاق الوطني: ساهمت الاتفاقية في تعزيز موقف حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دولياً، والتي كانت تسيطر على العاصمة طرابلس آنذاك. من خلال هذه الاتفاقية، حصلت الحكومة على دعم تركي عسكري وسياسي، مما ساعدها في مواجهة قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر. كما أعطت الاتفاقية حكومة الوفاق الوطني ورقة تفاوضية قوية في المحافل الدولية، حيث تم تصويرها كحكومة قادرة على إبرام اتفاقيات دولية².

◀ تأجيج الانقسامات الداخلية: أدت الاتفاقية إلى تعميق الانقسام بين شرق ليبيا وغربها. ففي الوقت الذي دعمت فيه حكومة الوفاق الوطني الاتفاقية، رفضتها حكومة شرق ليبيا المؤقتة وقوات "حفتر"، معتبرة أنها غير شرعية وتتنازل عن حقوق ليبيا البحرية. كما زادت الاتفاقية من حدة الاستقطاب السياسي بين الفصائل الليبية، حيث اعتبرها البعض انتصاراً للتحالف مع تركيا، بينما رأى فيها آخرون تهديداً للسيادة الليبية.

◀ تدويل الصراع الليبي: ساهمت الاتفاقية في تدويل الصراع الليبي بشكل أكبر، حيث أثارت ردود فعل قوية من دول مثل اليونان وقبرص ومصر، التي اعتبرت أن الاتفاقية تنتهك حقوقها البحرية في شرق البحر المتوسط وأدى هذا التدويل إلى زيادة الضغوط الدولية على الأطراف الليبية، مما جعل الوضع الداخلي أكثر تعقيداً³.

◀ التأثير على الاقتصاد الليبي: من الناحية الاقتصادية، أثارت الاتفاقية آمالاً بتحسين الوضع الاقتصادي لليبيا من خلال الاستفادة من الموارد البحرية، خاصة في مجال الغاز الطبيعي. ومع ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي والأمني حال دون تحقيق هذه الفوائد بشكل فعلي. في المقابل، أدت الاتفاقية إلى توتر العلاقات مع دول أخرى في المنطقة، مما أثر على التعاون الاقتصادي الإقليمي⁴.

¹ حنا عيسى، السيادة الدولية على المياه الداخلية و الإقليمية، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/26

² مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، مرجع سابق، ص154.

³ خالد المحمودي، المدخل إلى القانون البحري، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/27.

⁴ حنا عيسى، السيادة الدولية على المياه الداخلية و الإقليمية، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/26

- ◀ ردود الفعل الشعبية: داخل ليبيا، كانت ردود الفعل الشعبية تجاه الاتفاقية متناقضة. بينما رحب بها البعض كخطوة لتعزيز حقوق ليبيا البحرية، اعتبرها آخرون تنازلاً عن السيادة الوطنية لصالح تركيا. أثارت الاتفاقية نقاشات واسعة حول أولويات السياسة الخارجية الليبية، وما إذا كان ينبغي التركيز على التحالفات الإقليمية أو الحفاظ على التوازن في العلاقات الدولية.
- ◀ التأثير على عملية السلام: على الرغم من أن الاتفاقية عززت موقف حكومة الوفاق الوطني عسكرياً، إلا أنها أثارت مخاوف لدى بعض الأطراف الدولية من أن تكون عقبة أمام جهود تحقيق السلام في ليبيا، خاصة في ظل التوترات الإقليمية التي أثارها¹.
- ◀ تصاعد التوترات الداخلية: أدت الاتفاقية إلى زيادة الانقسامات الداخلية في ليبيا، حيث اعتبرها خصوم حكومة الوفاق انتهاكاً للسيادة الليبية. كما أثارت الاتفاقية غضب بعض القوى السياسية والعسكرية في ليبيا، مما زاد من حدة الصراع.
- ◀ تدخلات خارجية متزايدة: الاتفاقية فتحت الباب أمام مزيد من التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث سارعت دول مثل مصر وروسيا والإمارات إلى دعم خليفة حفتر بشكل أكبر. هذا التدخل الخارجي زاد من تعقيد الوضع الليبي وأطال أمد الصراع².
- ◀ تأثيرات اقتصادية محتملة: إذا تم تنفيذ الاتفاقية بشكل كامل، فقد تحصل ليبيا على عوائد اقتصادية من استغلال الموارد البحرية، لكن هذا مرهون بتحقيق الاستقرار الداخلي. في الوقت الحالي، تظل الفوائد الاقتصادية غير مؤكدة بسبب استمرار الصراع.
- ◀ تأثير على العلاقات الليبية مع جيرانها: أثارت الاتفاقية توترات في العلاقات الليبية مع دول مثل مصر واليونان، التي تعارض الاتفاقية وتعتبرها غير قانونية. هذا التوتر قد يعيق أي جهود مستقبلية لتحقيق الاستقرار في ليبيا³.

¹ أفرج الأطرش، عطية السويح، تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا و تركيا من منظور الواقع و القانون، مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية، المركز الديمقراطي العربي برلين، المجلد الثاني، العدد السادس، 2020، ص 463.

² وكالة الأناطول التركية، نقف إلى جانب الحكومة الليبية المعترف بها أممياً، مقالة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/25.

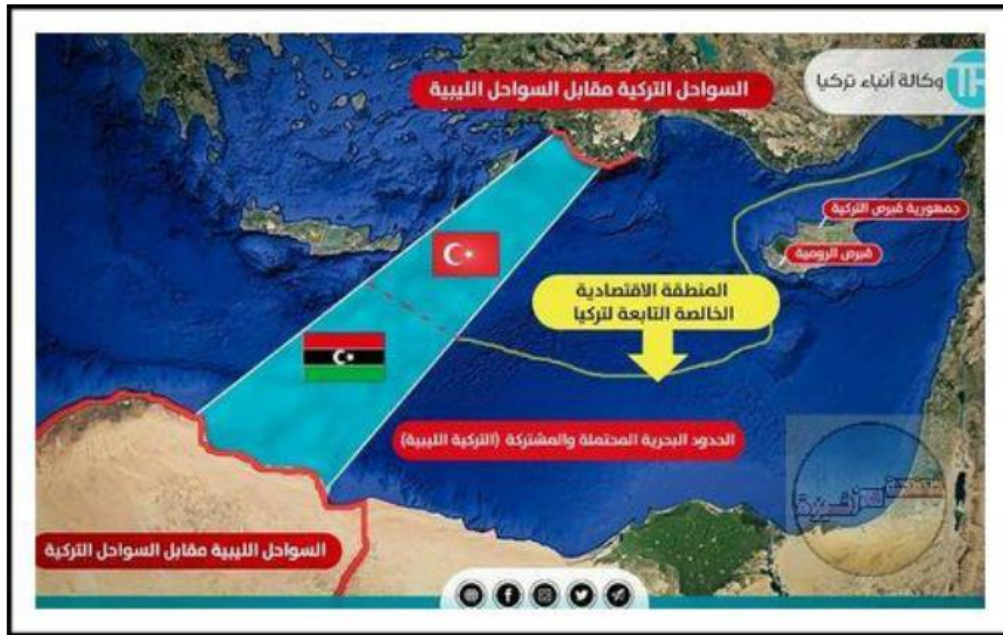
³ موقع الجزيرة: تركيا تتقدم بطلب إلى الأمم المتحدة لتسجيل مذكرة التفاهم مع ليبيا، مقالة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/24.

المبحث الثاني: تحليل قانوني لمذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية

إن مذكرة ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، التي وُقِّعت في نوفمبر 2019، أثارت جدلاً واسعاً على المستوى الإقليمي والدولي بسبب تداعياتها الجيوسياسية والقانونية. ويتم تنظيم ترسيم الحدود البحرية وفقاً لقواعد القانون الدولي، خاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لعام 1982، التي تُعتبر الإطار الرئيسي لتحديد المناطق البحرية والحدود بين الدول. فيما يخص تركيا فهي ليست طرفاً في اتفاقية UNCLOS، بينما ليبيا وقعت عليها ولكنها لم تصادق عليها، هذا الوضع يضع الاتفاقية في إطار قانوني معقد، حيث تعتمد تركيا على مبادئ القانون الدولي العرفي في ترسيم الحدود¹.

المطلب الأول: تحليل مضمون الاتفاقية وأهم بنودها

خريطة رقم (05): توضح المنطقة البحرية التي ستصبح ضمن المياه الإقليمية التركية الليبية



المصدر: أيمن هياجنة، المرجع السابق، ص 411.

فيما يلي تحليل قانوني لأبرز جوانب هذه الاتفاقية:

- تهدف الاتفاقية إلى ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في المنطقة الشرقية للبحر المتوسط، مما يسمح للدولتين بممارسة حقوقهما السيادية في المناطق الاقتصادية الخالصة.

¹ سمير صالح، في معنى تسجيل الأمم المتحدة الاتفاقية التركية الليبية، مقالة عبر الانترنت، موقع العربي الجديد، تاريخ الزيارة: 2025/02/22،

<https://www.alaraby.co.uk/>

- تُعتبر هذه الاتفاقية ذات أهمية استراتيجية لتركيا، حيث تعزز مطالبتها بحقوقها في المنطقة الغنية بالغاز الطبيعي، وتحد من مطالبات دول أخرى مثل اليونان وقبرص¹.
- إن النقاط القانونية الرئيسية التي تركز عليها هذه الاتفاقية هي:
- **تحديد الخطوط البحرية:** الاتفاقية تعتمد على مبدأ "المنتصف" أو "التسوية العادلة" لترسيم الحدود، وهو مبدأ مقبول في القانون الدولي. ومع ذلك، فإن تطبيقه في هذه الحالة يتعارض مع مطالبات دول أخرى مثل اليونان وقبرص.
 - **تجاهل الجزر:** الاتفاقية تجاهلت وجود الجزر اليونانية (مثل كريت) في عملية الترسيم، وهو ما يخالف الممارسات الدولية التي تعترف بوجود الجزر في تحديد الحدود البحرية.
 - **المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ):** الاتفاقية تمنح تركيا وليبيا حقوقاً في المناطق الاقتصادية الخالصة، لكن هذه المناطق تتداخل مع مناطق تدعيها دول أخرى، مما يخلق نزاعات إقليمية.
- فيما يلي تحليل مضمون الاتفاقية وأهم بنودها:

◀ المادة الأولى: الجرف القاري وحدود المنطقة الاقتصادية الخالصة

- 1- تبدأ حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الجمهورية التركية و دولة ليبيا في البحر الأبيض المتوسط من النقطة أ (34°16'13.720"E 026°19'11.640"N) وحتى النقطة ب (34°09'07.9"E 026°39'06.3"N)².

تم توضيح حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة المحددة في الفقرة الأولى من هذه المذكرة في الخريطة البحرية رقم: INT308 Nautical Chart (Data Source: BA 183 Chart Ed.199) بمقياس رسم 1:1.102.000 (ملحق 1) وأيضاً تم توضيح الإحداثيات في الخريطة المرفقة في (ملحق 1) ضمن نظام إحداثيات الخريطة باستخدام (WGS_84 Datum) لتوضيح الإحداثيات الجغرافية المذكورة في الفقرة الأولى.

¹ اتفاقية ترسيم الحدود بين تركيا و ليبيا، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/20،

<https://www.alhurra.com/libya/2019/12/05/>

² اتفاقية ترسيم الحدود بين تركيا و ليبيا، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/21، على الرابط:

<https://www.alhurra.com/libya/2025/02/18/>

2- تم توضيح الإحداثيات الخاصة بنقاط الأساس لتحديد خط الوسط في (ملحق 2).¹
التعليق على هذه المادة:

يتساءل الباحثون عن أحقية البلدين في هذا التحديد الدقيق للجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة دون تشاور مع الدول المجاورة، وترى أن سيادة الدولة على أراضيها تبيح لها ذلك، إضافة إلى أن توثيق الأمم المتحدة لهذه المعاهدة لم يكن ليتم لولا أحقية البلدين بذلك.

◀ المادة الثانية: ملاحق مذكرة التفاهم

يعتبر الملحقات المشار إليها في القرنين الثانية والثالثة من المادة الأولى جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة.
التعليق على هذه المادة:

هذه المادة وضحت بشكل لا يدع مجالاً للشك أو الخلاف القانوني بأن الديباجة والملاحق لهما نفس القوة الإلزامية، فترى أن هذا أقرب للصواب وصنعا المزيد من الخلاف على هذه المذكرة.

◀ المادة الثالثة: التسجيل

فور دخول هذه المذكرة حيز التنفيذ يتم تسجيلها لدى السكرتيرة العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة (102) من ميثاق الأمم المتحدة.

التعليق على هذه المادة:

تنص المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة على أن:

1- كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء "الأمم المتحدة" بعد العمل بهذا الاتفاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن.

2- ليس لأي طرف في معاهدة أو اتفاق دولي لم يسجل وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أي فرع من فروع "الأمم المتحدة"، ولقد قامت تركيا وليبيا في إطار السعي لتطبيق هذه المادة التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة بتسجيل مذكرة التفاهم.²

¹ اتفاقية ترسيم الحدود بين تركيا و ليبيا، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة 2025/02/21، على الرابط:

<https://www.alhurra.com/libya/2025/02/18>

² ميثاق الأمم المتحدة، منشور عبر الانترنت: <https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-xvi/index.html>

◀ المادة الرابعة: حل النزاعات

يتم حل أي نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق مذكرة التفاهم هذه عبر القنوات الدبلوماسية بروح التفاهم والتعاون المتبادلة وفقاً للمادة (30) من ميثاق الأمم المتحدة، وفي حال وجود مصادر ثروات طبيعية في المتانة الانتقادية الخالصة لأحد الطرفين تمتد لمنطقة الطرف الآخر، و يمكن للطرفين عقد اتفاقيات لفرض استغلال هذه المصادر بشكل مشترك، وفي حال شروع أحد الطرفين في إجراء مفاوضات مع دولة أخرى لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالية معها أو يمس الإحداثيات الموضحة في المادة الأولى على هذا الطرف إبلاغ الطرف الآخر والتفاوض معه بالخصوص.¹

التعليق على هذه المادة:

هذه المادة من مذكرة التفاهم تتوافق ونص المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة الخاصة بتسوية المنازعات الدولية. ويرى الباحثون أن الشرط المذكور بهذه المادة والذي يعني التشاور مع الطرف الآخر حال حدوث مفاوضات مع دول أخرى يعتبر أقرب لشرط الدولة الأكثر رعاية، والذي يعني أن كل طرف من الأطراف إذا قام بعقد معاهدة مع طرف خارج عن الاتفاق فإن الطرف الآخر في المعاهدة يستفيد تلقائياً من هذه الشروط.²

◀ المادة الخامسة: المراجعة والتعديل

يجوز لكلا الطرفين أن يقترح مراجعة وتعديل هذه المذكرة باستثناء المادتين الأولى والثانية، بتقديم المقترح كتابياً للمشرف الآخر عن طريق القنوات الدبلوماسية ويتم التعديل بموافقة الطرفين.³

التعليق على هذه المادة:

اتفق الفريقان على جواز تعديل مواد المذكرة باستثناء المادتين الأولى والثانية التي تركز المذكرة عليهما، ويرى الباحثون أن المواد الأخرى ذات أهمية وبمراجعة لحصانة من إجراء أي تعديل.

◀ المادة السادسة: السريان

تدخل مذكرة التفاهم هذه حيز التنفيذ فور استلام آخر إشعار خطي من قبل أحد الطرفين مفادها إتمام إجراءات اعتمادها عبر القنوات الدبلوماسية وفقاً للإجراءات القانونية لذلك الطرف.

¹ اتفاقية ترسيم الحدود بين ليبيا و تركيا، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 21/02/2025 على الرابط:

<https://www.alhurra.com/libya/2019/12/05/>

² أفج الأطرش - عطية السويح، تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا و تركيا من منظور الواقع و القانون، مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية، المركز الديمقراطي العربي برلين، المجلد الثاني، العدد السادس، مارس 2020، ص 264.

³ اتفاقية ترسيم الحدود بين ليبيا و تركيا، مرجع سبق ذكره.

التعليق على هذه المادة:

لا تعتبر المذكرة سارية النقاد فور استلام آخر إشعار خطي يفيد بإتمام إجراءات الاعتماد، ذلك أنه يسبق ذلك كله التصديق عليها من قبل البرلمان الليبي وهذا ما لم يحدث.

المطلب الثاني: الأساس القانوني لمذكرة التفاهم من منظور القانون الدولي للبحار

مذكرة ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 2019، أثارت جدلاً واسعاً من منظور القانون الدولي للبحار، وخاصة فيما يتعلق بمدى توافقها مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لعام 1982.¹

فيما يلي تحليل للأساس القانوني لهذه الاتفاقية من منظور القانون الدولي للبحار:

أولاً: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار: (UNCLOS)

المادة 15: تحدد كيفية ترسيم الحدود البحرية بين الدول المتقابلة أو المتجاورة عندما تكون المسافة بينهما أقل من 400 ميل بحري. تنص المادة على أنه في حالة عدم وجود اتفاق، لا يمكن لأي دولة أن تمتد حدودها البحرية إلى ما بعد الخط الأوسط (منتصف المسافة) بين الدولتين.

المادة 74: (المنطقة الاقتصادية الخالصة): تحكم ترسيم الحدود البحرية في المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZ) بين الدول المتقابلة أو المتجاورة. تشجع المادة على التوصل إلى اتفاقيات ترسيم الحدود بشكل عادل بناءً على القانون الدولي.²

ثانياً: الموقف التركي

تركيا ليست طرفاً في اتفاقية UNCLOS، وبالتالي لا تعتبر نفسها ملزمة بأحكامها. تعتمد تركيا على مفهوم "حقوقها القارية" في البحر المتوسط، مدعية أن الجرف القاري لتركيا يمتد إلى مناطق أبعد مما تحدده UNCLOS، وترى تركيا أن الاتفاقية مع ليبيا تعكس مصالحها في المنطقة الاقتصادية الخالصة وتأخذ في الاعتبار الجرف القاري.³

¹ خالد التومي، مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية التركية و حكومة الوفاق الوطني الليبية، بين الأثر القانوني و إشكالية التنفيذ، مقالة صادرة عن المعهد المصري للدراسات، المجلد 10، العدد 7، 2019، ص 156.

² اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982، المادة 15 - 74.

³ خالد التومي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

ثالثا: الموقف الليبي

تعتبر ليبيا طرف في اتفاقية UNCLOS، وبالتالي فهي ملزمة بأحكامها. ومع ذلك، وقعت ليبيا على الاتفاقية مع تركيا، مما يشير إلى أنها قد تكون مستعدة لتجاوز بعض أحكام UNCLOS لتحقيق مصالحها في المنطقة.

رابعا: الجدل القانوني

- **التعارض مع حقوق الدول الأخرى:** الاتفاقية تتجاهل حقوق دول أخرى في المنطقة، مثل اليونان وقبرص، التي تدعي حقوقًا في المناطق الاقتصادية الخالصة المتداخلة مع تلك التي حددتها الاتفاقية التركية الليبية.

- **عدم الاعتراف بالجزر:** الاتفاقية لا تعترف بالجزر اليونانية في المنطقة، مثل جزيرة كريت، والتي بموجب UNCLOS يمكن أن يكون لها تأثير كبير على ترسيم الحدود البحرية.

- **المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ):** وفقًا لـ UNCLOS، يجب أن يتم ترسيم الحدود البحرية بشكل عادل، مع مراعاة الظروف الجغرافية وحقوق جميع الدول المعنية. الاتفاقية التركية الليبية تعتبر من جانب واحد من قبل بعض الدول والمنظمات الدولية¹.

من منظور القانون الدولي للبحار، تعتبر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا مثيرة للجدل، خاصة فيما يتعلق بتوافقها مع أحكام UNCLOS، فهذه الاتفاقية تتجاهل حقوق دول أخرى في المنطقة ولا تأخذ في الاعتبار الجزر اليونانية، مما يجعلها محل انتقاد من قبل المجتمع الدولي. وفي النهاية، قد يتطلب حل هذا النزاع اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي لتحديد مدى شرعية الاتفاقية وفقًا للقانون الدولي.

هذا التحليل يعكس الوضع القانوني المعقد للاتفاقية والجدل القائم حولها في إطار القانون الدولي للبحار².

¹ مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، مرجع سبق ذكره، ص 174.

² خالد التومي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

المطلب الثالث: التداعيات القانونية للاتفاقية على مبدأ السيادة البحرية للدول المجاورة

أولاً: التداعيات القانونية لمذكرة التفاهم الليبية التركية:

أثارت مذكرة ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية حول "تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط"، التي وقّعت بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج في 28 نوفمبر 2019 في إسطنبول، ردود فعل غاضبة على الصعيدين المحلي الليبي والإقليمي، و من بينها ما يلي:

- **شرعية الاتفاقية:** شرعية الاتفاقية تعتمد على مدى توافقها مع القانون الدولي، خاصة فيما يتعلق بحقوق الجزر والدول المجاورة. تجاهل الجزر اليونانية يضعف موقف الاتفاقية قانونياً.
- **النزاعات المستقبلية:** الاتفاقية قد تؤدي إلى تصعيد النزاعات في المنطقة، خاصة مع وجود موارد طبيعية مهمة مثل الغاز الطبيعي¹.
- **دور المحاكم الدولية:** في حالة تصعيد النزاع، قد يتم اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي لتسوية الخلافات.

ولعل اللافت للنظر هو سرعة المصادقة على هذه الاتفاقية في أروقة صنع القرار في تركيا، و من خلال بحثنا عن السبب القانوني وراء ذلك تبين لنا أن للتاريخ دور في تشكيل هذه الواقعة القانونية المتمثلة في توقيع الاتفاقية ذلك أن تركيا و بحسب الدكتور عبد القادر جرادة تسعى للتحلل من اتفاقية لوزان التي أعلنت هزيمة تركيا و أحقية اليونان بالجزر، و ترى أنه لا يرد فيها ما يفيد بأن مدتها 100 سنة، لكنها تستند إلى أن أكبر مدة اتفاقية في العالم بلغت 90 سنة و بالتالي تحضر نفسها في عام 2023 لإنهاء التزاماتها المترتبة على اتفاقية لوزان و بمجرد انتهاء الفترة فستبحث عن حقوقها الأخرى و التي من بعضها النفط و التنقيب و الجزر، غير أن تركيا تبحث عن موضع قدم لها فيما يخص الطاقة من خلال الاتفاقية مع السراج في ليبيا على حدود مشتركة بينهم².

إن مذكرة ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا تمثل تحدياً قانونياً وسياسياً كبيراً بسبب تعارضها مع مصالح دول أخرى في المنطقة. في حين أن الاتفاقية تعزز مصالح تركيا وليبيا، إلا أنها تتعرض لانتقادات

¹ ب. د.م.، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، مرجع سبق ذكره، ص 356.

² أفج الأطرش - عطية سويح، تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا و تركيا من منظور الواقع و القانون، مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية، المركز العربي الديمقراطي برلين، المجلد الثاني، العدد السادس، مارس 2020، ص 189.

واسعة بسبب عدم مراعاة حقوق الدول المجاورة. مستقبل هذه الاتفاقية سيعتمد على التفاوض الدولي ومدى استعداد الأطراف المعنية للوصول إلى حلول وسطى¹.

ثانياً: ردود فعل الدول المجاورة

بالرغم من مصادقة الأمم المتحدة على الاتفاقية إلا أنها أثارت ردود فعل من الاتحاد الأوروبي ومصر واليونان والإدارة القبرصية الجنوبية على وجه الخصوص. وقد وجهت اليونان بلاغا إلى سفير ليبيا لدى أثينا حينها محمد المنفي لعرض محتوى الاتفاقية على الحكومة اليونانية، إلا أن المنفي لم يرضخ لضغوط أثينا ما دفع الأخيرة إلى إعلانه "شخصاً غير مرغوب فيه"². والمنفي الذي طُلب منه مغادرة اليونان خلال 72 ساعة في ديسمبر/ كانون الأول 2019، أصبح رئيساً للمجلس الرئاسي الليبي بعد حوالي عام ونصف من عودته إلى ليبيا، وبعد شهر من توليه منصبه، استقبل المنفي في طرابلس رئيس الوزراء اليوناني "كرياكوس ميتسوتاكيس" ووزير الخارجية "نيكوس ديندياس" وهما اللذين سبقا وأعلنانه "شخصاً غير مرغوب فيه" في اليونان.

كما اعترضت قبرص بشدة على الاتفاقية، معتبرة أنها تنتهك حقوقها السيادية وتتعارض مع أحكام UNCLOS³، وقد أيد الاتحاد الأوروبي موقف اليونان وقبرص، ودعا إلى حل النزاعات في المنطقة من خلال الحوار والتفاوض وفقاً للقانون الدولي، أما الأمم المتحدة، فلم تعترف بالاتفاقية بشكل رسمي، ودعت إلى احترام القانون الدولي والتفاوض لحل النزاعات⁴.

¹ مقال بعنوان: تداعيات الاتفاقية الليبية مع تركيا، اليونان تحدد و حكومة الوفاق تدرس الرد، مقالة عبر الانترنت، موقع الجزيرة، تاريخ الزيارة: 2025/02/18، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2025/02/21>

² أفج الأطرش - عطية السويح، مرجع سبق ذكره، ص 356.

³ خالد التومي، مرجع سابق، ص 225.

⁴ سمير صالحة، المقال المنشور سبق ذكره، تاريخ الزيارة: 2025/02/26،

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D9%81%D9%8A>

خلاصة الفصل:

يتزامن توقيع مذكرة التفاهم الليبية - التركية بشأن السيادة على المناطق البحرية في البحر المتوسط مع تنامي التجاذبات داخل ليبيا وخارجها، فعلى الترخوم الجنوبية لطرابلس، تحتشد قوات "حفتر"، في محاولة جديدة للسيطرة على العاصمة والمنطقتين الغربية والوسطى، بدعم إقليمي كبير وبمشاركة مباشرة من جماعات مسلحة أجنبية.

وعلى المستوى الإقليمي، يتصاعد صراع النفوذ بين الدول المطلة على شرق المتوسط للاستحواذ على أكبر نصيب من مخزون الغاز والنفط، وفي أثناء ذلك، يسجل نفوذ روسيا العسكري في المنطقة نقلة جديدة بدخولها فاعلاً مؤثراً في المشهد الليبي. وبناء عليه، تدفع كل هذه المعطيات إلى توقع مزيد من التصعيد داخل الجغرافيا الليبية وفي مياه المتوسط.

الفصل الثالث:

تداعيات مذكرة ترسيم الحدود الليبية التركية على موقع تركيا ضمن
التحالفات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق المتوسط

مثّلت مذكرة التفاهم البحرية الموقعة بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية في نوفمبر 2019 خطوة استراتيجية لتركيا، مكنتها من توسيع نفوذها في شرق المتوسط، خاصة فيما يتعلق بحقوق التنقيب عن الغاز الطبيعي، وبذلك فرضت تركيا نفسها كفاعل أساسي لا يمكن تجاهله في معادلة الطاقة الإقليمية، متحدية بذلك المبادرات الأحادية التي قادتها دول مثل اليونان وقبرص ومصر في مجال ترسيم الحدود البحرية.

كما أثارت الاتفاقية ردود فعل حادة من قبل عدد من الدول الإقليمية، على رأسها اليونان ومصر، اللتين اعتبرتاها انتهاكاً للقانون الدولي ولمصالحهما البحرية، وقد أدى ذلك إلى تقوية المحور المناهض لتركيا، والذي تجلّى في تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط الذي استثنى أنقرة، ما يعكس عزلتها النسبية ضمن هذا التحالف الاقتصادي الأمني الناشئ في المنطقة.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل، بحيث قسمناه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية، وفي المبحث الثاني دور القوى الدولية في تعميق التنافس الإقليمي في شرق المتوسط.

المبحث الأول: التداعيات الجيوسياسية والاقتصادية

لقد ولّدت الاتفاقية حالة من التوتر العسكري في شرق المتوسط، حيث كثّفت الدول المتضررة من الاتفاق تحركاتها البحرية، كما ازداد التنسيق العسكري بين فرنسا، واليونان، وقبرص، في المقابل ردت تركيا بمناورات بحرية وزيادة التمرکز العسكري في مناطق النزاع، ما ساهم في عسكرة الخلافات البحرية ورفع مستوى التوتر الإقليمي، مع ما يحمله ذلك من مخاطر على الأمن الجماعي في المتوسط.

كما أوجدت الاتفاقية تحديات جديدة داخل حلف شمال الأطلسي، لاسيما بعد الاصطفاف المتعارض بين تركيا وبعض أعضاء الحلف مثل فرنسا واليونان، كما أثرت سلبيًا على العلاقات بين أنقرة والاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل دعم الأخير لمطالب اليونان وقبرص، ومع ذلك سعت تركيا لتوظيف الاتفاق كأداة ضغط في مفاوضاتها السياسية والاقتصادية مع القوى الكبرى، مما يعكس تحولاً في أسلوبها الدبلوماسي نحو مزيد من الحزم والمواجهة.

المطلب الأول: إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة

أدت التحولات الجيوسياسية في منطقة شرق المتوسط، خاصة بعد اكتشافات الغاز الطبيعي، إلى بروز تحالفات إقليمية جديدة تعكس صراعاً على النفوذ والطاقة، ومن أبرز هذه التحالفات، التقارب بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية في مقابل المحور الثلاثي الذي يضم اليونان، قبرص، وإسرائيل، فضلاً عن الشراكة الثلاثية بين مصر، قبرص، واليونان، ما يعكس إعادة ترتيب استراتيجي لخريطة المصالح في المنطقة.¹

تُعد الاتفاقية البحرية بين تركيا وليبيا (نوفمبر 2019) نقطة تحول في التوازن الإقليمي، حيث منحت تركيا موطناً قدم استراتيجي في جنوب المتوسط، كما ألغت فعلياً مشروعية بعض الاتفاقيات الثنائية الأخرى لترسيم الحدود، خاصة بين اليونان ومصر، مما دفع هذه الدول إلى تسريع تنسيقها في مواجهة ما تعتبره "تمددًا تركياً غير شرعي".²

في المقابل، عززت كل من اليونان وقبرص والكيان الصهيوني شراكتها في مشروع "إيست ميد" (EastMed) لنقل الغاز إلى أوروبا عبر اليونان، في محاولة لتقليل الاعتماد على المسارات التي تمر عبر

¹ أحمد قنديل، "غاز شرق المتوسط وصراع المصالح الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، 2020، ص 87.

² محمد أبو الفضل، "اتفاق أنقرة وطرابلس يعيد رسم خارطة شرق المتوسط"، العرب اللندنية، 5 ديسمبر 2019، ص 3.

تركيا، هذا المشروع لا يحمل فقط أبعاداً اقتصادية، بل يهدف أيضاً إلى تهميش تركيا كدولة عبور للطاقة نحو أوروبا.¹

أظهرت تركيا موقفاً هجوماً تجاه هذه التحالفات، واعتبرت اتفاقيات ترسيم الحدود بين خصومها بمثابة محاولات لتطويقها جيوسياسياً، ومن خلال الدعم العسكري لحكومة الوفاق الليبية، لم تسع أنقرة فقط لحماية اتفاقها البحري، بل أيضاً لبسط نفوذها في العمق الإفريقي، مما جعل ليبيا منصة استراتيجية للنفوذ التركي.²

في سياق موازٍ، اتجهت مصر نحو تعميق تعاونها مع اليونان وقبرص من خلال مناورات عسكرية مشتركة واتفاقيات أمنية واقتصادية، خصوصاً بعد توتر علاقتها مع تركيا منذ 2013 هذا التحالف الثلاثي أصبح يمثل محوراً مضاداً لنفوذ أنقرة في شرق المتوسط، خاصة مع تقارب مصر المتزايد مع اليونان في ملف ترسيم الحدود البحرية.³

التحالف المصري-القبرصي-اليوناني لا يستند فقط إلى مصالح طاقة، بل هو تحالف استراتيجي بأبعاد أمنية وسياسية، حيث يشكل جبهة موحدة أمام التهديدات الإقليمية المشتركة، بما في ذلك أنشطة تركيا في المنطقة، والتدخلات في ليبيا وسوريا، وكذلك مسألة اللاجئين والهجرة غير الشرعية عبر المتوسط.⁴

أما الكيان الصهيوني، فقد وجد في تحالفه مع اليونان وقبرص فرصة للتعاون الاقتصادي وتوسيع صادراته من الغاز، خصوصاً في ظل علاقاته المتوترة مع تركيا منذ حادثة سفينة "مرمرة" سنة 2010 هذا التقارب منح تل أبيب هامشاً أوسع في التعاون الإقليمي بعيداً عن النفوذ التركي.⁵

في ظل هذا الاصطفاف، تحاول تركيا كسر العزلة الإقليمية من خلال تحركات دبلوماسية مرنة أحياناً، كما فعلت في مسار التقارب مع مصر مؤخراً، لكنها لم تتنازل عن مواقفها الصلبة في ملفات شرق المتوسط، وهو ما يفسر استمرار التوتر في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وبعض أطراف الناتو الداعمة للمحور اليوناني-القبرصي.⁶

¹ مروة فكري، "مشروع إيست ميد وموازن الطاقة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020، ص 22

² مصطفى العاني، "الدور التركي في ليبيا: الأبعاد والمخاطر"، الشرق الأوسط للدراسات، 2021، ص 45.

³ هاني رسلان، "التحالف الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان: الأبعاد والدوافع"، السياسة الدولية، العدد 218، 2020، ص 65

⁴ سعيد العايدي، "التحالفات شرق المتوسط: الجغرافيا السياسية للغاز"، المجلة التونسية للدراسات الجيوسياسية، 2021، ص 99

⁵ إيلي نيسان، "العلاقات التركية-الإسرائيلية: بين القطيعة والتقارب"، معهد بيغن-السادات للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص 14

⁶ طارق فهمي، "استراتيجية تركيا في شرق المتوسط: من العزلة إلى المحور الموازي"، مركز الإمارات للسياسات، 2021، ص 33

من جهة أخرى، أدى هذا التنافس إلى عسكرة متزايدة للمنطقة، حيث كثفت جميع الأطراف مناوراتها البحرية، ورفعت مستويات التسلح البحري، في ظل غياب آلية إقليمية واضحة لتسوية النزاعات. وقد ساهم غياب الأطر القانونية التوافقية في تأجيج الصراعات بدل حلها.¹

في المحصلة، فإن إعادة تشكيل التحالفات في شرق المتوسط لا تعكس فقط صراعاً على الغاز، بل تعكس إعادة رسم توازنات القوة الإقليمية في ظل تداخل المصالح الدولية، وغياب توافق شامل حول ترسيم الحدود البحرية. وقد أصبحت ليبيا وتركيا طرفاً محورياً في مواجهة شبكة من التحالفات التي تتقاطع فيها الطاقة بالسياسة والأمن.²

المطلب الثاني: التنافس على استغلال موارد الطاقة والغاز في شرق المتوسط

يمثل شرق المتوسط أحد أهم أحواض الغاز المكتشفة في القرن الحادي والعشرين، حيث أظهرت الدراسات الجيولوجية وجود احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي في المنطقة، ما حوّلها إلى مسرح للتنافس بين القوى الإقليمية والدولية، ووسط هذا المشهد، برز منتدى غاز شرق المتوسط الذي تأسس سنة 2019 في القاهرة كإطار تعاوني إقليمي هدفه تنظيم الإنتاج والنقل والتصدير، في حين وُضعت تركيا خارج هذا الإطار، ما أشعل فتيل التوتر بينها وبين أعضائه.³

تعتبر تركيا أنّ استبعادها من المنتدى محاولة لعزلها سياسياً واقتصادياً في محيطها الإقليمي، خصوصاً وأنها دولة ذات ساحل طويل في شرق المتوسط وتتمتع بموقع استراتيجي يؤهلها للعب دور محوري في نقل الغاز إلى أوروبا، هذا الإقصاء دفعها إلى اعتماد سياسة نشطة تقوم على التدخل البحري، والتنقيب داخل مناطق متنازع عليها، ودعم حكومة الوفاق في ليبيا كشريك بحري استراتيجي.⁴

يضم منتدى غاز شرق المتوسط كلاً من مصر، الكيان الصهيوني، اليونان، قبرص، إيطاليا، الأردن، وفلسطين، في حين حصلت فرنسا على عضوية لاحقاً، وهو ما عزز من الطابع السياسي للمنتدى وجعله يبدو وكأنه تكتل ضد المصالح التركية، خاصة مع غياب أي دعوة رسمية لأنقرة للانضمام أو المشاركة كمراقب.⁵

¹ نادية خلوفي، "العسكرة في المتوسط الشرقي: التحالفات وتوازنات الردع"، مجلة الدراسات الأمنية، 2022، ص 71

² عمر عادل، "ليبيا بوابة تركيا لشرق المتوسط"، الملف الليبي، المركز العربي للأبحاث، 2021، ص 58

³ محمد سعيد إدريس، "منتدى غاز شرق المتوسط: أداة للتعاون أم منصة للتنافس؟"، السياسة الدولية، العدد 218، 2020، ص 112

⁴ أحمد يوسف، "استراتيجية تركيا البحرية في شرق المتوسط"، مركز الجزيرة للدراسات، 2020، ص 19

⁵ خالد العطار، "منتدى غاز شرق المتوسط: قراءة في العضوية والتوازنات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021، ص 45

أثار المنتدى ردود فعل حادة من أنقرة التي اعتبرت أنه يشكل خطراً على مصالحها القومية، خصوصاً في ظل تأكيد أعضائه احترامهم للاتفاقيات البحرية الثنائية التي لا تعترف بها تركيا، على غرار اتفاقية اليونان مع مصر وقبرص، كما رفضت تركيا سيطرة قبرص اليونانية على موارد الغاز في الجزيرة، دون إشراك القبارصة الأتراك في العملية.¹

رداً على ذلك، بدأت تركيا في إرسال سفن تنقيب مثل "ياووز" و"الفتاح" إلى مناطق شرق المتوسط، بما في ذلك المناطق التي تعتبرها اليونان وقبرص "مياها الاقتصادية الخالصة". وقد تسببت هذه التحركات في مواجهات دبلوماسية، وتهديدات أوروبية بفرض عقوبات على أنقرة، في حين تمسكت تركيا بحقها في حماية مصالحها البحرية.²

من ناحية أخرى، ترى تركيا أنّ معظم الاتفاقيات البحرية بين أعضاء المنتدى غير قانونية، وتتنافى مع قواعد القانون الدولي للبحار، مستندة في ذلك إلى مبدأ "الامتداد القاري" الذي يمنح الدول صاحبة السواحل الممتدة حقوقاً أوسع من تلك التي تمنح للجزر الصغيرة، كجزر دوديكانيسيا اليونانية.³

التحالفات الناشئة ضمن المنتدى عمّقت شعور تركيا بالعزلة الجيوسياسية، ما دفعها إلى تعزيز تعاونها مع دول من خارج المنتدى، مثل قطر وأذربيجان، بالإضافة إلى تعزيز دورها في ليبيا، وذلك بهدف كسر الطوق البحري المفروض عليها في المتوسط، وإعادة تشكيل ميزان القوى في المنطقة.⁴

لم تقف التداعيات عند الجوانب الجيوسياسية فحسب، بل امتدت إلى الجوانب الاقتصادية، حيث إن استبعاد تركيا من مشاريع تصدير الغاز، مثل مشروع أنابيب "EastMed"، يُقصيها من أي دور محوري في سلسلة التوريد نحو أوروبا، مما يضعف من مكانتها كمر لل طاقة الإقليمية.⁵

مع ذلك، لا تزال تركيا تحاول فتح قنوات دبلوماسية مع بعض الدول الأعضاء في المنتدى، خصوصاً مصر، بهدف كسر الجمود. ويُعتقد أن نجاح أنقرة في هذا الاتجاه يعتمد على مدى استعدادها لتقديم تنازلات في ملفات الترسيم البحري ووقف أنشطة التنقيب المثيرة للجدل.⁶

¹ ناصر زهير، "الصراع البحري في شرق المتوسط"، مجلة الدراسات الجيوسياسية، 2020، ص 74

² خولة حمدي، "تحركات التنقيب التركية في المتوسط: الدوافع والانعكاسات"، مجلة شؤون شرق أوسطية، 2021، ص 61

³ علاء السيد، "مبادئ القانون البحري وتفسير تركيا لحدودها البحرية"، مجلة القانون الدولي، 2020، ص 89

⁴ عمر القحطاني، "تركيا في مواجهة منتدى الغاز: استراتيجية كسر العزلة"، المجلة العربية للدراسات السياسية، 2021، ص 133

⁵ ليلى عبد الجواد، "خط أنابيب إيست ميد واستبعاد تركيا"، مجلة الطاقة والمصالح الدولية، 2020، ص 58

⁶ طارق فهمي، "فرص التقارب التركي المصري في ظل معادلة الطاقة"، مركز الإمارات للسياسات، 2022، ص 27

في المجمل، يعكس التنافس بين تركيا ومنتدى غاز شرق المتوسط صراعاً معقداً يتجاوز ملف الغاز ليشمل إعادة رسم خرائط النفوذ والسيادة البحرية، ومع تصاعد التسليح البحري وغياب إطار قانوني جامع، تبقى المنطقة مرشحة لمزيد من التوتر في ظل غياب تسوية شاملة تضمن توازن المصالح بين مختلف الأطراف.¹

المطلب الثالث: تصعيد نزاعات الحدود البحرية في المنطقة

فرضت اكتشافات الغاز في شرق البحر المتوسط معادلات جديدة على جميع دول المنطقة، وفي مقدمتهم تركيا وليبيا، اللتان لم تكن تربطهما علاقات مباشرة وعميقة على مدى سنوات طويلة، وقد واجهت سياسة أنقرة في شرق المتوسط، ولا تزال عقبات بعضها تاريخي مثل الخلاف مع اليونان على ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين. بالإضافة إلى الخلاف بين تركيا ومحور (مصر واليونان وقبرص) وهو محور تشكل لمواجهة سياسات أنقرة في شرق المتوسط، فمن ناحية الخلاف التركي (اليوناني والقبرصي)، ومن ناحية أخرى الخلاف التركي المصري ساهم في تشكيل هذا التحالف لعقد اتفاقات تخدم سياستهم الخاصة على حساب توسع تركيا وإمضاء اتفاقياتها في شرق المتوسط.

الفرع الأول: النزاع الحدودي التركي اليوناني :

ما زالت قضية الجزر المختلف عليها بين تركيا واليونان إحدى أهم العوامل الخلافية التي تحول دون تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين، فبموجب اتفاقية لوزان لسنة 1923، حصلت اليونان على مجموعة من الجزر تقع في منطقة بحر إيجه كانت تابعة للسيادة العثمانية، ولاحقاً، و في عام 1947، انتقلت سيادة 12 جزيرة شرق البحر الأبيض المتوسط تسمى مجموعة (جزر الدوديكانيسا) من تركيا إلى اليونان، بعض هذه الجزر قريبة من الساحل التركي، مثل جزيرة (كاستيلوريزو) الصغيرة التي تبعد أقل من 2 كم فقط من الساحل التركي و 500 كم من البر الرئيسي اليوناني، حيث أدى ذلك إلى سيطرة شبه كاملة لليونان على شرقي المتوسط، وفقدان تركيا لمساحات واسعة من المياه الإقليمية. بقي التوتر الحذر صفة العلاقات الثنائية بين البلدين، إلى أن جرى الإعلان عن وجود احتياطات كبيرة من الغاز في شرقي المتوسط، مما دفع البلدين إلى التنافس لإقامة مشروعات الغاز وعقد صفقات مع البلدان المجاورة، في ظل عدم إمكانية التعاون المشترك بينهما بسبب الخلافات المتجذرة.²

¹ سمير حمدي، "الغاز والنفوذ: التحديات المستقبلية لشرق المتوسط"، المجلة المتوسطية للدراسات الدولية، 2021، ص 102

² أيمن هياجنة، المرجع السابق، ص 405.

الفرع الثاني : النزاع الحدودي بين تركيا وقبرص :

يعتبر الصراع القبرصي التركي محور الصراع في الجانب الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، حيث تتسم المشكلة بين تركيا وقبرص اليونانية ببعدين: الأول يرتبط بالدولتين مباشرة، والثاني يرتبط بالعلاقة بين قبرص التركية التي لا يعترف بها أحد باستثناء تركيا وقبرص اليونانية التي تعتبر عضو في الاتحاد الأوروبي، وبالرغم من ذلك غالبا ما يتم التعامل مع الملف كمشكلة واحدة ذات أبعاد سياسية وقانونية وحدودية واقتصادية وأمنية متشابكة ومتعددة.

تأزم الوضع بعد بداية الاتفاق القبرصي الإسرائيلي الرامي الى التنقيب المشترك على الثروات في المنطقة، هذا التصرف جعل تركيا تدخل على خط النزاع، حيث بدت تركيا متخوفة بعد التحالف الإسرائيلي اليوناني الذي سيؤثر على مستقبل الملف القبرصي والجزيرة البحرية المتنافس عليه والتي تحتوي على ثروات طبيعية هائلة، وتخشى تركيا في هذا الشأن من استيلاء القبارصة اليونان على الثروات الطاقوية في تلك الجزيرة وهو ما يعني تمهيدا لانضمامها الى اليونان، وقد قامت تركيا بهذا الشأن ال عقد اتفاقية تعاون مع الجانب التركي القبرصي للتنقيب واستكشاف الثروات الطبيعية في المنطقة، وبالفعل قامت تركيا بإرسال سفينة مسح مما دعى إسرائيل لتكثيف دورياتها البحرية حول حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط وباشرت رفع مستوى قدراتها البحرية العسكرية من أجل معالجة التهديدات المحتملة لزحف البحرية التركية، غير أن الطرف التركي تصدى لهذا الفعل بإرسال طائرات اعتراضية.¹

الفرع الثالث : النزاع الحدودي بين تركيا وقبرص ومصر:

تمر العلاقات المصرية التركية بمرحلة من التوتر لعدة أسباب من أبرزها دعم تركيا لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، ووجود بعض المعارضين المصريين على أراضيها بالإضافة إلى الملف الليبي والتدخلات التركية في الملف الفلسطيني، ومما زاد من حدة التوتر بين البلدين في أعقاب توقيع مصر واليونان في 06 أوت 2020 اتفاقية لترسيم المناطق البحرية.

وتعد هذه الاتفاقية امتدادا لمنتدى شرق البحر الأبيض المتوسط الذي أعلن عن تأسيسه في جانفي 2019 ويضم مصر، اليونان، قبرص، الكيان الصهيوني وإيطاليا والأردن وفلسطين ثم تحول المنظمة دولية حكومية بعد توقيع ميثاقه في القاهرة في 22 سبتمبر 2020، واعتبرت تركيا أن ذلك يهدف لتهميشها

¹ رضا شوادرة، المرجع السابق، ص 102.

من الترتيبات المستقبلية المتعلقة بالغاز الطبيعي بإنشاء سوق غاز إقليمية تخدم مصالح الأعضاء فقط، كما يدفع هذا في اتجاه تحول مصر لمركز إقليمي للطاقة في المنطقة.¹

المبحث الثاني: دور القوى الدولية في تعميق التنافس الإقليمي في شرق المتوسط

برزت منطقة شرق المتوسط كمركز استراتيجي للصراع الدولي بسبب اكتشافات الغاز الهائلة، مما دفع القوى الكبرى إلى التدخل في شؤونها لدعم حلفائها الإقليميين وتأمين مصالحها الاستراتيجية، هذا التدخل عمّق التنافس بين دول المنطقة بدلاً من تهدئته، وخلق اصطفاقات جديدة ذات طابع سياسي واقتصادي.

أما الصين، فقد فضلت التدخل بشكل غير مباشر، من خلال الاستثمار في البنية التحتية للطاقة والنقل البحري، خصوصاً في موانئ اليونان) مثل ميناء بيرايوس، وقد هدفت بذلك إلى ضمان ممرات آمنة لمبادرة "الحزام والطريق"، دون الاصطدام علناً بأي طرف إقليمي.²

منظمات دولية مثل الناتو وجدت نفسها أمام تحديات التوازن بين الحلفاء، إذ أن تركيا واليونان عضوان في الحلف، ومع تصاعد التوترات، اتخذ الحلف موقفاً حذراً لتفادي الصدام الداخلي، مما أضعف قدرته على لعب دور حاسم في تهدئة النزاع البحري.³ الوجود الدولي في شرق المتوسط لم يقتصر على الحكومات، بل شمل شركات الطاقة الكبرى مثل ENI الإيطالية، TotalEnergies الفرنسية، و ExxonMobil الأمريكية، التي لعبت أدواراً سياسية من خلال ضغطها لدعم مصالحها في مناطق الامتياز، وهو ما دفع الحكومات للدفاع عنها عسكرياً ودبلوماسياً.⁴

ونتيجة لتضارب مصالح هذه القوى، تحوّلت المنطقة إلى ساحة تنافس دولي معقد، حيث تسعى كل دولة كبرى لفرض رؤيتها حول تقاسم الثروات وترسيم الحدود، وقد زاد ذلك من عسكرة المنطقة، وعرقل أي جهود حقيقية للتعاون الإقليمي أو إنشاء آلية شاملة لتقاسم الموارد.⁵

¹ المرجع نفسه، ص 103.

² أحمد عبد الرحمن، "الصين واستراتيجية الصمت الفاعل في المتوسط"، مجلة السياسة والاقتصاد الدولي، 2021، ص 91

³ علاء فاروق، "الناتو في شرق المتوسط: صراع داخلي مؤجل"، مجلة الأمن والدفاع، 2020، ص 66

⁴ ليلى خالد، "شركات الطاقة كلاعب سياسي في شرق المتوسط"، مجلة الاقتصاد السياسي العالمي، 2021، ص 58

⁵ عمر القحطاني، "التنافس الدولي في شرق المتوسط: الأسباب والمآلات"، المجلة العربية للعلاقات الدولية، 2022، ص 121.

المطلب الأول: الدور الأمريكي

الولايات المتحدة الأمريكية كانت من أبرز اللاعبين الدوليين الذين انخرطوا في شرق المتوسط، خاصة من خلال دعمها لتحالف الكيان الصهيوني -اليونان - قبرص، وقد نظّمت تدريبات عسكرية مشتركة معهم، وأيدت مشاريع أنابيب مثل EastMed، بهدف تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي واحتواء النفوذ التركي¹، وتُعد الولايات المتحدة أحد أبرز الفاعلين الدوليين في منطقة شرق المتوسط، إذ تنظر إلى هذه المنطقة باعتبارها شرياناً استراتيجياً للطاقة، ومجالاً حيوياً لمنافسة النفوذ الروسي والصيني، وقد سعت واشنطن إلى توطيد علاقاتها مع عدد من دول المنطقة لتعزيز دورها في أمن الطاقة الإقليمي.²

أظهرت واشنطن انخيازاً واضحاً إلى محور اليونان - قبرص - الكيان الصهيوني حيث دعمت الشراكة الثلاثية فيما عرف بمبادرة "3+1"، والتي شملت الولايات المتحدة كشريك في إطار مشاورات أمن الطاقة، بهدف تشجيع التعاون في مشروعات الغاز، مثل مشروع EastMed، دون إشراك تركيا.³ وقد عززت وجودها العسكري في شرق المتوسط من خلال توسيع قاعدة "سودا باي" في جزيرة كريت اليونانية، ووقعت اتفاقيات دفاعية جديدة مع أثينا، كما أرسلت بوارجها إلى شرق المتوسط في فترات التوتر، ما اعتُبر دعماً غير مباشر لليونان ضد تركيا في النزاعات البحرية.⁴ وفي المقابل، توترت العلاقات الأمريكية-التركية في أكثر من محطة، خاصة بعد شراء أنقرة لمنظومة S-400 الروسية، وتباين المواقف بشأن سوريا، وقد أثر هذا التوتر على ثقة الولايات المتحدة في تركيا كحليف استراتيجي في الناتو، ودفعها إلى تعزيز تحالفاتها البديلة.⁵

سعت الولايات المتحدة إلى تقويض النفوذ الروسي في أسواق الغاز الأوروبية عبر دعم مشاريع بديلة مثل EastMed وخطوط الغاز من إسرائيل ومصر إلى أوروبا، وهذا الموقف يتلاقى مع مصالح منتدى غاز شرق المتوسط، لكنه يصطدم بالمصالح التركية التي تسعى للتحويل إلى مركز طاقة إقليمي.⁶ ورغم محاولات واشنطن تقديم نفسها كوسيط في النزاعات، فإن تدخلاتها في ملفي الغاز وترسيم الحدود البحرية

¹ خالد الديب، "الولايات المتحدة وغاز المتوسط: من الدعم إلى التموضع"، السياسة الدولية، العدد 221، 2021، ص 104

² أحمد قنديل، "الغاز والنفوذ الأمريكي في شرق المتوسط"، السياسة الدولية، العدد 222، 2021، ص 113.

³ مروة فكري، "الولايات المتحدة والشراكة الثلاثية في شرق المتوسط"، مجلة دراسات المتوسط، 2020، ص 65.

⁴ عبد الله غانم، "الوجود العسكري الأمريكي في شرق المتوسط"، مركز رؤية للدراسات، 2021، ص 41.

⁵ هالة إبراهيم، "توتر العلاقات التركية-الأمريكية وتأثيره على المتوسط"، المجلة العربية للسياسات الدولية، 2022، ص 84.

⁶ سليم عبد العزيز، "أميركا وأمن الطاقة في المتوسط"، مجلة الطاقة العالمية، 2020، ص 109

كثيراً ما فُسرت على أنها منحازة للطرف اليوناني، خاصة حينما دعمت علناً السيادة القبرصية على كامل الجزيرة، وتجاهلت مطالب القبارصة الأتراك وتركيا بشأن تقاسم الموارد.¹

النفوذ الأمريكي في المنطقة لا يقتصر على الجانب الأمني، بل يشمل الاستثمار في شركات الطاقة العاملة في التنقيب، خاصة ExxonMobil، التي تنشط في المياه القبرصية بالتعاون مع الحكومة القبرصية اليونانية، وهو ما يثير حفيظة أنقرة التي ترى في ذلك انتهاكاً لمناطق متنازع عليها.² وقد عملت الولايات المتحدة على تقوية حضورها الدبلوماسي في ملفات ترسيم الحدود البحرية، حيث دعمت اتفاقيات ترسيم مثل تلك التي وقعتها مصر واليونان، ورفضت اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، معتبرة إياه غير قانوني وغير قائم على أسس دولية.³

تؤدي السياسات الأمريكية إلى تعقيد الوضع في المنطقة، إذ يعزز دعمها محور دون آخر الاستقطاب الإقليمي، ويضعف فرص الحوار الشامل الذي يتطلب إشراك جميع الأطراف، بما فيهم تركيا، وتغليب منطق التحالفات الأمنية على الحلول الدبلوماسية يعمّق النزاع ويعزز التوترات البحرية.⁴ و في المجمل، لا يمكن فصل دور الولايات المتحدة في شرق المتوسط عن إستراتيجيتها الكبرى في احتواء القوى الصاعدة، خاصة روسيا وتركيا، غير أن هذا الدور، بدلاً من أن يكون عنصر توازن، غالباً ما يصبح عاملاً من عوامل التصعيد، بسبب الانحيازات السياسية والتدخلات غير المتوازنة.⁵

المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي

الاتحاد الأوروبي تبني مقاربة مؤسسية، حيث دعمت بروكسل اليونان وقبرص باعتبارهما دولتين عضوين، وشددت على ضرورة احترام القانون الدولي للبحار، بينما وجهت انتقادات متكررة للسياسات التركية، هذا الانحياز النسبي ساهم في تعزيز موقف المنتدى ضد أنقرة وزاد من تعقيد التسوية.⁶

شكل الاتحاد الأوروبي طرفاً فاعلاً ومؤثراً في النزاع الإقليمي حول الغاز في شرق المتوسط، خاصة من خلال دعمه الواضح لليونان وقبرص باعتبارهما دولتين عضوين، وهو ما أضفى طابعاً مؤسسياً على

¹ مصطفى العاني، "السياسة الأمريكية وتجاهل القبارصة الأتراك"، مجلة القانون الدولي، 2021، ص. 76.

² ليلى عبد الجواد، "شركات النفط الكبرى كأدوات سياسية"، مجلة الاقتصاد السياسي العالمي، 2021، ص. 55.

³ فاطمة الخطيب، "اتفاقيات ترسيم الحدود في المتوسط: موقف واشنطن"، المجلة الدولية للدبلوماسية، 2022، ص. 69.

⁴ خالد العطار، "الدور الأمريكي في تصعيد الصراع شرق المتوسط"، مجلة المتوسط للدراسات، 2021، ص. 92.

⁵ نادر فرجاني، "الولايات المتحدة والجغرافيا السياسية للطاقة"، الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، 2020، ص. 101.

⁶ طارق فهمي، "الاتحاد الأوروبي وملف شرق المتوسط: التحديات والفرص"، مركز الإمارات للسياسات، 2022، ص. 32.

الخلاف البحري وجعل من الاتحاد جزءاً من المعادلة التنافسية بدلاً من أن يكون وسيطاً محايداً.¹ لقد كان التحرك الأوروبي مدفوعاً بعدة اعتبارات، أهمها أمن الطاقة الأوروبي، حيث يسعى الاتحاد إلى تنويع مصادره وتقليل اعتماده على الغاز الروسي، ما جعله يدعم مشاريع مثل خط EastMed الذي يربط بين إسرائيل وقبرص واليونان، والذي يُستثنى منه تركيا بشكل صريح.²

أظهر الاتحاد انخياراً سياسياً واضحاً في عدة مناسبات، أبرزها إصدار بيانات دعم متكررة لقبرص في خلافها مع تركيا بشأن التنقيب عن الغاز في المناطق المتنازع عليها، وتبني لهجة شديدة تجاه أنقرة، لاسيما بعد إرسالها سفن استكشاف إلى المياه القبرصية واليونانية.³ كما لعبت دول أوروبية رئيسية مثل فرنسا دوراً ميدانياً مباشراً من خلال إرسال سفن حربية إلى شرق المتوسط ودعم المبادرات العسكرية لليونان، بينما تبنت ألمانيا دور الوسيط، وهو ما كشف عن وجود تباين في المواقف داخل الاتحاد نفسه، بين نهج تصعيدي وآخر دبلوماسي.⁴

أدرج الاتحاد الأوروبي تركيا ضمن جدول العقوبات، حيث تم فرض قيود على بعض الأفراد والشركات التركية المتورطة في عمليات التنقيب، وأدرجت هذه المسألة في نقاشات قمة بروكسل في أكثر من مناسبة، مما أثار ردود فعل حادة من أنقرة واعتبرته تدخلاً في سيادتها.⁵ وقد أسهمت المواقف الأوروبية في تعزيز المحور الثلاثي (مصر - قبرص - اليونان) حيث عقدت بروكسل اتفاقيات شراكة استراتيجية مع هذا التحالف، وشاركت بشكل غير مباشر في منتدى غاز شرق المتوسط من خلال علاقات الدعم الفني والتمويل، ما زاد من عزلة تركيا.⁶

رغم أن بعض الأطراف داخل الاتحاد حاولت التوسط لحل النزاع، مثل ألمانيا التي دعت للحوار بين تركيا واليونان، فإن غياب استراتيجية أوروبية موحدة حال دون نجاح هذه المبادرات، فالانقسام الداخلي داخل الاتحاد أضعف مصداقيته كطرف وسيط.⁷ ويمكن القول أن الدور الأوروبي تأثر أيضاً بالضغط السياسية الداخلية، خصوصاً من قبل الحكومات القبرصية واليونانية التي استغلت عضويتهم لفرض

¹ محمد العربي، "الاتحاد الأوروبي والصراع على الغاز شرق المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، 2020، ص 118

² فاطمة الزهراء عبد اللطيف، "الطاقة كعنصر محدد للسياسة الأوروبية في المتوسط"، دراسات أوروبية، 2021، ص 74

³ مصطفى الشاذلي، "الموقف الأوروبي من التحركات التركية في المتوسط"، المجلة المتوسطية للدراسات السياسية، 2022، ص 67

⁴ نبيل عمر، "فرنسا وألمانيا: رؤيتان أوروبيتان متباينتان للصراع"، مجلة الاتحاد الأوروبي والعالم، 2021، ص 89

⁵ ريم حسن، "العقوبات الأوروبية على تركيا: الأسباب والتداعيات"، مجلة القانون الدولي والسياسة، 2020، ص 56

⁶ أيمن ربيع، "شركات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وتحالف المتوسط"، مجلة الدراسات الجيوسياسية، 2021، ص 93

⁷ أنور عبد الله، "انقسام المواقف داخل الاتحاد الأوروبي بشأن المتوسط"، المجلة الأوروبية للسياسات الخارجية، 2022، ص 77

أجندتهما على الاتحاد، مما حوّل التكتل إلى أداة ضغط سياسية في الخلافات الإقليمية، بدلاً من أن يكون إطاراً للحوار المتوازن.¹

هذا الانخراط الأوروبي عمّق الاستقطاب الإقليمي، حيث رأت أنقرة أن المواقف الأوروبية منحازة وغير عادلة، وأكدت في عدة مناسبات أنها لا تعترف بصلاحيات الاتحاد الأوروبي للتدخل في قضايا بحرية يجب أن تُحل في إطار الأمم المتحدة أو عبر مفاوضات ثنائية.² فقد لعبت فرنسا أدواراً أكثر صدامية، إذ أرسلت قطعاً بحرية إلى المنطقة لدعم اليونان وقبرص في خلافتهما مع تركيا، ووقعت اتفاقيات دفاعية مع كل من أثينا ونيقوسيا، كما دافعت بقوة داخل الاتحاد الأوروبي عن فرض عقوبات على تركيا بسبب أنشطتها الاستكشافية في المناطق المتنازع عليها.³

في المجمل، يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي، بدافع من حماية أعضائه ومصالحه في الطاقة، لعب دوراً حاسماً في تعميق التنافس في شرق المتوسط، من خلال مواقف سياسية ومؤسسية تميل إلى طرف دون آخر، ما أفقده حياديته وقدرته على احتواء التصعيد.⁴

المطلب الثالث: الدور الروسي

روسيا، من جانبها، تتبنى سياسة أكثر توازناً، لكنها تستثمر في تعميق الانقسامات، فهي تواصل التعاون مع تركيا في مجالات حيوية مثل الطاقة (مشروع السيل التركي) لكنها في الوقت نفسه تُبقي علاقاتها جيدة مع إسرائيل ومصر، وتسعى إلى الحفاظ على نفوذها التقليدي في سوريا ولبنان، مما يتيح لها دور الوسيط عند الحاجة.⁵ وتسعى روسيا إلى الحفاظ على نفوذها في منطقة شرق المتوسط، انطلاقاً من إدراكها لأهمية المنطقة استراتيجياً باعتبارها بوابة إلى أوروبا ونافذة على الشرق الأوسط، ويُعدّ الوجود الروسي في سوريا أحد أبرز تظاهرات هذا النفوذ، حيث تمكّنت موسكو من ترسيخ وجودها العسكري والسياسي هناك منذ 2015.⁶

ترى روسيا في التنافس على موارد الطاقة في شرق المتوسط فرصة لتعزيز مكانتها كقوة مؤثرة في معادلة الطاقة الدولية، إذ تسعى إلى تقويض مشاريع الغاز البديلة التي تدعمها أوروبا والولايات المتحدة،

¹ عبد الحق بوخاتم، "دور الدول الأعضاء في توجيه سياسات الاتحاد"، مجلة دراسات سياسية أوروبية، 2021، ص 62

² خالد بشير، "الموقف التركي من التدخل الأوروبي في المتوسط"، مجلة السياسات الإقليمية، 2020، ص 81

³ مروة بدر، "فرنسا في شرق المتوسط: حماية المصالح أم التصعيد؟"، مجلة الدراسات الأوروبية، 2020، ص 73.

⁴ سناء الجبالي، "الاتحاد الأوروبي كفاعل إقليمي: بين الحياد والانحياز"، المجلة المتوسطية للعلوم السياسية، 2021، ص 99

⁵ ناصر زهير، "الموقف الروسي من النزاع في شرق المتوسط"، مركز دراسات الشرق الجديد، 2021، ص 59

⁶ علي عبد العال، "الوجود الروسي في سوريا وانعكاسه على شرق المتوسط"، مجلة الدراسات الاستراتيجية الروسية، 2021، ص 45

والتي تهدف إلى تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، مثل مشروع EastMed.¹ وقد اعتمدت على سياسة "اللعب على التناقضات"، فبينما تربطها علاقات جيدة مع إسرائيل ومصر واليونان، فإنها أيضاً طوّرت تعاوناً وثيقاً مع تركيا، رغم التوترات المتكررة. فقد وقع الطرفان اتفاقيات في مجال الطاقة، مثل مشروع "السييل التركي (TurkStream)"، ما أتاح لموسكو تصدير الغاز إلى أوروبا عبر الأراضي التركية.²

تدعم روسيا من حيث المبدأ تقاسم الموارد في شرق المتوسط عبر آليات تفاوضية، لكنها فعلياً تتبنى سياسة مزدوجة: فهي لا تعترض صراحة على التحركات التركية، لكنها لا تؤيدها علناً أيضاً، وذلك بهدف إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف المتنافسة.³ وقد حافظت موسكو على علاقة وثيقة مع النظام السوري، ما سمح لها بالحفاظ على وجود عسكري دائم في قاعدة طرطوس البحرية، وتأمين مجالها البحري في شرق المتوسط، وهذا يمنحها قدرة على التدخل في موازين القوى البحرية، ويمنحها ورقة ضغط في صراعات الغاز الإقليمي.⁴

تنظر روسيا بقلق إلى تحركات منتدى غاز شرق المتوسط، الذي يُعدّ في نظرها أداة غربية لمحاصرتها استراتيجياً، ولذلك، تسعى إلى تقويض فعاليته من خلال دعم أطراف خارجه - لاسيما تركيا - والضغط دبلوماسياً لتقليل تأثيره في سوق الطاقة الأوروبية.⁵ كما حاولت روسيا استخدام أدوات القوة الناعمة، من خلال تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية في مجال الطاقة مع دول شرق المتوسط، وتوسيع نطاق شركاتها العاملة في التنقيب مثل "غازبروم"، ما يعزز من حضورها الاقتصادي في المنطقة الحساسة.⁶

رغم علاقاتها المتعددة، تبقى أولويات روسيا واضحة: منع أوروبا من تنويع مصادرها بعيداً عن الغاز الروسي، وهذا ما يفسر دعمها غير المباشر للمواقف التي تُضعف من مشاريع نقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا، سواء عبر مصر أو اليونان.⁷ فالتحركات الروسية غالباً ما تُفهم ضمن صراع النفوذ مع الولايات المتحدة في المنطقة، حيث تتنافس القوتان على إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية، وفي

¹ محمد البكري، "مشاريع الطاقة الروسية في مواجهة EastMed"، مجلة الطاقة والسياسات الدولية، 2020، ص 72

² ريم عيسى، "روسيا وتركيا: شراكة مصالح أم صراع مؤجل؟"، الملف السياسي الروسي-التركي، مركز الأهرام، 2021، ص 61

³ حسين كمال، "الموقف الروسي من النزاعات البحرية شرق المتوسط"، مجلة القانون الدولي والسيادة، 2020، ص 89

⁴ سمير النجار، "القاعدة الروسية في طرطوس كأداة للنفوذ البحري"، دراسات الأمن الإقليمي، 2022، ص 66

⁵ إيمان الصاوي، "منتدى غاز شرق المتوسط في نظر روسيا"، مجلة أوراسيا الاستراتيجية، 2021، ص 74

⁶ نادية منصور، "غازبروم وتوسيع النفوذ الروسي في الطاقة"، مجلة الاقتصاد السياسي الدولي، 2020، ص 51

⁷ عبد الله جبر، "أوروبا بين الغاز الروسي والبدائل المتوسطية"، مجلة الاتحاد الأوروبي والطاقة، 2022، ص 98

هذا السياق، فإن تعزيز الوجود الروسي يُعدّ عاملاً إضافياً في تعقيد النزاع حول الغاز، لاسيما أنه يمنح موسكو دوراً غير مباشر في المعادلة.¹

بناءً عليه، يمكن القول إن الدور الروسي في شرق المتوسط لا يهدف إلى التصعيد المباشر، بقدر ما يهدف إلى إدارة التنافس بما يخدم مصالحها في سوق الطاقة الأوروبية، ويُثقيفها فاعلاً محورياً في الملفات الإقليمية، من دون الاصطفاف الكامل مع أي محور.²

في الأخير، ساهمت تدخلات القوى الدولية في تعميق الاستقطاب بدلاً من حله، من خلال تغذية الصراعات الثنائية، وتشجيع الاصطفافات الجيوسياسية، وبينما تزداد رهانات الطاقة والممرات البحرية، تبقى المنطقة مهددة بتصعيد جديد في حال لم تُبادر الأطراف إلى حلول سياسية تضمن توازن المصالح.³

¹ ناصر عبد الحميد، "التنافس الأمريكي - الروسي في المتوسط"، الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص 85

² ليلي نجم، "السياسة الروسية في المتوسط: توازنات حذرة"، مجلة الجيوسياسية المعاصرة، 2022، ص 91

³ سمير أبو حطب، "من الغاز إلى الجيوسياسية: مستقبل شرق المتوسط"، المجلة المتوسطية للدراسات الدولية، 2021، ص 84.

خلاصة الفصل:

أدت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية في نوفمبر 2019 إلى إعادة رسم المشهد الجيوسياسي في شرق المتوسط، حيث منحت الاتفاقية أنقرة حق التنقيب في مناطق تعتبرها دول أخرى (مثل اليونان وقبرص) ضمن مياهها الاقتصادية، ما زاد من حدة التوترات الإقليمية، وعمّق الصراع على موارد الطاقة في المنطقة.

لقد أعادت الاتفاقية تموضع تركيا إقليمياً، فقد خلقت محوراً جديداً يضم تركيا وليبيا في مواجهة المحور الثلاثي اليونان-قبرص-مصر، ما أدى إلى تبلور تحالفات متقابلة على أساس التنافس في السيادة البحرية ومشاريع الطاقة، خاصة مع استبعاد تركيا من منتدى غاز شرق المتوسط، الذي ضم غالبية دول المنطقة باستثناءها.

دولياً، أثارت الاتفاقية تحفظات أوروبية وأمريكية، حيث اعتبرها الاتحاد الأوروبي انتهاكاً للقانون الدولي، وهو ما زاد من عزلة تركيا ضمن السياق الغربي، بينما حاولت أنقرة توظيف الاتفاقية كأداة ضغط إستراتيجي لتحسين موقعها التفاوضي في ملفات إقليمية متعددة، لاسيما في ملف الطاقة والهجرة والأمن.

وأخيراً، شكّلت الاتفاقية تحوُّلاً نوعياً في السياسة الخارجية التركية، إذ مزجت بين استخدام القانون الدولي لتحقيق مكاسب استراتيجية، والتصعيد العسكري والدبلوماسي لفرض وقائع جديدة. وبهذا، أعادت تركيا فرض نفسها كفاعل محوري في معادلة شرق المتوسط، وإن كان ذلك على حساب علاقاتها بعدد من الشركاء التقليديين.

خاتمة

توصلت الدراسة إلى أهم الاستنتاجات التالية:

- مثلت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا محطة فاصلة في مسار التنافس الجيوسياسي في شرق المتوسط، إذ غيّرت موازين القوى البحرية من خلال خلق واقع قانوني جديد تدّعي فيه تركيا حق التنقيب في مناطق متنازع عليها، وهو ما شكّل تحدياً مباشراً للترتيبات البحرية التي تکرّست سابقاً بين اليونان وقبرص ومصر.

- أعادت الاتفاقية تعريف طبيعة التحالفات الإقليمية، فظهرت اصطفايات جديدة، أبرزها المحور التركي-الليبي في مواجهة محور مصر-اليونان-قبرص، مما زاد من حدة الاستقطاب وأضعف فرص الوصول إلى حلول سلمية عبر الحوار، كما كرس منطق النزاع بدلاً من منطق التعاون في إدارة الموارد البحرية.

- في السياق القانوني، أثارت الاتفاقية جدلاً واسعاً حول مدى توافقها مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، لا سيما أن تركيا ليست طرفاً فيها، وقد استغلت أنقرة هذا الغموض القانوني للدفع بتأويلات توسّعية لمفهوم الجرف القاري والمناطق الاقتصادية الخالصة، وهو ما قابلته الأطراف الأخرى بالرفض والتصعيد القانوني والدبلوماسي.

- على المستوى الأمني، أدّت الاتفاقية إلى عسكرة جزء كبير من النزاع في شرق المتوسط، حيث كثّفت تركيا من وجودها البحري قبالة السواحل الليبية واليونانية، ودفعت اليونان من جهتها إلى تعزيز قدراتها البحرية والجوية بالتعاون مع فرنسا ودول أوروبية أخرى، وهو ما حوّل المنطقة إلى مسرح مفتوح للمناورات العسكرية والتحركات الاستراتيجية المتبادلة.

- في البعد الاقتصادي، عرقلت الاتفاقية مشاريع الطاقة البديلة في شرق المتوسط، خصوصاً مشروع خط أنابيب EastMed الذي كانت تخطط له اليونان وقبرص والكيان الصهيوني لنقل الغاز إلى أوروبا، إذ أصبحت المنطقة التي تمر بها خطوط الأنابيب المزمع إنشاؤها تقع ضمن المجال البحري الذي تسيطر عليه تركيا بموجب الاتفاقية، وهو ما زاد من هشاشة هذه المشاريع. كما كان للاتفاقية أثر ملموس على منتدى غاز شرق المتوسط، الذي تبلور ككيان إقليمي يهدف لتنظيم التعاون بين دول المنطقة المنتجة للغاز، إلا أن استبعاد تركيا منه وموقفها العدائي تجاهه جعله جزءاً من الصراع بدلاً من أن يكون منصة للحوار، ما أدى إلى تعطيل فعاليته وتعميق الانقسام الإقليمي.

- على المستوى الدولي، دفعت الاتفاقية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً تجاه السلوك التركي، حيث تكررت الدعوات لوقف أعمال التنقيب التركية، مع فرض عقوبات

محدودة على بعض الشركات التركية، إلا أن تركيا وظّفت الاتفاقية كأداة تفاوضية لمواجهة هذه الضغوط من موقع قوة.

ختامًا، يمكن القول إن اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا لم تكن مجرد إجراء قانوني ثنائي، بل كانت نقطة تحول استراتيجية أعادت تشكيل التوازنات الجيوسياسية في شرق المتوسط، وأسهمت في تعقيد البيئة الإقليمية، مما يجعل التنافس على الموارد في المنطقة مرشحًا للاستمرار والتصعيد، ما لم تُعتمد آليات تسوية جماعية تتجاوز الاصطفافات الحالية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

◀ الكتب:

- 01- أحمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي: خريطة الصراع بشرق المتوسط، د ت ن، مركز لفكر الاستراتيجي.
- 02- شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، 2019
- 03- علي عبد اللطيف احميدة، ليبيا التي لا نعرفها، دراسات منهجية في التاريخ و الثقافة و المجتمع الأهلي، دار الفرجاني، 2015
- 04- عمر عادل، "ليبيا بوابة تركيا لشرق المتوسط"، الملف الليبي، المركز العربي للأبحاث، 2021
- 05- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، (بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 1997.
- 06- مي سامي المرشد، الدور الإقليمي لتركيا: دراسة في ضوء التغيرات الإقليمية والدولية، ط1، عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2014
- 07- نهج الدين أفندي، وحسن صافي، "تاريخ ابن جالبون وطرابلس الغرب"، أحمد قواس، إسطنبول، 2013،
إيتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى عام 1911، ترجمة خليفة محمد التليسي، طرابلس، الدار العربية للكتاب، 2009

◀ المذكرات:

- 08- إسلام منير محمد المصلحي، عبد الرحمن محمد عبد السميع، التعريف بالصراع الدولي مراحل وأسايب إدارته، المركز الديمقراطي العربي، نقلا عن أحمد زكرياء الباسوسي، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي، دراسة حالة منطقة شرق البحر المتوسط، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2018
- 09- احداث دينة، حسابلاوي كاتية، الدور الإقليمي لتركيا في العلاقات الدولية 2002 – 2023، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2018-2019
- 10- أيمن هياجنه، أثر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط بين ليبيا وتركيا عام 2019 في العلاقات التركية -اليونانية 2017 – 2021، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن
- 11- خرفي عبد العزيز، الدور التركي في إقليم ناغورنو كاراباخ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في ميدان الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2020-2021

◀ المقالات العلمية و الدوريات:

- 12- أحمد جاسم إبراهيم حميد "القضية القبرصية والصراع التركي - اليوناني في ظل الموقف الدولي 1994-1960 (دراسة تاريخية)"، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد 6، العدد 1، 1994.
- 13- أحمد عبد الرحمن خليفة، العلاقات التركية الأمريكية في سياقات شرق المتوسط: دراسة في القضايا والأدوار، مجلة أركان للدراسات والأبحاث، 2021
- 14- أحمد عبد الرحمن، "الصين واستراتيجية الصمت الفاعل في المتوسط"، مجلة السياسة والاقتصاد الدولي، 2021
- 15- أحمد قنديل، "الغاز والنفوذ الأميركي في شرق المتوسط"، السياسة الدولية، العدد 222، 2021
- 16- أحمد قنديل، "غاز شرق المتوسط وصراع المصالح الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، 2020
- 17- أحمد يوسف، "استراتيجية تركيا البحرية في شرق المتوسط"، مركز الجزيرة للدراسات، 2020
- 18- أفرج الأطرش - عطية السويح، تحديد مجالات الصلاحية البحرية بين ليبيا وتركيا من منظور الواقع والقانون، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية، المركز الديمقراطي العربي برلين، المجلد الثاني، العدد السادس، مارس 2020
- 19- أمر الله إيشلر، العلاقات التركية الليبية: منظور تاريخي وتحليل حديث، رؤية تركية، مجلة الأبحاث والدراسات، 2020
- 20- أنور عبد الله، "انقسام المواقف داخل الاتحاد الأوروبي بشأن المتوسط"، المجلة الأوروبية للسياسات الخارجية، 2022
- 21- إبال بينكو، ترجمة أحمد يوسف كيطان، الطموحات الاستراتيجية البحرية لتركيا، عقيدة الوطن الأزرق، قسم الدراسات السياسية
- 22- إيلي نيسان، "العلاقات التركية-الإسرائيلية: بين القطيعة والتقارب"، معهد بيغن-السادات للدراسات الاستراتيجية، 2020
- 23- إيمان الصاوي، "منتدى غاز شرق المتوسط في نظر روسيا"، مجلة أوراسيا الاستراتيجية، 2021
- 24- أيمن ربيع، "شراكات الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وتحالف المتوسط"، مجلة الدراسات الجيوسياسية، 2021
- 25- جاغتاي أوزدمير، صراع القوى الكبرى في شرق البحر الأبيض المتوسط، رؤية تركية، المجلد 02، العدد 07، ربيع 2018
- 26- حسين عبد الرحمن سليمان، الحدود الدولية و المياه الإقليمية مفهومها و القواعد المنظمة لها، مركز الدراسات والبحوث، قسم الندوات و اللقاءات العلمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الإمارات العربية المتحدة، 2009
- 27- حسين كمال، "الموقف الروسي من النزاعات البحرية شرق المتوسط"، مجلة القانون الدولي والسيادة، 2020

- 28- حنان بلموهوب، علي بلعري، أثر اكتشافات حقول الغاز على معادلة التوازن الإقليمي و الاستراتيجي في منطقة شرق المتوسط، مجلة الأبحاث القانونية و السياسية، المجلد 7، العدد 2، ديسمبر 2022
- 29- خالد التومي، مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية التركية و حكومة الوفاق الوطني الليبية، بين الأثر القانوني و إشكالية التنفيذ، مقالة صادرة عن المعهد المصري للدراسات، المجلد 10، العدد 7، 2019
- 30 - خالد الديب، "الولايات المتحدة وغاز المتوسط :من الدعم إلى التموضع"، السياسة الدولية، العدد 221، 2021
- 31- خالد العطار، "الدور الأميركي في تصعيد الصراع شرق المتوسط"، مجلة المتوسط للدراسات، 2021
- 32- خالد العطار، "منتدى غاز شرق المتوسط :قراءة في العضوية والتوازنات"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2021
- 33- خالد بشير، "الموقف التركي من التدخل الأوروبي في المتوسط"، مجلة السياسات الإقليمية، 2020
- 34- خولة حمدي، "تحركات التنقيب التركية في المتوسط :الدوافع والانعكاسات"، مجلة شؤون شرق أوسطية، 2021
- 35- داليا رشدي عرفات، التوجه التركي للهيمنة الإقليمية و النهوض الدولي، رؤيا تحليلية تقييمية، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، المجلد 16، العدد 15، 2022
- 36- ديارى صالح مجيد، هادي زهراء عباس، موارد الطاقة و أثرها في الصراع الإقليمي على الحدود البحرية في شرق المتوسط، جامعة الكوفة كلية التربية للبناء
- 37- رنيم على جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية و الإقليمية على الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، 2022
- 38- ريم حسن، "العقوبات الأوروبية على تركيا :الأسباب والتداعيات"، مجلة القانون الدولي والسياسة، 2020
- 39- ريم عيسى، "روسيا وتركيا :شراكة مصالح أم صراع مؤجل؟"، الملف السياسي الروسي-التركي، مركز الأهرام، 2021
- 40- زهراء عباس هادي، الجغرافيا السياسية للطاقة في الحوض الشرقي للبحر المتوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2021
- 41- زينب عبد العال، الأبعاد الجيوبوليتيكية لغاز شرق المتوسط، مجلة كلية الآداب، عدد خاص، أكتوبر 2021
- 42- سعيد العايدي، "التحالفات شرق المتوسط :الجغرافيا السياسية للغاز"، المجلة التونسية للدراسات الجيوسياسية، 2021

- 43- سلوى بن جديد، استراتيجية تحقيق مشروع عقيدة الوطن الأزرق، مجلة الفكر القانوني و السياسي، المجلد السابع، العدد الثاني، جامعة باجي مختار عنابة، 2023
- 44- سليم عبد العزيز، "أميركا وأمن الطاقة في المتوسط"، مجلة الطاقة العالمية، 2020
- 45- سمير أبو حطب، "من الغاز إلى الجيوسياسية: مستقبل شرق المتوسط"، المجلة المتوسطية للدراسات الدولية، 2021
- 46- سمير النجار، "القاعدة الروسية في طرطوس كأداة للنفوذ البحري"، دراسات الأمن الإقليمي، 2022
- 47- سمير حمدي، "الغاز والنفوذ: التحديات المستقبلية لشرق المتوسط"، المجلة المتوسطية للدراسات الدولية، 2021
- 48- سناء الجبالي، "الاتحاد الأوروبي كفاعل إقليمي: بين الحياد والانحياز"، المجلة المتوسطية للعلوم السياسية، 2021
- 49- شطاب غانية، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر مخبر البحث الأمن في منطقة شرق المتوسط، المجلد 2016، العدد 08، 2016
- 50- صبرينة كيجال، د. حكيم غريب، التدخل التركي في ليبيا، كولونيالية جديدة أم تعاون اقتصادي، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 03، 2021
- 51- طارق فهمي، "استراتيجية تركيا في شرق المتوسط: من العزلة إلى المحور الموازي"، مركز الإمارات للسياسات، 2021
- 52- طارق فهمي، "الاتحاد الأوروبي وملف شرق المتوسط: التحديات والفرص"، مركز الإمارات للسياسات، 2022
- 53- طارق فهمي، "فرص التقارب التركي المصري في ظل معادلة الطاقة"، مركز الإمارات للسياسات، 2022
- 54- عائشة قادة بن عبد الله، التوجهات التركية الجديدة في شرق المتوسط بين الطموحات الداخلية و التوازنات الإقليمية، مجلة الدراسات الاستراتيجية و البحوث السياسية، المجلد 3، العدد 1، كلية الدفاع الوطني، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2024
- 55- عبد الحق بوخاتم، "دور الدول الأعضاء في توجيه سياسات الاتحاد"، مجلة دراسات سياسية أوروبية، 2021
- 56- عبد الرحمن خليفة، العلاقات التركية الأمريكية في سياقات شرق المتوسط، دراسة في القضايا و الأدوار، أركان الدراسات و الأبحاث و النشر، 2021
- 57- عبد الله جبر، "أوروبا بين الغاز الروسي والبدائل المتوسطية"، مجلة الاتحاد الأوروبي والطاقة، 2022
- 58- عبد الله غانم، "الوجود العسكري الأمريكي في شرق المتوسط"، مركز رؤية للدراسات، 2021

- 59-علاء السيد، "مبادئ القانون البحري وتفسير تركيا لحدودها البحرية"، مجلة القانون الدولي، 2020
- 60-علاء فاروق، "الناتو في شرق المتوسط: صراع داخلي مؤجل"، مجلة الأمن والدفاع، 2020
- 61-علي عبد العال، "الوجود الروسي في سوريا وانعكاسه على شرق المتوسط"، مجلة الدراسات الاستراتيجية الروسية، 2021
- 62-عمر القحطاني، "التنافس الدولي في شرق المتوسط: الأسباب والمآلات"، المجلة العربية للعلاقات الدولية، 2022
- 63-عمر القحطاني، "تركيا في مواجهة منتدى الغاز: استراتيجية كسر العزلة"، المجلة العربية للدراسات السياسية، 2021
- 64-الغنام، رنيم علي جمال الدين، الصراعات الدولية والإقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط (2009-2019)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، المجلد 7، العدد 14، جامعة الإسكندرية كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، مصر، 2022
- 65-فاطمة الخطيب، "اتفاقيات ترسيم الحدود في المتوسط: موقف واشنطن"، المجلة الدولية للدبلوماسية، 2022
- 66-فاطمة الزهراء عبد اللطيف، "الطاقة كعنصر محدد للسياسة الأوروبية في المتوسط"، دراسات أوروبية، 2021
- 67-فراج سلوى السعيد، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة الكلية السياسية و الاقتصاد، العدد 12، 2021
- 68-فوزية أكرم حمزة أبو علان، الصراع على الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد الأول، 2014
- 69-ليلى خالد، "شركات الطاقة كلاعب سياسي في شرق المتوسط"، مجلة الاقتصاد السياسي العالمي، 2021
- 70-ليلى عبد الجواد، "خط أنابيب إيست ميد واستبعاد تركيا"، مجلة الطاقة والمصالح الدولية، 2020
- 71-ليلى عبد الجواد، "شركات النفط الكبرى كأدوات سياسية"، مجلة الاقتصاد السياسي العالمي، 2021
- 72-ليلى نجم، "السياسة الروسية في المتوسط: توازنات حذرة"، مجلة الجيوسياسية المعاصرة، 2022
- 73-مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، دورية علمية دولية محكمة متخصصة في الأبحاث و الدراسات القانونية في مجال القانون الدولي، المركز الديمقراطي العربي، العدد الخامس، 2020
- 74-محمد أبو الفضل، "اتفاق أنقرة وطرابلس يعيد رسم خارطة شرق المتوسط"، العرب اللندنية، 5 ديسمبر 2019

- 75- محمد البكري، "مشاريع الطاقة الروسية في مواجهة "EastMed"، مجلة الطاقة والسياسات الدولية، 2020
- 76- محمد العربي، "الاتحاد الأوروبي والصراع على الغاز شرق المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد 219، 2020
- 77- محمد المقريف، صراع 1969 و القذافي من منظور مختلف، بنغازي، 2013
- 78- محمد دحام كردي، "مستقبل الرؤية التركية لأمن الطاقة"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 10 ، العدد 01، 2020
- 79- محمد سعيد إدريس، "منتدى غاز شرق المتوسط :أداة للتعاون أم منصة للتنافس؟"، السياسة الدولية، العدد 218، 2020
- 80- محمد سليمان الزواوي، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، مركز البيان للبحوث و الدراسات، القاهرة، 2015
- 81- محمد نوري - محمود ناجي، طرابلس: تاريخ البلد على الهدف، أحمد قواس، اسطنبول، 2012، ORDAF
- 82- المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، مذكرة التفاهم الليبية التركية أبعادها و تداعياتها المحلية و الإقليمية، قطر، 2019
- 83- مروة بدر، "فرنسا في شرق المتوسط :حماية المصالح أم التصعيد؟"، مجلة الدراسات الأوروبية، 2020
- 84- مروة فكري، "الولايات المتحدة والشراكة الثلاثية في شرق المتوسط"، مجلة دراسات المتوسط، 2020
- 85- مروة فكري، "مشروع إيست ميد وموازن الطاقة"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2020
- 86- مصطفى الشاذلي، "الموقف الأوروبي من التحركات التركية في المتوسط"، المجلة المتوسطية للدراسات السياسية، 2022
- 87- مصطفى العاني، "الدور التركي في ليبيا :الأبعاد والمخاطر"، الشرق الأوسط للدراسات، 2021
- 89- مصطفى العاني، "السياسة الأميركية وتحاول القبارصة الأتراك"، مجلة القانون الدولي، 2021
- 90- مصطفى جابر فياض، أركان إبراهيم عدوان، محددات الدور التركي في ليبيا و تداعياته الليبية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية و السياسية، المجلد العاشر، العدد الأول، جامعة الأنبار، الموسوعة السياسية
- 91- مصطفى جابر فياض، محددات الدور التركي في ليبيا بعد 2011، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2021
- 92- نادر فرجاني، "الولايات المتحدة والجغرافيا السياسية للطاقة"، الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، 2020

- 93-نادية خلوفي، "العسكرة في المتوسط الشرقي: التحالفات وتوازنات الردع"، مجلة الدراسات الأمنية، 2022
- 94-نادية منصور، "غازبروم وتوسيع النفوذ الروسي في الطاقة"، مجلة الاقتصاد السياسي الدولي، 2020
- 95-ناصر زهير، "الصراع البحري في شرق المتوسط"، مجلة الدراسات الجيوسياسية، 2020
- 96-ناصر زهير، "الموقف الروسي من النزاع في شرق المتوسط"، مركز دراسات الشرق الجديد، 2021
- 97-ناصر عبد الحميد، "التنافس الأمريكي - الروسي في المتوسط"، الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، 2021
- 98-نبيل عمر، "فرنسا وألمانيا: رؤيتان أوروبيتان متباينتان للصراع"، مجلة الاتحاد الأوروبي والعالم، 2021
- 99-نعيمه خطير، الأهمية الجيوبوليتيكية لمضائق حوض المتوسط، مجلة مدارات سياسية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، عدد ديسمبر 2017
- 100-نهي بكر "الاستراتيجيات الموجودة في الشرق المتوسط"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية، العدد 2013، يوليو، 2018، 25.
- 101-هالة إبراهيم، "توتر العلاقات التركية-الأمريكية وتأثيره على المتوسط"، المجلة العربية للسياسات الدولية، 2022
- 102-هاني رسلان، "التحالف الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان: الأبعاد والدوافع"، السياسة الدولية، العدد 218، 2020

◀ مواقع الانترنت:

- 01-اتفاقية ترسيم الحدود بين تركيا وليبيا، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/20، <https://www.alhurra.com/libya/2019/12/05/>
- 02-خالد المحمودي، المدخل إلى القانون البحري، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/27.
- 03-جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الإنسانية: قسم الجغرافيا، 2018
- 04-الرابط: <http://alnahrain.iq>
- 05-لقاء خاص منقول من موقع الانترنت مع يوسف المنقوش، رئيس الأركان السابق لليبيا اسطنبول، 2016.
- 06-سمير صالحه، في معنى تسجيل الأمم المتحدة الاتفاقية التركية الليبية، مقالة عبر الانترنت، موقع العربي الجديد، تاريخ الزيارة: 2025/02/22، <https://www.alaraby.co.uk/>
- 07-مقال بعنوان: تداعيات الاتفاقية الليبية مع تركيا، اليونان تهدد و حكومة الوفاق تدرس الرد، مقالة عبر الانترنت، موقع الجزيرة، تاريخ الزيارة: 2025/02/18، على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/politics/2025/02/21>
- 08-مقالة ب د م، الرابط: <http://www.marefa.org>

- 09- موقع الجزيرة: تركيا تتقدم بطلب إلى الأمم المتحدة لتسجيل مذكرة التفاهم مع ليبيا، مقالة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/24.
- 10- ميثاق الأمم المتحدة، منشور عبر الانترنت: <https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-xvi/index.html>
- 11- ورقة معلومات حول العلاقات التجارية و الاقتصادية بين تركيا و ليبيا، موقع انترنت: <http://trablus.be/mfa.gov>....
- 12- وكالة الأناضول التركية، نقف إلى جانب الحكومة الليبية المعترف بها أمميا، مقالة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/25.
- 13- يُنظر: "مذكرة التفاهم الليبية - التركية: أبعادها وتداعياتها المحلية والإقليمية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **تقدير موقف**، 17/12/2019، شوهد في 2025/02/10، في: <http://bit.ly/2sWwsM6>
- 14- إيال بينكو ترجمة: د أحمد يوسف كيطان، الطموحات الاستراتيجية البحرية لتركيا، عقيدة الوطن الأزرق، المعهد الدولي لأبحاث الهجرة و الأمن، تاريخ النشر: 2020، <http://elnahrain.iq>
- 15- حنا عيسى، السيادة الدولية على المياه الداخلية و الإقليمية، مقالة منشورة عبر الانترنت، تاريخ الزيارة: 2025/02/26
- 16- الإفراج عن ستة أترك اعتقلتهم قوات حفتر في ليبيا (مصدر في الخارجية التركية)، فرانس 24، 1/7/2019، شوهد في 18/02/2025، في: <https://bit.ly/2F1qD2H>
- 17 - بعد الاتفاق البحري.. تركيا تعلن عن خطوة جديدة في التعاون العسكري مع ليبيا"، الجزيرة نت، 15/12/2019، شوهد في 20/02/2025، في: <https://bit.ly/39GTUO4>
- 18 - تركيا وقطر تنددان بالهجوم على طرابلس، وأردوغان سيتحرك لمنع 'المؤامرة'، الجزيرة نت، 29/4/2019، شوهد في 18/02/2025، في: <https://bit.ly/2EYUsRp>
- 19- حفتر يأمر قواته بضرب 'كافة الأهداف الاستراتيجية' التركية في ليبيا"، فرانس 24، 29/6/2019، شوهد في 18/02/2025، في: <https://bit.ly/2MEaOD9>
- 20- وزير الدفاع التركي يهدد حفتر بـ 'رد قاس جداً' إذا تعرّضت المصالح التركية في ليبيا لأي اعتداء من قوات حفتر"، وكالة أنباء تركيا، 30/6/2019، شوهد في 15/02/2025، في: <https://bit.ly/37F1jvp>
- 01Ferhat Polat, "The Trajectory of Turkey-Libya Relations," *TRT world*, 30/8/2019, accessed on 30/8/2019, at: <https://bit.ly/2Q5tA8q>.
- 02Dirk Wandawalle, A History of Modern Libya, Cambridge University Yayınları, 2012,
- 03Felipe Sánchez Tapia, "Geopolitics of gas and militarization in the Eastern Mediterranean", iee.es, Documento de Análisis, (05/ 2019)
- 04Orhan kologlu, 500 years in Turkish lybia Relations, Ankara, SAM: 2007

فهرس المحتويات:

إهداء

شكر و تقدير

قائمة المختصرات

02 مقدمة

الفصل الأول: أهمية منطقة شرق المتوسط في السياسة الخارجية التركية

09 تمهيد

11 المبحث الأول: التعريف بمنطقة شرق المتوسط ومحددات التنافس الإقليمي بها

11 المطلب الأول: المحددات الجيواستراتيجية

15 المطلب الثاني: المحددات التاريخية والحضارية

16 المطلب الثالث: المحددات الاقتصادية والطاقوية

21 المطلب الرابع: المحددات السياسية والأمنية

22 المبحث الثاني: المداخل النظرية لتفسير تحولات الدور الإقليمي التركي في منطقة شرق المتوسط

23 المطلب الأول: المداخل الجيوبوليتيكي "إستراتيجية الوطن الأزرق"

27 المطلب الثاني: المداخل الواقعي - التحول من الدبلوماسية الناعمة إلى إستراتيجية التدخل العسكري

31 المطلب الثاني: نظرية الدور: تركيا بين طموحات الهيمنة الإقليمية والتوازن المفقود منذ 2011

الفصل الثاني : مذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية - مقارنة سياسية قانونية -

42 تمهيد :

43 المبحث الأول: السياق العام لتوقيع مذكرة ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا

43 المطلب الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات التركية الليبية قبل الثورة

46 المطلب الثاني: مراحل تطور الدور التركي في ليبيا 2011 - 2025

المطلب الثالث: أهداف تركيا من توقيع مذكرة ترسيم الحدود البحرية الليبية التركية وانعكاساتها على الوضع

49 الداخلي الليبي

53 المبحث الثاني: تحليل قانوني مذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية

53 المطلب الأول: تحليل مضمون مذكرة التفاهم وأهم بنودها

57 المطلب الثاني: الأساس القانوني لمذكرة التفاهم من منظور القانون الدولي للبحار

59 المطلب الثالث: التدايعات القانونية للمذكرة على مبدأ السيادة البحرية للدول المجاورة

61 خلاصة الفصل:

الفصل الثالث : تداعيات مذكرة ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية على التحالفات الإقليمية والدولية في

منطقة شرق المتوسط

تمهيد

63

64 المبحث الأول : التداعيات الجيو سياسية والاقتصادية

64 المطلب الأول: إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية في المنطقة

66 المطلب الثاني: التنافس على استغلال موارد الطاقة والغاز في شرق المتوسط

68 المطلب الثالث: تصعيد نزاعات الحدود البحرية في المنطقة

70 المبحث الثاني: دور القوى الدولية في تعميق التنافس الإقليمي في شرق المتوسط

71 المطلب الأول: الدور الأمريكي

72 المطلب الثاني: دور الاتحاد الأوروبي

74 المطلب الثالث: الدور الروسي

77 خلاصة الفصل:

82 قائمة المصادر والمراجع:

قائمة الجداول و الخرائط:

19 الجدول رقم (01): أبرز الاكتشافات المتعلقة بحقول الغاز في شرق المتوسط

15 خريطة رقم (01): الأهمية الجيو استراتيجية لمنطقة شرق المتوسط وموقعه

17 خريطة رقم (02): حقول الغاز في منطقة شرق المتوسط

21 خريطة رقم (03): طرق نقل الطاقة عبر شرق المتوسط

24 خريطة رقم (04): خريطة الوطن الأزرق

53 خريطة رقم (05): توضح المنطقة البحرية التي ستصبح ضمن المياه الإقليمية التركية الليبية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة التعريف بمنطقة شرق المتوسط وتحديد أهميتها الجيوستراتيجية و الاقتصادية وتحليل أهم التداعيات بعيدة المدى المترتبة عن توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية التركية الليبية (حكومة فايز السراج) في 2019/11/17 على اتجاهات التنافس والتوتر الإقليمي بين دول منطقة شرق المتوسط، تستعرض الدراسة الخلفيات العميقة للتوجهات الجديدة للسياسة البحرية التركية، إستراتيجية تحقيق عقيدة الوطن الأزرق"، خاصة ما يتعلق بتعزيز تواجدها في ليبيا وتقوية مكانتها الإقليمية في المنطقة بعد الاكتشافات الجديدة لحقول الغاز في شرق المتوسط وتقويض دور منتدى غاز شرق المتوسط الذي يجمع اليونان، قبرص، إسرائيل، مصر، والمشاركة في مشاريع نقل الغاز إلى أوروبا.

الكلمات المفتاحية: شرق المتوسط ، الاتفاقية ؛ السياسة البحرية التركية ؛ نظرية الوطن الأزرق ؛ التنافس الإقليمي .

Abstract:

This study aims to define the Eastern Mediterranean region and determine its geostrategic and economic importance .It also analyzes the most important long-term implications of the signing of the Turkish-Libyan maritime border demarcation agreement (the Fayez al-Sarraj government, November 17, 2019) on the trends of regional competition and tension among the countries of the Eastern Mediterranean region . The study reviews the underlying background of the new directions of Turkish maritime policy, the strategy of achieving the "Blue Homeland" doctrine, particularly with regard to strengthening its presence in Libya and strengthening its regional position in the region following the new discoveries of gas fields in the Eastern Mediterranean. It also undermines the role of the East Mediterranean Gas Forum, which brings together Greece, Cyprus, Israel, and Egypt, and its participation in gas transit projects to Europe.

Keywords: Eastern Mediterranean, agreement; Turkish maritime policy; Blue Homeland theory, regional competition.